الأحزاب السياسية والديمقراطية
من الناحيتَيْن النظرية والعملية

اختيار المرشحين للمناصب التشريعية

POLITICAL PARTIES AND DEMOCRACY IN THEORETICAL AND PRACTICAL PERSPECTIVES

SELECTING CANDIDATES FOR LEGISLATIVE OFFICE

Sefakor Ashiagbor

سيفاكور أشياغبور

المعهد الديمقراطي الوطني

National Democratic Institute

الأحزاب السياسية والديمقراطية
من الناحيتَيْن النظرية والعملية

اختيار المرشحين للمناصب التشريعية

POLITICAL PARTIES AND DEMOCRACY IN THEORETICAL AND PRACTICAL PERSPECTIVES

SELECTING CANDIDATES FOR LEGISLATIVE OFFICE

سيفاكور أشياغبور

Sefakor Ashiagbor

المعهد الديمقراطي الوطني

National Democratic Institute

المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) هو منظمة غير ربحية، تعمل في سبيل توطيد الديمقراطية ونشرها على نطاق واسع في العالم. ويوفر المعهدُ المساعدةَ العملية للقادة المدنيين والسياسيين، من أجل تنمية القيم والممارسات والمؤسسات الديمقراطية، مستعيناً بشبكة عالمية من الخبراء المتطوعين. ويتعاون أيضاً مع الديمقراطيين في كلّ أنحاء العالم، بهدف بناء المنظمات السياسية والمدنية، وصون نزاهة الانتخابات، بالإضافة إلى تشجيع المواطنين على المشاركة وتعزيز الشفافية والمساءلة في الحكم.

تمكّن المعهد الديمقراطي الوطني، بفضل الأبحاث التي أجراها حول مواضيع تتعلق مثلاً بقانون الأحزاب واختيار المرشحين وتمويل الأحزاب، من تقديم معلومات مقارَنة حول جوانب متنوعة من سياسات الأحزاب، مسلطاً الضوء على العقبات التي تعيق عملية إنشاء أحزاب أكثر فعالية وشمولية والمقاربات التي يمكن اعتمادها بهذا الشأن. وتتناول سلسلةُ مؤلفات الأحزاب السياسية والديمقراطية من الناحيتَيْن النظرية والعملية، الصادرة عن المعهد، مواضيعَ محورية بالنسبة إلى دور الأحزاب السياسية وعملها. وهي تتضمّن العناوين التالية:

اختيار المرشحين للمناصب التشريعية
سيفاكور أشياغبور، المعهد الديمقراطي الوطني

إقرار قانون الأحزاب
د. كينيث جاندا، جامعة "نورث ويسترن"

سياسة التمويل السياسي، والأحزاب، وتوطيد الديمقراطية
د. مايكل جونستون، جامعة "كولغايت"

التطورات في اتصالات الأحزاب
د. بيبا نوريس، كلية جون ف. كينيدي للعلوم الحكومية، جامعة "هارفرد"

تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب
د. سوزان سكارو، جامعة "هيوستن"

لمزيدٍ من المعلومات حول برامج المعهد الديمقراطي الوطني المتعلقة بالأحزاب السياسية، أو للحصول على نُسَخ إلكترونية عن سلسلة مؤلفات الأحزاب السياسية والديمقراطية من الناحيتَيْن النظرية والعملية، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني التالي: http://www.ndi.org.

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة © للمعهد الديمقراطي الوطني. يجوز نسخ أجزاء من هذا العمل و/أو ترجمتها لأغراضٍ غير تجارية، شرط ذكر المعهد مصدراً للمادة المنشورة، وتزويده بنسخٍ عن أية ترجمة.

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية
2030 M Street, Fifth Floor
Washington, DC 20036
هاتف: ٥٥٠٠–٧٢٨–٢٠٢
فاكس: ٥٥٢٠–٧٢٨–٢٠٢
الموقع الإلكتروني: http://www.ndi.org

ترجمة نور الأسعد وسوزان قازان، تصميم طباعي مارك رشدان. طُبِع في لبنان، ٢٠٠٩.

الرجاء إرسال أي تعليق أو سؤال حول ترجمة هذا الكتاب إلى البريد الإلكتروني: arabictranslation@ndi.org

تيسّر طبع النسخة الإنكليزية بفضل الدعم الذي قدّمه مكتب الديمقراطية وشؤون الحكم، والمكتب المعنيّ بشؤون الديمقراطية والنزاعات وتقديم المساعدات الإنسانية، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، وفقاً لأحكام القرار رقم DGC-A-00-01-00004-00. يُشار إلى أنّ الآراء الواردة في هذا الكتاب هي صادرة عن المؤلفة ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الوكالة الأميركية للتنمية الدولية.

ISBN: 978-1-880134-37-5

الأحزاب السياسية والديمقراطية من الناحيتَيْن النظرية والعملية

يودّ المعهد الديمقراطي الوطني أن يتقدّم بالشكر من الأشخاص التالية أسماؤهم لِما أبدوه من تعليقات أغنوا بها مسودات هذا الكتيّب، ويخصّ بالذكر: د. دنيز بير، أستاذة في العلوم السياسية غير متفرغة في جامعة إيلينوي؛ ود. دايفيد فاريل، رئيس الكرسي الأكاديمي "جان مونيه" للسياسة الأوروبية في جامعة مانشستر؛ والسيد أدوارد مكماهون، أستاذ باحث مساعد في أقسام العلوم السياسية وتنمية المجتمع المحلي والعلوم الاقتصادية التطبيقية التابعة لجامعة فرمونت؛ ود. سوزان سكارو، أستاذة في قسم العلوم السياسية في جامعة هيوستن؛ والسيد طوني وورثنغتون، مستشار في شؤون التنمية الدولية. وما كان هذا البحث ليبصر النور لولا التعاون والمساعدة اللذين قدمهما مسؤولون وناشطون في أحزاب سياسية وافقوا على إشراك الآخرين بخبراتهم. ويعرب المعهد عن امتنانه بشكلٍ خاص لهؤلاء الأفراد الذين تمعّنوا في دراسة حالاتٍ بشأن الإجراءات المتّبعة لدى أحزابهم لاختيار المرشحين، توخياً للدقة. فضلاً عن ذلك ساهم في إنضاج هذا البحث، بشكلٍ أو بآخر، الموظفون الحاليون والسابقون لدى المعهد الديمقراطي الوطني التالية أسماؤهم: فكتوريا كانافور، وغرانت غودفري، وميريديث كاتز، وريموند كوو، وماريو مايتر، وكاتي مادج، وجوليان كويبل، ونايم أوكونور، وبجارت طورا، وريبيكا فانسيك، وإلفيس زيوتك. وكذلك أسهم شلومت بارنيا في هذا المشروع بصفته باحثاً مساعداً. وأخيراً يودّ المعهد الديمقراطي الوطني أن يعرب عن تقديره للجهد الذي بذلته ستيفاني ليفي في تنسيق هذا البحث وتصميمه الطباعي.

فهرس المحتويات

TABLE OF CONTENTS

تمهيد ١

١. خلاصة تنفيذية ٢

٢. مواضيع مطروحة للبحث ٦
مقدّمة ٦
البيئة السياسية والتنظيمية ٧
تركيبة النظام الانتخابي ٧
تنظيم الدولة لإجراءات اختيار المرشحين ٨
الكوتا القانونية و/أو الحوافز لوضع لوائح ترشيح متوازنة ٨
المعايير الاجتماعية والتنافس ما بين الأحزاب ٩
الديمقراطية داخل الأحزاب ١٠
المأسسة ١٠
اللامركزية ١١
الشمولية ١٤
المشاركة المباشرة وغير المباشرة ١٥
المسائل المتعلقة باستقطاب المرشحين ومعايير الأهلية ١٦
من يتمتع بالأهلية ومن يتخذ القرارات؟ ١٦
عملية الاستقطاب ١٨
اعتبارات مشتركة تؤخذ في الحسبان عند تحديد المرشحين ٢٣
إرساء التوازن في اللوائح ٢٣
الاستراتيجيات الكلامية وغير الرسمية ٢٣
الحصص النسبية (الكوتا) وغير ذلك من أشكال العمل الإيجابي ٢٥
أنظمة الدعم المتخصص ٢٦
الآليات والاستراتيجيات اللازمة للمحافظة على التماسك الحزبي ٢٦
إحلال الثقة في عمليات اختيار المرشحين ٢٦
تعهّدات المرشحين ومدونات قواعد السلوك ٢٧
فض النزاعات ٢٧
بعض الاعتبارات اللوجستية ٢٨
أشكال تنظيم الاجتماعات ٢٨
أنظمة التصويت والمصادقة على اللوائح ٢٨
تمويل عمليات اختيار المرشحين ٢٩

عملية اختيار المرشحين في إطار التحالفات ٣٠
الموافقة على عدم التنافس ٣١
الخيار المتمثل في "الانتخابات الأولية الفعلية" ٣١
الاختيار المشترك للمرشحين ٣١
خاتمة ٣٣

٣. حالات مدروسة ٣٥
المؤتمر الوطني الأفريقي (دولة جنوب أفريقيا) ٣٥
حزب المحافظين (المملكة المتحدة) ٤٠
"فاين جايل" أو حزب إيرلندا الاتحادي (إيرلندا) ٤٥
الحزب الثوري المؤسساتي (المكسيك) ٤٩
الكيومنتانغ (تايوان) ٥٥
حزب العمال (المملكة المتحدة) ٥٩
الحزب الليبرالي (كندا) ٦٦
الحزب الوطني الجديد (غانا) ٧٤
الحركة الاشتراكية لعموم اليونان (اليونان) ٧٧
الحزب الديمقراطي الاجتماعي (البوسنة والهرسك) ٨١

٤. ملحقات ٨٤
مسرد بالمصطلحات ٨٤
الأنظمة الانتخابية وبعض النتائج التي تخلّفها على اختيار المرشّحين ٨٦
المراجع والمصادر الأخرى ٨٩

قائمة بالمربّعات
المربّع ١: نموذج عن المتطلّبات اللازمة لمشاركة المراكز الفرعية للحزب في عملية اختيار المرشحين ١١
المربّع ٢: إحلال التوازن ما بين مصالح القيادات الحزبية والمراكز الفرعية للحزب في إطار عملية اختيار المرشحين ١٣
المربّع ٣: الصوت الواحد للناخب الواحد ١٥
المربّع ٤: نموذج عن معايير أهلية المرشحين ١٦
المربّع ٥: نموذج عن المواضيع والأسئلة الواردة في طلبات الترشيح ١٧
المربّع ٦: الجدول الزمني الخاص باختيار المرشحين ٢٠
المربّع ٧: تقييم المرشحين الطامحين إلى التسمية في حزب التحالف الديمقراطي في جنوب أفريقيا ٢٢
المربّع ٨: بعض المقاربات المعتمدة لإرساء التوازن في لوائح المرشحين ٢٤
المربّع ٩: أحكام عامة حول مدونات السلوك ٢٧
المربّع ١٠: بعض الخيارات المتوافرة للائتلافات في عملية الاختيار المشترك للمرشحين ٣٢
المربّع ١١: أسئلة عملية حول اختيار المرشحين ٣٣
المربّع ١٢: آلية إعداد اللوائح الخاصة في حزب التحالف الديمقراطي ٣٩
المربّع ١٣: مبادرة "النساء للفوز" Women2Win التي أطلقها حزب المحافظين ٤٤

المربّع ١٤: آليات التمييز الإيجابي تجاه النساء في حزب العمال ٦٢
المربّع ١٥: إصلاح عملية اختيار المرشّحين في المؤتمر الديمقراطي الوطني في غانا ٧٥
المربّع ١٦: تجربة الحركة الاشتراكية لعموم اليونان (باسوك) في ماروسي: اختيار المرشحين
عن طريق استطلاع الرأي التشاوري ٧٨

قائمة بالجداول

الجدول ١: اختيار المرشّحين في الأحزاب الثلاثة الأكبر في إيرلندا ٤٨
الجدول ٢: الأدوار والمسؤوليات الخاصة بالمجلس السياسي الوطني واللجنة الوطنية
للإجراءات الداخلية في الحزب الثوري المؤسساتي ٥١
الجدول ٣: اختيار المرشّحين في الأحزاب الثلاثة الأكبر في المكسيك ٥٤
الجدول ٤: اختيار المرشّحين في الأحزاب الثلاثة الأكبر في المملكة المتحدة ٦٤
الجدول ٥: أمثلة عن الاختلافات في إجراءات اختيار المرشّحين بين منطقةٍ وأخرى ضمن
جمعية المقاطعات والأقاليم ٧٠
الجدول ٦: اختيار المرشّحين في حزب المحافظين والحزب الليبرالي في كندا ٧٢

نبذة عن سيرة المؤلفة ABOUT THE AUTHOR

تشغل سيفاكور أشياغبور منصب المستشارة العليا لبرامج الأحزاب السياسية لدى المعهد الديمقراطي الوطني. فتقدّم المساعدة التقنية والمعلومات المفيدة في مجالات إعداد وتطبيق وتقييم برامج الأحزاب السياسية التي ينظمها المعهد في العالم أجمع، وتجري أبحاثاً حول المشاكل التي تعيق نشأة الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الناشئة. وقد ركّزت سيفاكور أشياغبور جهودها، في بداية مسيرتها المهنية مع المعهد، على بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. فقد جالت القارة الأفريقية لإدارة سلّة من البرامج المتعلقة ببناء القدرات وإجراء الأبحاث في ميادين معيّنة، كتفعيل دور الأحزاب السياسية، وإدارة الصناعات المتعلقة باستخراج الموارد الطبيعية، ومشاركة المرأة في العمل السياسي، ومراقبة الانتخابات وتعزيز قدرات الهيئات التشريعية. فضلاً عن ذلك، شغلت مناصب ميدانية في غانا ومالاوي. حازت سيفاكور أشياغبور شهادةَ ماجستير في العلاقات الدولية من مدرسة لندن للعلوم الاقتصادية والسياسية، وحملت إجازةً في التاريخ من كلية سالوين في جامعة كامبريدج.

تمهيد

PREFACE

تحتاج الديمقراطية إلى قيام أحزاب سياسية قوية وذات استمرارية، قادرة على تمثيل المواطنين وتقديم خيارات سياسية، تثبت قدرتها على ممارسة السلطة خدمةً للخير العام. ولكنّ الجميع بات يعلم أنّ أكثرية الأحزاب السياسية، في الديمقراطيات الراسخة والأنظمة الناشئة ذات التعددية الحزبية على السواء، هي على وشك أن تواجه أزمة خطيرة. فعلى المستوى العالمي، يتزايد الشعور لدى المواطنين بالإحباط وخيبة الأمل من أحزابهم السياسية وقادتهم. وفي الوقت ذاته، يزداد التأييد للمرشحين المستقلين، والأحزاب ذات المصالح الخاصة، والتيارات المناهضة للأحزاب. لذلك، أخذت الأحزاب السياسية تولي أكثر من ذي قبل أهميةً لتوسيع مشاركة المواطنين، وإخضاع القيادات للمساءلة، وتعزيز الشفافية والإجراءات الوقائية داخل المؤسسات، كسباً لثقة الشعب.

لقد عمل المعهد الديمقراطي الوطني مع أحزاب سياسية من مختلف دول العالم، لِما يزيد عن عشرين سنة، سعياً إلى إشاعة أجواء سياسية أكثر انفتاحاً تُمكّن المواطنين من المشاركة بشكل ناشط في تعزيز المسار الديمقراطي. ويُقارب المعهد مهمّته، بصفته معهداً يُعنى بشؤون الأحزاب السياسية، من وجهة نظر عملية، فيساعدها بكلّ تجرّد وحيادية في تطوير مهاراتها التنظيمية على المدى البعيد، وتعزيز قدرتها التنافسية في الانتخابات المحلية والوطنية، كما يساعدها أيضاً في المشاركة مشاركةً بناءة في مؤسسات الحكم. ويتّخذ هذا الدعم أشكالاً متعددة، بدءاً بالتدريب التفاعلي والممارسة المرفقة بالتوجيه وصولاً إلى تقديم الاستشارات والموارد المكيّفة مع حاجات الأحزاب على نحوٍ يمكّنها من أن تصبح منظمات أكثر انفتاحاً وتمثيلاً للشعب.

إنّ تفعيل العمل مع الأحزاب السياسية يتطلّب إدراك الدوافع التي تحرّك قادة الأحزاب وترسم معالم الإصلاحات المرتقبة. وبفضل الأبحاث التطبيقية التي يقوم بها المعهد، يقدّم معلوماتٍ مقارَنة عن سياسات الأحزاب، في مختلف جوانبها، مسلّطاً الضوء على العوائق والمقاربات المحتملة المتعلقة بإنشاء أحزاب أكثر فعالية وشمولية. ففي العام ٢٠٠٤، بادر المعهد الديمقراطي الوطني إلى إصدار سلسلة "الأحزاب السياسية والديمقراطية من الناحيتَيْن النظرية والعملية"، وهي سلسلة من الأبحاث التي تقترن فيها المعرفة النظرية بالبحث التجريبي والتجربة العملية، والتي تقدّم معلومات مقارَنة عن المواضيع المحورية بالنسبة إلى دور الأحزاب السياسية ووظائفها. ويُرجى منها أيضاً أن تساعد القارئ في توسيع معرفته بكلّ موضوع، وبوجهٍ خاص، في استيعاب تعقيدات القضايا المطروحة. لكنّ هذه الأبحاث لا تطرح نظريات حول التنظيم الحزبي ولا حلولاً فورية لمعالجة المشاكل الموضوعة قيد الدرس؛ بل تشير إلى الأخطار والعثرات المحتمَل أن تعترض سبيل الأحزاب، وتصوّر الاعتبارات العملية التي يجدر بالأحزاب التنبّه إليها.

ويناقش الجزءُ الأول من هذا البحث، "اختيار المرشحين للمناصب التشريعية"، المسائلَ الرئيسية التي قد ترغب الأحزاب السياسية في أخذها بعين الاعتبار عند اختيار مرشحيها لهذه المناصب. أما في الجزء الثاني منه، فتعطي الحالاتُ المدروسة صورةً عامة عن التجارب العملية التي خاضتها عشرة أحزاب سياسية من مختلف بلدان العالم عند اختيار مرشحيها. وأخيراً، يعرب المعهد الديمقراطي الوطني عن امتنانه للأشخاص الذين ساهموا في إنضاج هذا البحث من خلال المساعدة التي قدّموها والتعليقات التي أبدوها حول مسوداته المتعددة.

كينيث وولاك
الرئيس

إيفان دوهرتي
المساعد الأعلى،
مدير برامج الأحزاب السياسية

١. خلاصة تنفيذية EXECUTIVE SUMMARY

لا شك في أنّ اختيار المرشحين لشغل المناصب التشريعية يمثّل عنصراً أساسياً من العناصر الملازمة لوظيفة الاستقطاب التي تمارسها الأحزاب السياسية ضمن المجتمعات الديمقراطية. ويعتبر المرشحون الذين تختارهم الأحزاب بمثابة خياراتٍ قيادية وتمثيلية تتوافر أمام الناخبين. وقد يصل الأمر أحياناً، في أنظمة الحزب المهيمنة، أو مناطق نفوذ الحزب، إلى حدّ تعيين القادة السياسيين في وقتٍ مسبق، وذلك بمجرّد اختيار الحزب للمرشحين. من المعلوم أنّ عملية اختيار المرشحين وما تؤول إليه من نتائج تعكس قيم الحزب والبيئة التي يعمل فيها، ولكنها لا تكتفي بذلك، بل هي تؤثر أيضاً أعمق تأثير على الصورة العامة التي يكوّنها الناس عن الحزب: وهم يقدرون على التمييز بين منظمة موحدة ومنشّطة ومنظمة أخرى ساد فيها فساد الأخلاق وعانت الانقسام والشرذمة. وفي الحالتين، لا يمكن المبالغة بالفرص التي يملكها الحزب لتحقيق الفوز في الانتخابات كنتائج تنبثق عن هذا الأمر.

لطالما كانت الأوجه المتعددة لعملية اختيار المرشحين موضوعاً لدراسةٍ شاملة ونقاش بين العلماء في السياسة. ورغم المنشورات الشاملة المتوافرة حول هذا الموضوع، لا يزال العاملون في مجال السياسة يرون أنّ المصادر التي يسهل على الناس استخدامها والتي تحوي شرحاً للمسائل الرئيسية موضع البحث وتتناول الإيجابيات والسلبيات حول مختلف الخيارات المتاحة لا تزال قليلةً نسبياً. أما الهدف من هذا الكتاب فيتمثل في إمكانية سدّ هذه الثغرة. استناداً إلى المنشورات النظرية المختارة والتجارب المقارنة في مجال اختيار المرشحين، يحدّد القسم الأول المسائل التي قد ترغب الأحزاب السياسية في أخذها بعين الاعتبار عند وضع إجراءات الاختيار بالإضافة إلى الإيجابيات والسلبيات الخاصة ببعض الخيارات المتاحة.

تمثّل إجراءات اختيار المرشحين انعكاساً لقيم الحزب والمصالح التي ينادي بها بقدر ما تعكس البيئة التي يعمل الحزب في إطارها. ومن المعلوم أنّ ملامح هذه البيئة تتحدّد وفقاً للأطر التنظيمية والمعايير الاجتماعية ومستوى التنافس ما بين الأحزاب وهذه جميعها عرضة للتبدّل مع مرور الزمن. بالتالي، في وقتٍ يركز فيه هذا الكتاب على العملية التي تجري داخل الحزب وتخضع لسيطرته، فهو يلقي الضوء في البداية على عددٍ من هذه العوامل وما تحمله من أثر على عملية اختيار المرشحين.

في مرحلة لاحقة، يتطرّق هذا البحث إلى دراسة الإيجابيات والمخاطر المرتبطة بالدرجات المتغيّرة للديمقراطية داخل الحزب عند اختيار المرشحين كما يجري قياسها من خلال المستويات المرتبطة بالمأسسة، واللامركزية، والشمولية: ويشير كل منها إلى سلّم متدرّج تصنّف فيه البنى التنظيمية والإجراءات الخاصة المتبعة في الأحزاب على اختلافها. وإنّ كل ما يوضع في طرفي السلّم يشكّل أخطاراً معينةً: فدرجات متدنية للغاية من المأسسة، أو الشمولية أو اللامركزية كفيلة بتشويه صفات الشفافية والشرعية التي لا بد أن تميّز عمليات اختيار المرشحين في حين أنّ درجاتٍ قصوى منها تحدّ بشكلٍ كبير من قدرات الأحزاب على التكيّف والمحيطات السياسية المطواعة وفرض الولاء للحزب والانضباط داخل الحزب. وبما أنّ الشكوك والمخاوف تساور الأحزاب غالباً في سعيها لإحلال التوازن ما بين التماسك الحزبي من جهة والمشاركة من جهة أخرى، يأتي هذا الكتاب على عرض بعض الإجراءات الوقائية المؤسساتية التي اعتمدتها الأحزاب للتوصّل إلى تسوياتٍ في هذا الإطار. فعلى سبيل المثال، تساهم فترات الانتظار المفروضة قبل مشاركة المراكز الفرعية والأعضاء في حماية الأحزاب من أي انضمام "آني" للمراكز الفرعية أو الأعضاء في حين يمكن أن تساعد موافقة قادة الحزب مسبقاً على المرشحين على حماية الهوية الحزبية.

ولعله من الأفضل بالنسبة إلى الأحزاب، في إطار اختيارها لأفضل المرشحين، السعي إلى التوصل إلى حل وسط موفق ما بين اختيار الأشخاص الأكثر قدرةً، من حيث المواقع التي يحتلّونها، على خدمة مصالح الحزب – ليس خلال الحملة فحسب بل عند شغلهم للمناصب في حال تم انتخابهم – والأشخاص الذين يتمتعون بالكاريزما اللازمة ليقبل الناس على التصويت لهم فيحققون الفوز في الانتخابات. يحرص قادة الأحزاب على أن يلبي المرشحون المحتملون معايير الأهلية التي ينصّ عليها القانون وقد يصل بهم الأمر إلى تحديد المعايير الخاصة بملء المراكز على اللائحة تحديداً رسمياً. ومن المحتمل أن تؤثّر هذه المعايير على قرار الأشخاص غير المؤهلين فتثنيهم عن المضيّ قدماً في ترشّحهم. ولكن عندما تكون المعايير مقيّدةً جداً، فقد تحمل تمييزاً ضد بعض المرشحين المحتملين وتخفّف من نسبة المشاركة أو تحدّ من الخيارات المتاحة للحزب في إطار الانتخابات التي تكون فيها المنافسة شديدةً وضارية. والأسوأ من ذلك بعد،

قد تكون المعايير مقيّدةً إلى حدّ أنها تجعل المشاركة على نطاق أوسع وفي نواحٍ أخرى من العملية تبدو وكأنّها مجرّدة من كل معنى. نذكر من الاعتبارات المشتركة: تاريخاً من المشاركة الناشطة في الحياة الحزبية، الجاذبية التي تضمن إقبال الجمهور على التصويت، المهارات في مجال السياسة، الأخلاقيات، الوصول إلى الأموال، والخلفية التربوية والاجتماعية الاقتصادية للمرشح.

من الأرجح أن تتخذ الأحزاب، وبغض النظر عن الإجراءات التي تعتمدها لاختيار المرشحين، قراراً يقضي بالالتزام ببعض الترتيبات الخاصة حتى يكون المرشحون الذين يقع عليهم الاختيار أكثر تمثيلاً من حيث النوع الجنسي، والموقع الجغرافي، والإثنية، والعرق، أو كونهم من ذوي الحاجات الخاصة، أو من الشباب، أو من المجموعات المهمّشة. توفّر الاستراتيجيات الكلامية قدراً كبيراً من المرونة بالنسبة إلى قادة الأحزاب ولكنها قد لا تكفي لإحداث أي تغيير. أما تحديد الكوتا وغير ذلك من أشكال العمل الإيجابي، على جدليتها، فتنظم على مستويات مختلفة (٣٠ أو ٤٠ بالمئة مثلاً) وتطبق في المراحل المختلفة من عمليات اختيار المرشحين. كما ويمكن الاستعانة بأنظمة دعم متخصّصة لتوفير التدريب الموجه وسواه من أشكال الدعم للمجموعات التي عانت من التهميش عبر التاريخ.

يتأتى عن عملية اختيار المرشحين تسويات لا يمكن التغاضي عنها ما بين المنافسة والتماسك داخل الحزب. من شأن أطر العمل الإجرائية أن تسهم في تعزيز الشفافية، وتحفيز المشاركة وفض النزاعات فقط في الحالات التي تلتزم فيها الأحزاب بقوانينها الخاصة. فإنّ أيّ جهود تصبّ في إطار المراوغة في تطبيق القوانين تضاعف من احتمال وقوع النزاعات فتصبح الأحزاب عرضةً لدعاوى المحاكم (في حال تواجد هذا الخيار) فضلاً عمّا يمكن أن تتعرّض له الأحزاب من تغطية إعلامية تسبّب الإحراج وتحمل الآثار السلبية. وفي هذه الحالة، تصبح مخاوف الناخبين والأعضاء شرعيةً حول مدى قدرة الحزب على الالتزام بالقوانين في حال وصل إلى منصبٍ معين عندما يعجز عن احترام قوانينه الخاصة. صحيح أنّ الطامحين إلى التسمية مّمن لم يحالفهم الحظ يستحقون فرصةً ثانيةً لتعويض خسارتهم، ولكن من الأوفق لقيادة الحزب من جهتها أن تملك الخيار في معاقبة الأعضاء المشاكسين الذين يقومون بأعمال تشكّل خطراً على بنية الحزب أو تمسّ بالتماسك الحزبي. ومن شأن مدوّنات قواعد السلوك والخطوات الهادفة إلى زيادة شفافية عمليات اختيار المرشحين أن تساهم في درء خطر النزاعات. فضلاً عن ذلك، على الأحزاب أيضاً أن تأخذ في الحسبان اعتماد إجراءات رسمية لتسجيل الشكاوى الطارئة أو التقدم بها أو الاستماع إليها أو الحكم فيها.

تواجه الأحزاب أيضاً عدداً من الاعتبارات اللوجستية كالأنظمة المختلفة للتصويت والمصادقة. يعطي هذا الكتاب لمحةً مختصرةً عن مواطن القوة ومواطن الضعف لبعض هذه الخيارات المتوافرة كما يتضمّن بعض الأفكار حول تمويل عمليات اختيار المرشحين. في نهاية الأمر، وبموجب ظروف محددة، قد تختار الأحزاب السياسية أن تخوض الانتخابات عبر الائتلافات أو التحالفات. في هذه الحالات، تراها تواجه خيارين اثنين: في إطار عملية الاختيار المسبقة المشتركة، يعمل أعضاء الائتلاف معاً لتقييم المرشحين الطامحين إلى التسمية قبل الانتقال إلى عملية الاختيار النهائية. وبموجب عملية الاختيار المسبقة الفردية، يكون أعضاء الائتلاف أحراراً في اختيار المرشحين المحتملين اختياراً مسبقاً عن طريق اللجوء إلى إجراءاتهم الخاصة. في خطوةٍ تالية، يقوم أعضاء الائتلاف بالاختيار ما بين مختلف المرشحين.

يخلص القسم الأول إلى استنتاج مفاده أنه في حين تستفيد الأحزاب من عملية اعتماد قواعد اختيار واضحة والالتزام بها، لا بد من تصميم هذه الأنظمة في إطار ما هو واقعي بالنسبة إلى الحزب المعني. نظراً إلى اختلاف الأحزاب والأنظمة الانتخابية التي تعمل فيها، ما من طريقة مثلى وحيدة أمام الأحزاب لاختيار المرشحين. وبالفعل، يعمل كثير من الأحزاب على تغيير قواعد الاختيار بما يستجيب مع الحاجات المتغيّرة.

يشمل القسم الثاني الحالات المدروسة التي تتناول خبرات عشرة أحزاب سياسية من حول العالم. وفي وقتٍ يشعر فيه بعض الأحزاب بشيء من الرضى النسبي عن العمليات، يستمر البعض الآخر في البحث عن الخيارات المتوافرة لتحقيق مزيد من الإصلاح. من هنا، لا يقصد بالحالات المدروسة أن تشكّل نماذج محددة. زد على ذلك أنّها لا تسعى إلى تقديم تحليل معمّق عن خبرة كل حزب بل إنّ اللقطات المختصرة التي توفّرها تسعى بكل بساطة إلى إلقاء الضوء على كيفية تطوّر العملية مع مرور الوقت، والمراحل الأساسية في الإجراءات المتبعة حالياً وأي مواطن قوة أو ضعف محددة. تعكس الأحزاب التي يتمّ اختيارها مجموعةً متنوعة من المواقف الإيديولوجية وتعمل في مجموعة من السياقات السياسية والتنظيمية.

في حالة حزب المؤتمر الوطني الأفريقي في دولة جنوب أفريقيا، تتولى المراكز الفرعية مهمة تسمية المرشحين للانتخابات التشريعية. تقوم المؤتمرات الحزبية المنعقدة لاختيار المندوبين على الصعيدين الإقليمي والوطني بالتصويت على اللوائح المصنّفة وفقاً لشعبية المرشحين. يعتمد الحزب آلية شكلية لتقييم أداء الأفراد المنتهية ولايتهم ويطالب بتطبيق نظام اختيار المرشحين

الذكور والإناث بالتناوب. في كل مرحلة من هذه العملية، تتوافر أحكام للطعن بالقرارات.

في حزب المحافظين في المملكة المتحدة، تقوم جمعيات الدوائر الانتخابية باختيار المرشحين من بين الذين يتم التوافق عليهم مسبقاً وترد أسماؤهم في اللائحة المركزية. أما عملية تقييم الأفراد قبل إدراج أسمائهم في اللائحة فتتم على أساس دوري وتسير خطوةً خطوة مع التدريب. ولو رفض الحزب اعتماد نظام الكوتا في الماضي، إلا أنه في السنوات الحالية، قد شهد جهوداً متنوعة لزيادة عدد النساء والأقليات الإثنية على لائحة المرشحين لخوض الانتخابات في الدوائر الانتخابية "المضمونة" أو المهيأة لتحقيق الفوز".

في إيرلندا، يلجأ حزب "فاين غايل" إلى عملية مبسطة للتسمية تتطلّب حداً أدنى من دراسة المرشحين وغربلتهم في المراحل الأولى. نظراً إلى نظام الصوت الواحد القابل للتجيير المعتمد في البلاد، يمثّل عدد الأفراد الذي يقتضي ترشيحهم في كل دائرة انتخابية قراراً أساسياً: فإن عدد المرشحين إن كان كبيراً جداً أو على العكس قليلاً جداً من شأنه أن يكلّف الحزب خسارة المقاعد في الهيئة التشريعية. ولو كان الاختيار رهناً بتصويت الأعضاء، يقوم المجلس التنفيذي الوطني بتحديد عدد المرشحين الذين يجب اختيارهم وهو يملك الحق، في ظل ظروف معينة، في أن يضيف أو يلغي أو يستبدل أسماء على اللوائح التي وافقت عليها المراكز الفرعية. تتضمّن القوانين الحزبية إجراءات وقائية صارمة لمواجهة المراكز الفرعية "الوهمية" أو الأعضاء "الآنيين".

في الحزب الثوري المؤسساتي في المكسيك، تحدّد قيادة الحزب الوطنية المرشحين للوائح الإقليمية. إلا أنّ قوانين الحزب تنص على عدد من الخيارات المرتبطة بعملية اختيار المرشحين للمقاعد على أساس النظام الأكثري، ومنها الانتخابات الأولية المغلقة أو المفتوحة والمؤتمرات الحزبية الخاصة بالمندوبين. عند الاستعداد لكل عملية اختيار، يصدر المجلس السياسي الوطني دعوات للقيام بالتسميات تحدّد أي الخيارات ستستخدم فضلاً عن أي تفاصيل أخرى مهمة. في عصر السياسة التنافسية، أضفى الحزب على المشاركة طابعاً مؤسساتياً ووسّع نطاقها في ما يخصّ عملية اختيار المرشحين للمقاعد على أساس النظام الأكثري. على أيّ حال، تستمرّ العمليات في وسم الخيارات المحلية بتأثير وطني مهم وهي غالباً ما تكون مثيرةً للجدل.

في تايوان، اعتمد حزب "الكومينتانغ"، وفي أعقاب هزيمته في الانتخابات الرئاسية للعام ٢٠٠٠، برنامجاً إصلاحياً شاملاً اشتمل على تغييرات كثيرة طرأت على عملية اختيار المرشحين. ونظراً إلى المخاوف التي انتابت الحزب حول تورطه المحتمل في السياسات الفاسدة، أدخل الحزب معايير أخلاقية صارمة للمرشحين الطامحين. فضلاً عن ذلك، تمّ اعتماد تصويت الأعضاء واستطلاعات الرأي العامة بهدف اختيار المرشحين للمقاعد عند اعتماد نظام الفائز الأول بأكثرية الأصوات. وقد اختلفت أوزان أصوات الأعضاء واستطلاعات الرأي بين ٧٠ : ٣٠ و ٥٠ : ٥٠ . جدير بالذكر أن اللجنة المركزية الدائمة للحزب تحدد المقاعد على اللائحة الوطنية.

في حزب العمال في المملكة المتحدة، يجوز لأقسام الحزب في الدوائر الانتخابية اختيار مرشحيها من بين لائحة من المرشحين المتفق عليهم مسبقاً أو الأخذ في الاعتبار مرشحين آخرين. في حال تم اختيار المرشحين الذين لم تتم غربلتهم ، يخضعون لموافقة المجلس التنفيذي الوطني. أما الاختيار فيرتكز على مبدأ الصوت الواحد للناخب الواحد. ويكون الحزب قد استخدم إجراءات تمييز إيجابية – كاللوائح النهائية المؤلفة حصراً من النساء ونظام الكوتا الإجرائية – لزيادة عدد النساء والمرشحين من الأقليات الإثنية والسوداء.

في الحزب الليبرالي الكندي، تملك الجمعيات الإقليمية الخيار في اعتماد التغييرات التي تطال قواعد التسمية الفدرالية للحزب. ولو كانت المراكز الفرعية للحزب تصوّت لاختيار المرشحين، فإن قوانين الحزب تشمل تدابير دائمة تسمح لرئيس الحزب تعيين المرشحين مباشرةً. ومن هنا لا بد من القول إنّ حملات استقطاب الأعضاء تمثل جزءاً لا يتجزّأ من حملة التسمية.

في الحزب الوطني الجديد في غانا، يختار المندوبون على مستوى المراكز الفرعية المرشحين البرلمانيين. وقد أثبتت عملية الاختيار من قبل المندوبين بشكل عام فعاليتها في إفساح مجال المشاركة أمام المراكز الفرعية للحزب. أياً يكن، وفي ظل غياب الإجراءات الرسمية لتحديد مصير الأفراد المنتهية ولايتهم، لا بد من الإشارة إلى أنّ المسؤولين الوطنيين قد تدخلوا مرات عديدة لحماية أعضاء البرلمان الحاليين الحاصلين على نتائج متفاوتة. بالإضافة إلى ذلك، وبسبب المخاوف من استخدام الأموال للتأثير على أصوات المندوبين، دافع بعض الأعضاء عن فكرة الاختيار عن طريق تصويت الأعضاء، وهو بمثابة إجراء إصلاحي لم يتم اعتماده بعد من قبل الحزب.

أما في الحركة الاشتراكية لعموم اليونان "باسوك"، فتجري في الغالب استشارة المراكز الفرعية للحزب عند تحديد لوائح المرشحين للدوائر الانتخابية الـ٥٦ التي تشمل الدوائر الانتخابية الفردية أو ذات المقاعد المتعددة. تتخذ هذه الاستشارات شكل اجتماعات الأعضاء، ويتم إرسال التقارير المنبثقة عنها للجنة الانتخابية الخاصة بالحزب. وتقوم اللجنة التي يتم انتخاب أعضائها في المؤتمر

الحزبي بمراجعة التقارير ووضع القائمة النهائية بأسماء المرشحين. أما اللائحة الوطنية فيعدّ مسودتها رئيس الحزب ويوافق عليها المجلس التنفيذي الوطني.

في الحزب الديمقراطي الاجتماعي في البوسنة والهرسك، تتولى المراكز الفرعية للحزب والوحدات الوظيفية (كالأجنحة الحزبية المعنية بشؤون النساء والشباب وأصحاب المهن والمتقاعدين) تسمية المرشحين. ومن ثم يتفق المسؤولون التنفيذيون على المستويات البلدية والإقليمية والوطنية على وضع اللوائح النهائية. يفرض الحزب حصصاً نسبية بقيمة ٣٥ بالمئة للنساء (يفرض القانون تطبيق نظام الكوتا المرتبطة بالنوع الجنسي في البوسنة والهرسك) والشباب ويسعى إلى تضمين لوائحه تمثيل متعدد الإثنيات. ينظر الحزب في احتمال اعتماد المؤتمرات الحزبية للمندوبين كوسيلة من وسائل اختيار المرشحين.

٢ . مواضيع مطروحة للبحث ISSUES TO CONSIDER

مقدّمة

لا شك في أنّ اختيار المرشحين لشغل المناصب التشريعية يمثّل عنصراً أساسياً من العناصر الملازمة لوظيفة الاستقطاب التي تمارسها الأحزاب السياسية ضمن المجتمعات الديمقراطية. والمقصود بعملية اختيار المرشحين هي بطبيعة الحال المقاربة الداخلية التي ينتهجها الحزب لتحديد الأعضاء المخوّلين خوض الانتخابات العامة. يعتبر المرشحون الذين تختارهم الأحزاب إذاً بمثابة خياراتٍ قيادية وتمثيلية تتوافر أمام الناخبين. وقد يصل الأمر أحياناً، في أنظمة الحزب المهيمنة، أو مناطق نفوذ الحزب، إلى حدّ تعيين القادة السياسيين في وقتٍ مسبق، وذلك بمجرّد اختيار الحزب للمرشحين. من المعلوم أنّ عملية اختيار المرشحين وما تؤول إليه من نتائج تعكس قيم الحزب والبيئة التي يعمل فيها، ولكنها لا تكتفي بذلك، بل هي تؤثر أيضاً أعمق تأثير على الصورة العامة التي يكوّنها الناس عن الحزب. ولا يخفى على أحدٍ أنّ المرشّحين الذين يتمّ اختيارهم يمثّلون جبهة الحزب وواجهته في الحملات الانتخابية – وعند شغلهم لمناصبهم إذا تمّ انتخابهم – وهم بالتالي يسهمون إلى حدّ بعيد في نحت هذه الصورة العامة للحزب. فهم يقومون بتفسير سجل الحزب وإنجازاته كما يخططون لما يقترحه من آليات عمل للمستقبل. فيحدّدون العلاقات التي تجمع الدوائر الانتخابية المختلفة بالوحدات المركزية للحزب أو بالحكومة. وهم جماعياً، يمثّلون مرآةً تعكس قيم الحزب ومصالحه الديموغرافية والجغرافية والإيديولوجية.

تساهم عمليات اختيار المرشحين في حث الأشخاص الموالين للحزب والمؤمنين بقيمه على تقديم المزيد، ومن شأنها أيضاً أن تستقطب أعضاء جدداً وأن تلفت انتباه الإعلام على نحوٍ إيجابي وتشيع الثقة لدى العامة، وتمهّد الطريق أمام الفوز بالانتخابات. مهما يكن، وفي حالاتٍ كثيرة، أدّت النزاعات الداخلية المحيطة بعملية اختيار المرشحين إلى شرذمة الأحزاب أو كشفت عن ممارسات أخضعت الأحزاب للسخرية العامة أو الاحتقار مما استدعى تخفيض عدد الأعضاء وهدر الأصوات الانتخابية التي تصبّ في مصلحة الحزب. على سبيل المثال، آلت الإجراءات المثيرة للجدل والمتبعة في صفوف الحزب القومي التايواني "كيومنتانغ" إلى تفكيكٍ داخل الحزب، وإلى هزيمةٍ في الانتخابات وأفضت بالتالي إلى إجراء إصلاحات داخل الحزب. وفقاً لأحد مسؤولي الحزب، حملت الهزيمة التي "مني بها الحزب في الانتخابات أذىً كبيراً ولكن ما زاد الطين بلةً هو الطريقة التي جرت بها الأمور، فجايمس سونغ نفسه كان في ما مضى عضواً في الحزب وكنا قادرين سويّاً أن نجمع ستين بالمئة من الأصوات. لقد تلقنّا درسنا، وحريّ بنا في المرة المقبلة، أن نكلّف الأعضاء العاديين في الحزب باختيار المرشح. ففي الانتخابات السابقة، كان المندوبون في الحزب (لدى الجمعية الوطنية التابعة للحزب) هم الذين أخذوا على عاتقهم مهمة تحديد المرشح، علماً أن اللجنة المركزية للحزب هي التي اختارت هؤلاء المندوبين" (Manikas and Thornton 2003).

استناداً إلى بعض المراجع النظرية المختارة وانطلاقاً من الخبرات والتجارب المقارنة التي مرّت بها الأحزاب السياسية، يحدّد هذا القسم من الكتاب المسائل التي ربما تمثّل فائدةً معينةً للأحزاب عند إرساء القواعد الخاصة بعملية الاختيار. وهو يتطرّق في البداية إلى مناقشة التأثيرات المحتملة على عملية اختيار المرشحين بفعل البيئة السياسية والتنظيمية – بما فيها الأنظمة الانتخابية والكوتا التي ينص عليها القانون والمعايير الاجتماعية الخاضعة للتطوّر والتغيرات في قواعد المنافسة بين الأحزاب.

ومن ثم يتمعّن هذا القسم من الكتاب في الفوائد والمخاطر المرتبطة بالدرجات المتفاوتة التي قد تتسم بها الديمقراطية داخل الأحزاب خلال عملية اختيار المرشحين، والتي يجري قياسها وفقاً للمستويات المختلفة للمأسسة واللامركزية والشمولية. وبما أنّ الشكوك والمخاوف تساور الأحزاب غالباً في سعيها لإحلال التوازن ما بين التماسك الحزبي أو الهوية الحزبية من جهة والمشاركة من جهة أخرى، يأتي هذا الكتاب على عرض بعض الإجراءات الوقائية المؤسساتية التي اعتمدتها الأحزاب للتوصّل إلى تسوياتٍ في هذا الإطار. ولعله من الأفضل بالنسبة إلى الأحزاب، في إطار اختيارها لأفضل المرشحين، السعي إلى التوصل إلى حل وسط يوفق ما بين اختيار الأشخاص الأكثر قدرةً، من حيث المواقع التي يحتلّونها، على خدمة مصالح الحزب – ليس خلال الحملة فحسب بل عند شغلهم للمناصب في حال تم انتخابهم – واختيار الأشخاص الذين يتمتعون بالكاريزما اللازمة ليقبل الناس على التصويت لهم

فيحققون الفوز في الانتخابات. تلي هذا العرض مناقشة تتناول الاستراتيجيات والمعايير الخاصة بعملية استقطاب المرشحين، ووصفٌ لبعض الخيارات المتوافرة حول تشجيع المجموعات المهمّشة كالنساء والشباب والأقليات الإثنية على المشاركة.

مما لا شك فيه أنّ عملية اختيار المرشحين تترافق مع تسوياتٍ لا مفرّ منها ما بين خوض المنافسة من جهة والمحافظة على التماسك داخل الحزب من جهة ثانية. لذا يتضمّن هذا الكتاب وصفاً لبعض الخطوات التي يمكن للأحزاب اتباعها في إطار سعيها إلى فضّ النزاعات المحتمل أن تنشأ حول عملية الاختيار والحد منها. وفي نهاية المطاف، يتطرّق هذا القسم بلمحةٍ مختصرةٍ إلى موضوع الاعتبارات اللوجستية كأنظمة التصويت وأشكال الاجتماعات وبعض الخيارات الخاصة باختيار المرشحين للائتلافات.

البيئة السياسية والتنظيمية

تعكس إجراءات اختيار المرشحين قيم كل حزب والمصالح التي ينادي بها بقدر ما تعكس البيئة التي يعمل الحزب في إطارها. ومن المعلوم أنّ ملامح هذه البيئة تتحدّد وفقاً للأطر التنظيمية والمعايير الاجتماعية ومستوى التنافس ما بين الأحزاب وهذه جميعها عرضة للتبدّل مع مرور الزمن. بالتالي، في وقتٍ يركز فيه هذا الكتاب على العملية التي تجري داخل الحزب وتخضع لسيطرته، فهو يلقي الضوء أيضاً على عددٍ من هذه العوامل التي تحتل أهميةً كبرى.

تركيبة النظام الانتخابي

تتبع الدول على اختلافها أنظمةً انتخابيةً متنوعةً ترمي إلى ترجمة الأصوات الانتخابية إلى مقاعد يفوز بها المرشحون والأحزاب السياسية. وتصنّف النظم الانتخابية من جهتها ضمن أنواع تندرج التركيبات الرئيسية منها في الفئات التالية: النظام الأكثري، ونظام التمثيل النسبي، والنظام المختلط، مع التنبيه إلى أنّ كلّ نظام يحمل اختلافاً فإمّا يقدّم المحفّزات لبعض الخيارات السياسية، أو يعمل على إضعاف تلك الخيارات. من هنا، لا بد من ذكر أنّ تركيبة النظام الانتخابي تؤثّر تأثيراً عميقاً على تطوّر الأحزاب السياسية بشكلٍ عام، وعلى كيفية قيام الأحزاب باستقطاب المرشحين واختيارهم تحديداً. ونذكر مثالاً على ذلك إقدام الناخبين في إطار نظام الفائز الأول بأكثرية الأصوات على الإدلاء بأصواتهم لمصلحة الأفراد، فإنّ هذا الأمر كفيل بخلق المحفّزات لاختيار المرشحين ممّن تربطهم علاقات متينة بدوائرهم الانتخابية. في الوقت نفسه، يتميز نظام الفائز الأول بأكثرية الأصوات في معظم الأحيان بكونه يوصل المرشحين من ذوي نفوذ داخل الأحزاب. فقد يحدث في بعض الدوائر، أن يكون الممثل المنتخب محدّد الهوية مسبقاً بمجرّد اختيار الحزب للمرشحين. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، وفي الدوائر التي تكون فيها المنافسة الانتخابية محتدمةً، من شأن ما يتميز به المرشح من قدرةٍ عالية على استمالة عددٍ أكبر من الناخبين أن يشكل الفرق الأكبر في نتائج الانتخابات. وخلافاً لذلك، لو تناولنا أنظمة التمثيل النسبي التي تعتمد اللوائح المغلقة، فبما أنّ الناخبين لا يملكون الخيار في انتقاء المرشحين، من الأرجح أن تتمتع الأحزاب بقدرٍ أكبر من المرونة في اختيار المرشحين غير المعروفين كغيرهم في الحقل السياسي. بالإضافة إلى ذلك، وبناءً على تحليل الحزب لما يلقاه من مستوى للدعم، فإنّ اللوائح غالباً ما تنظّم مع افتراض أنّ عدداً معيناً من المناصب العليا على اللائحة يعدّ بمثابة مراكز "مضمونة" أو من الوارد وصول أصحابها إلى المناصب.

من المحتمل أن ينتج عن الأنظمة الانتخابية المعتمدة تبعات أخرى تطال عملية اختيار الناخبين. فإنّ نظام الصوت الواحد غير القابل للتجيير والمعتمد في اليابان قبل العام ١٩٩٦ قد زاد من حدة الانقسامات الحزبية داخل الحزب الديمقراطي الليبرالي عن طريق تحريض المرشحين المنتمين إلى الحزب نفسه ضدّ بعضهم البعض (Gallagher 1998). أما في إطار نظام الصوت الواحد القابل للتجيير المعتمد في إيرلندا، فيتعيّن على الأحزاب اتخاذ قرار استراتيجي حول عدد الأشخاص الذين يقتضي ترشيحهم عن كلّ دائرة انتخابية: فإن عدد المرشحين إن كان كبيراً جداً أو على العكس قليلاً جداً من شأنه أن يكلّف الحزب خسارة المقاعد. في فرنسا، يتمّ انتخاب المرشحين للمناصب التشريعية من خلال نظام الاقتراع على دورتين. نتيجةً لذلك، وبعد عمليات الغربلة الأولية، تستفيد الأحزاب من الدورة الأولى من الانتخابات التشريعية لتحديد أي الأعضاء هو الذي من الأرجح أن يحقّق الفوز في الانتخابات، فيتم اختياره هو على أنه المرشح "الحقيقي" في الدورة الثانية.

وممّا يقتضي أخذه في الحسبان في هذا السياق أيضاً حجم الدائرة الانتخابية (ويقصد به عدد المقاعد التمثيلية المخصّصة للدائرة) ومساحتها الجغرافية. من هنا، فإنّ الدوائر الكبيرة – في عددٍ لا بأس به من أنظمة التمثيل النسبي، مثلاً – تسهّل على الأحزاب السياسية التقدّم بلوائح متوازنة لتحقيق مزيدٍ من الدعم للحملة، كما تمهّد الطريق أمام تمثيل النساء وسائر المجموعات

المهمّشة الأخرى. في المقابل، وبالنسبة إلى الدوائر الانتخابية الأحادية التمثيل، فقد تتردّد هيئات المشاركين في اختيار المرشحين عند انتقاء شخصٍ معين يُنظر إليه – عن حق أو عن باطل – على أنّ وصوله "غير مضمون"، وذلك بسبب بعض الخصائص المرتبطة بالنوع الجنسي أو بصغر السن وما عداها. من ناحية أخرى، وفي البلدان ذات الدوائر الانتخابية الصغيرة جغرافياً من الأرجح أنّ الدراية بالشؤون المحلية تمثّل على الأرجح عاملاً مهماً في الانتخابات: فإنّ مشاركة المراكز الفرعية المحلية للحزب و/أو أعضائه في عملية الاختيار من شأنها أن تسهم في ضمان حصول المرشح على الدعم المطلوب للفوز بالمقعد المخصص للدائرة. في المقابل، لو تناولنا مثلاً الدوائر الانتخابية المتعددة التمثيل وذات المساحة الجغرافية الكبيرة، فمن الجائز شرعياً أن تؤدي هيئات الحزب المركزية دوراً أكبر في إعداد اللوائح بأسماء المرشحين عن الحزب وذلك نظراً إلى درجة التنسيق المطلوبة. من الجدير بالذكر أنّ التبعات المحتمل أن تنتج عن النظم الانتخابية المختلفة لتطال إجراءات اختيار المرشحين ستتم مناقشتها في الملحق ٢.

تنظيم الدولة لإجراءات اختيار المرشحين

تتأثر الخيارات المتوافرة أمام الأحزاب بمدى تنظيم القانون لإجراءات اختيار المرشحين. وفي معظم الحالات، تكون الأطر القانونية الخاصة بعملية اختيار المرشحين إما غائبةً تماماً أو هي بمثابة مبادئ توجيهية عريضة. تدخل في الاستثناءات الولايات المتحدة، وإلى حدّ أدنى، كلّ من ألمانيا وفنلندا. فلو أخذنا غانا مثالاً، لتناولنا ما جاء في المادة ٥٥ من دستور البلاد من إشارة غير مباشرة تقول: "لا بد من أن يتوافق التنظيم الداخلي للحزب السياسي مع المبادئ الديمقراطية." هذا من جهة، أما من جهةٍ أخرى فبموجب قانون الأحزاب السياسية الصادر في العام ١٩٦٥، يُسمح اللّجان التنفيذية الوطنية في تركيا باختيار المرشحين عن الأحزاب للجمعية الوطنية بنسبةٍ لا تتخطى الخمسة بالمئة فيما يتم اختيار سائر المرشحين الآخرين بتصويتٍ مباشر لأعضاء الحزب الذين يدفعون كلّ ما عليهم من رسوم في كلّ من الدوائر الانتخابية. ينصّ القانون أيضاً على بعض القيود المفروضة على شروط الانتساب إلى الحزب. فقد حُدّدت مثلاً رسوم قصوى للانخراط في الحزب ورسوم تسجيل تُدفع شهرياً.

في النروج، وحتى حلول العام ٢٠٠٢، وبموجب قانون تسمية المرشحين الصادر في العام ١٩٢٠، يمكن للأحزاب السياسية الحصول على التمويل العام للمساعدة في تغطية نفقات الترشيح، وذلك في حال توافرت في الأحزاب معايير محددة. وتهدف اجتماعات تسمية المرشحين التي تتألف من مندوبين من جميع الوحدات المحلية في الدائرة الانتخابية إلى تعيين المرشحين واتخاذ القرارات بشأن المراكز التي سيتولونها. أما القرارات المنبثقة عن اجتماعات التسمية هذه فلا بدّ من أن تكون نهائيةً. بالإضافة إلى ذلك، لم يُسمح سوى للأعضاء في الحزب في سن الاقتراع، ممّن دفعوا متوجّباتهم كاملةً، بأن يشاركوا في المؤتمرات الحزبية وفي الاجتماعات المحلية التي تختار المندوبين لهذه المؤتمرات. من حيث التطبيق، درجت الأحزاب النروجية بمعظمها على اتباع الإجراءات المنصوص عليها في القانون باستثناء عملية اختيار المرشحين لأوسلو (عاصمة النروج) وأكرشوس (ثاني أكبر مقاطعة في النروج). ففي هاتين المدينتين، تهيّأت الأحزاب لتستغني عن الإعانات المالية العامة بحيث تتمكن من انتهاج مقاربة أكثر مركزية للاحتفاظ بطلبات الترشيح تلك لكبار المسؤولين في الحزب (Valen et al. 2002).

الكوتا القانونية و/أو الحوافز لوضع لوائح ترشيح متوازنة

تؤثّر الحصص النسبية أو الكوتا القانونية بدورها على الإجراءات المعتمدة عند اختيار المرشّحين: وهي قد تتطلب من الأحزاب تضمين اللوائح عدد محدد أو نسبة محددة من الأفراد على أن يكونوا من نوعٍ جنسي معين أو من إحدى شرائح المجتمع دون سواها. فعلى سبيل المثال، تم اعتماد النظام الانتخابي المختلط في الانتخابات التشريعية للعام ٢٠٠٦ في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد نصّ القانون على أن تضمّ كل لائحة حزبية وطنية أقلّه امرأة واحدة بين المرشحين الثلاثة الأوائل، امرأة ثانية بين المرشحين الأربعة التالية أسماؤهم، وامرأة ثالثة لكل خمسة مرشحين إضافيين. يفرض القانون المتعلق بالحصص المحددة للنوع الجنسي الصادر في بلجيكا في العام ٢٠٠٢ أن تشتمل جميع اللوائح الانتخابية على أعداد متساوية من المرشحين رجالاً ونساءً. كما ولا يمكن لمرشحين من الجنس نفسه شغل المركزين الأول والثاني على أي لائحة. وغالباً ما يرفض المسؤولون عن إدارة الانتخابات اللوائح التي لا يتوافر فيها هذا المعيار. وتشكل الحصص المحايدة للنوع الجنسي مثالاً آخر وهي تحدّد نسبة قصوى أو دنيا من المرشحين من الجنس نفسه. ويقتضي هنا ذكر ما نصّ عليه القانون السابق لقانون الحصص المحددة للنوع الجنسي الصادر في بلجيكا في العام ٢٠٠٢ بكل بساطة على أن يكون الثلثان ليس أكثر من بين مرشّحي اللائحة الانتخابية من النوع الجنسي نفسه.

لا شك في أنّ بعض القوانين لا ينص على الالتزام بحصصٍ محددة بل يقدّم حوافز لوضع لوائح متوازنة بأسماء المرشحين. فبموجب قانون تكافؤ الجنسين الصادر في فرنسا في العام ٢٠٠٠، تخضع الأحزاب التي تعيّن أحد الجنسين في أقل من ٤٨ أو أكثر من ٥٢ بالمئة من مجموعات المرشحين في كل أرجاء البلاد لغراماتٍ تتمثل في تخفيضات في التمويل العام. ويستخدم الجدول المتدرّج في احتساب التخفيضات: خمسة بالمئة لاختلاف بين الجنسين يعادل العشرة بالمئة، و٣٠ بالمئة لاختلاف من ستين بالمئة، وخمسين بالمئة كحدّ أقصى لاختلاف من مئة بالمئة. من حيث التطبيق، أبدت الأحزاب السياسية في بعض الأحيان رغبتها في دفع الغرامات لقاء الإخفاق في تحقيق التكافؤ بين الجنسين (Norris 2004).

في المكسيك، وبموجب التعديلات على القانون الانتخابي في العام ٢٠٠٢، لم تتمكن الأحزاب من أن تضمّن أحد الجنسين في أكثر من ٧٠ بالمئة من المرشحين الأساسيين. على أيّ حال، لم يطبق القانون إلا على الدورات الانتخابية الخمس التالية (٢٠٠٣، و٢٠٠٦، و٢٠٠٩، و٢٠١٢ و٢٠١٥) وتمّ التخلي عن الشرط المفروض لتوزيع الحصص في حال استخدمت الأحزاب "التصويت المباشر" لاختيار مرشحيها (Baldez 2004). ثم أقرّ قانون انتخابي جديد في كانون الثاني (يناير) من العام ٢٠٠٨ وقد ألغى القيود الزمنية المفروضة على الحصص وتطلّب أن يحصل كل من الجنسين على ٤٠ بالمئة على الأقل من المقاعد على لوائح المرشحين. وكما كانت الحال في العام ٢٠٠٢، تضمّن قانون العام ٢٠٠٨ أحكاماً ترعى عملية ترتيب اللوائح ضمن نظام التمثيل النسبي. وتم التخلي عن الشرط المفروض لتوزيع الحصص لمقاعد الأكثرية حيث يتم اختيار المرشحين عن طريق الآليات الديمقراطية التي تتوافق والأنظمة الداخلية للحزب المعني.

في بعض الدول، تحفظ المقاعد للمجموعات المستهدفة، وتختلف إجراءات شغل تلك المقاعد من دولة إلى أخرى، وقد لا تتطلب تسميةً من الحزب السياسي. ففي أوغندا، تقوم هيئة اختيار خاصة بتسمية الأشخاص المفترض بهم أن يشغلوا المقاعد المحجوزة. وفي تنزانيا، تخصّص المقاعد المحجوزة للنساء (أقلّه بنسبة ٢٠ ولكن ليس أكثر من ٣٠ بالمئة من المجموع) للأحزاب السياسية في نسبة ترتبط بعدد المقاعد التي تفوز بها في الانتخابات. يبدو أن المقاعد المحجوزة لا تثير اهتمام الأحزاب بحيث يمكن ضمان تمثيل المجموعات المستهدفة كما ينبغي في لوائح المرشحين إلى "المقاعد المتاحة."

المعايير الاجتماعية والتنافس ما بين الأحزاب

غالباً ما تمثّل عمليات اختيار المرشحين انعكاساً للمعايير الاجتماعية. فخلال القرن التاسع عشر مثلاً، كانت الأحزاب السياسية الكندية في البداية عبارة عن زمرات من الوجهاء والشبكات المحلية غير الرسمية تجمعها شخصيات قيادية من المجتمع. وفي ظلّ غياب العضوية الرسمية في الأحزاب وبنى الحزب الوطنية، هيمنت الفكرة القائلة إن الشبكات المحلية يجب أن تختار مرشحيها وبقيت مبدأً مهماً في عملية اختيار المرشحين حتى اليوم.

ومن الجدير بالذكر أنّ عدداً لا بأس به من الأحزاب في الأنظمة الديمقراطية القائمة والناشئة على حدّ سواء يختبر ميلاً عاماً تجاه إضفاء طابع أكثر ديمقراطية على عمليات اختيار المرشحين. أما في الديمقراطيات القديمة، فتُعزى هذه الظاهرة إلى "تراجع" أهمية الأحزاب السياسية كمنظمات مرتكزة على الشعب ويعود سبب ذلك جزئياً إلى التطوّرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي حرّرت المواطنين من تبعيتهم لهذه لأحزاب. عند مواجهة تلاشي الروابط التي كانت تجمعها بالجمهور، سعت أحزاب كثيرة إلى توسيع نطاق هيئات الانتخاب في محاولةٍ لإعادة جذب الأعضاء وتعزيز حسّ الالتزام بشؤون الحزب لدى الأعضاء والناخبين. في بعض الحالات، نظراً إلى القواعد المتغيرة، فإنّ إجراءات الاختيار التي اعتبرت مرةً من المرات ديمقراطيةً بما يكفي – كما هي حال مؤتمرات المندوبين مثلاً – لم تعد مناسبةً بنظر الكثيرين.

لا شك أنّ الأحزاب بطبيعتها تنافسية وهي غالباً ما تأخذ في الاعتبار التأثيرات المحتملة لأيّ إصلاحات على الصورة العامة للحزب وعلى الآفاق الانتخابية المرصودة. من هنا، يجوز أن تتغيّر إجراءات الاختيار انسجاماً مع الدرجات المتزايدة للتنافس ما بين الأحزاب. فقد تغيّرت عملية اختيار المرشحين داخل الحزب الثوري المؤسساتي في المكسيك مثلاً في إطار الاستعدادات لانتخابات العام ٢٠٠٠ نتيجةً لعاملين اثنين متصلين: المنافسة الانتخابية المتزايدة وتأثير الحكام المتزايد على العملية. ففي ظلّ الانتخابات التي تتميز بدرجة أقل من التنافس، تركزت عملية اختيار المرشحين على المستوى الوطني. وفي الوقت الذي لم تعد فيه انتصارات مجلس الشيوخ التلقائية مضمونةً، أصبح الحزب يعتمد أكثر فأكثر على حكام المناطق المنتمين للحزب لاستقطاب الدعم للمرشحين للمناصب التشريعية. نتيجةً لذلك، وجد الحكام أنفسهم في مركزٍ يطالبون فيه اختيار حلفائهم.

في المملكة المتحدة، عمل حزب المحافظين مؤخراً على إخضاع إجراءاته لعملية إصلاح عملاً على زيادة عدد المرشحين من النساء والأقليات الإثنية المندرجين في الدوائر الانتخابية "المهيّأة لتحقيق الفوز". وقد صبّت هذه الجهود في سياق الإصلاحات المصمّمة لتوسيع قدرة الحزب على استمالة الناخبين وبالتالي مضاعفة فرصه للفوز بالانتخابات. ففي إطار الاستعدادات لانتخابات غانا في العام ٢٠٠٠، كانت التقارير الإعلامية حافلةً بالأخبار حول الخلافات داخل الحزب المحيطة بعملية اختيار المرشحين عن حزب المؤتمر الوطني الديمقراطي بما في ذلك الاتهامات بفرض بعض المرشحين على الدوائر الانتخابية. غنيّ عن القول إن التقارير تسبّبت في طبع الصورة العامة للحزب بسمةٍ سلبيةٍ، ليس هذا فحسب بل أفضى الأمر من جرّاء هذه الخلافات بالناخبين في بعض الدوائر إلى تحويل دعمهم وأصواتهم إلى مرشحين مستقلين (ومن بينهم أعضاء في المؤتمر الديمقراطي الوطني لم يحصلوا على التسمية من الحزب) أو إلى أحزاب أخرى. وعلى أثر الهزيمة التي لحقت به في الانتخابات، بذل الحزب مجموعةً من الجهود الرامية إلى إعادة ترتيب شؤون التنظيم الحزبي وإعادة تجديده وتعديل قوانينه بحيث تنظّم المؤتمرات التي يشارك فيها مندوبو الأحزاب على مستوى المراكز الفرعية للحزب لاختيار المرشحين للمناصب التشريعية.

الديمقراطية داخل الأحزاب

غالباً ما يبحث الخبراء في السياسة في مسألة تنظيم الحزب من حيث مستوى التزام الحزب بمبادئ المأسسة والشمولية واللامركزية: ويشير كل منها إلى سلّم متدرّج تصنّف فيه البنى التنظيمية والإجراءات الخاصة المتبعة في الأحزاب على اختلافها. وإنّ كل ما يوضع في أقصى السلم من الجهتين يشكّل أخطاراً معينةً: فدرجات متدنية للغاية من المأسسة، أو الشمولية أو اللامركزية كفيلة في تشويه صفات الشفافية والشرعية التي لا بد أن تميّز عمليات اختيار المرشحين في حين أنّ درجاتٍ قصوى منها تحدّ بشكلٍ كبير من قدرات الأحزاب على التكيّف والمحيطات السياسية المطواعة وعلى فرض الولاء للحزب والانضباط داخله.

المأسسة

من المحتمل أن تعمد الأحزاب السياسية إلى اختيار المرشحين بالوسائل الرسمية أو غير الرسمية. فمن الناحية الأولى، تحدّد إجراءات الاختيار بشكلٍ مفصّل في القوانين الخاصة بالحزب. ومن الناحية الأخرى، قد تتخذ القرارات نتيجة سلسلة من النقاشات السرية تدور في الكواليس ضمن مجموعة صغيرة من المشاركين وما يمكن تسميته "الكولسة". ومن المحتمل أن تخلق الأنظمة غير الرسمية أو المطواعة شيئاً من الحيرة والإرباك كما تمهّد الطريق أمام المحسوبيات واستغلال النفوذ، وهي تمثّل أيضاً أرضاً خصبةً للنزاعات. في بعض الحالات، تتطور عملية المأسسة مع مرور الزمن. ففي غانا، اختبر حزب المؤتمر الوطني الديمقراطي مقارباتٍ مختلفة قبل أن يخلص في نهاية المطاف إلى تحديد إجراءات اختيار المرشحين للمناصب التشريعية في وثائق رسمية للحزب.

ومن المعلوم أنّ هذه الإجراءات المحدّدة والمعلن عنها، سواء أكان منصوصاً عليها في قوانين أو قواعد تنظيم الحزب أو في ما عدا ذلك من الوثائق أو حتى لو دُرِج على اعتمادها تبعاً للتقاليد السارية ليس إلا، فهي توضّح قواعد المشاركة إلى أبعد تقدير. من هنا فإن اتباع هذه الإجراءات من شأنه أن يساعد في التشجيع على المشاركة والتخفيف من حدة النزاعات أو إدارتها. أما الخبراء المعنيون بمشاركة النساء وغير ذلك من الجماعات المهمّشة فقد أكّدوا على أن الطابع المؤسساتي يكون ملائماً أكثر لمشاركة هذه المجموعات ذلك لأنّ أسباب المشاركة تتميز بقدرٍ أكبر من الوضوح والشفافية. من هنا، تتميّز إجراءات الاختيار في بعض الحالات بخضوعها للمأسسة، ولكنها تركز السلطة في يد شخص واحد أو مجموعة صغيرة من الأشخاص، الأمر الذي يحدّ من فرص المشاركة.

إن التغييرات التي من الممكن أن تطرأ على بعض أشكال قواعد تنظيم الحزب يمكن أن تتطلب قراراً يتخذ في المؤتمر الحزبي و/أو عن طريق تصويت الأعضاء. أما الأنظمة التي يكون فيها الطابع المؤسساتي مبالغاً فيه، فمن الصعب تغييرها، الأمر الذي يحدّ من مرونة الأحزاب. وفي خطوةٍ ترمي إلى ضمان الالتزام ببعض المبادئ الأساسية وفي الوقت نفسه المحافظة على المرونة اللازمة لتكييف الإجراءات مع التغيرات في البيئة السياسية، من الأرجح أن تقدم الأحزاب على تضمين بعض الحقوق، والمهام والمسؤوليات في دستور الحزب أو نظامه الأساسي مع إبقاء مسؤولية صياغة إجراءات اختيار أكثر تفصيلاً رهناً بهيئة أخرى محددة الاختصاص. وممّا لا شك فيه أن هذا الخيار يفسح المجال أمام مزيد من المرونة لأن الإجراءات من الناحية النظرية قابلة للتغيير مع حلول كل دورة انتخابية جديدة – بحسب السياق السياسي– وتختلف باختلاف مستويات الانتخابات.

يأتي النظام الأساسي الخاص بحزب "فاين غايل" الإيرلندي على ذكر عابر مفاده أنّ المراكز الفرعية في الدوائر الانتخابية تنظّم مؤتمرات تهدف إلى اختيار المرشحين للمناصب التشريعية بما يتوافق مع الأوامر التوجيهية الصادرة عن السلطة التنفيذية الوطنية. غير أنّ النظام الأساسي يحدّد أيضاً أنّ التسميات تقرّر على أساس الأصوات التي يدلي بها الأعضاء على مستوى المركز الفرعي للحزب وتخضع لمراقبة القيادات الحزبية. وينطبق الأمر نفسه على دولة جنوب أفريقيا، حيث يشير النظام الأساسي للمؤتمر الوطني الأفريقي إلى أنّه يتمّ إعداد لوائح المرشحين بالطريقة التي تحددها لجنة معنية بتلك اللوائح ومفوّضة من قبل اللجنة التنفيذية الوطنية. (مع ذلك، أثبتت الممارسة أن عملية إعداد لوائح المرشحين بقيت هي نفسها على مرّ عددٍ لا بأس به من الدورات الانتخابية). أما في حالة الحزب الديمقراطي الليبرالي، أو حزب الديمقراطيين الأحرار، في المملكة المتحدة، تتولى اللجنة المعنية بشؤون المرشحين مسؤولية صياغة الإجراءات الخاصة باختيار المرشحين صياغةً مفصّلة. ومهما يكن من أمر، فإن النظام الأساسي الاتحادي الخاص بالحزب تنصّ على أحكام شاملة لا بد من اتباعها لوضع أحكام أكثر تفصيلاً.

بغضّ النظر عن المقاربة المنتهجة، يتعين على الأحزاب، التزاماً منها بضمان الفرص المتساوية أمام المشاركة، وإضفاء المزيد من الشرعية على العملية والتخفيف من احتمال النزاعات، أن تسعى جاهدةً لإرساء قواعد محددة قبل موعد خوض الانتخابات.

اللامركزية

يُعنى باللامركزية درجة تحويل السلطة إلى المراكز الفرعية للحزب.

ففي الناحية الأولى، من الممكن أن تخضع عملية اختيار المرشحين بالكامل للهيئات الحزبية المحلية من دون أي مساهمة من قبل هيئات الحزب المركزية. ومن الناحية المقابلة، تخضع عملية اختيار المرشحين للمراقبة من هيئة الحزب المركزية أو ربما من قبل فردٍ واحد. ولا يخفى على أحدٍ أن الأحزاب السياسية بمعظمها تتخذ لنفسها موقعاً ما بين هذين الطرفين. تتيح اللامركزية، بإطارها الأوسع وبشكل عام، المجال أمام المزيد من الشمولية في ما يتعلق بعملية اختيار المرشحين ولكنها لا تضمن المشاركة الكاملة والمباشرة من قبل الأعضاء جميعهم. فعلى سبيل المثال، من الممكن أن تتسم إحدى العمليات باللامركزية ولكن لا يتدخل فيها إلا المسؤولون عن المركز الفرعي المحلي للحزب وليس جميع الأعضاء.

ولعلّ اللامركزية تشجّع المرشحين الطامحين إلى التسمية على أن يكسبوا ودّ المسؤولين في الأحزاب على مستوى المراكز الفرعية، ويكونوا أكثر مراعاةً لآرائهم، الأمر الذي يوفّر قدراً أكبر من المساءلة مقارنةً بالحالات التي يدين فيها المرشحون الطامحون بالفضل لوحدة مركزية صغيرة ضمن الحزب. بالإضافة إلى ذلك، من المؤكد أنّ المراكز الفرعية للحزب تؤدي دوراً فاعلاً في تقييم المزاج السياسي في المناطق، وهي تساعد حتماً في نشر رسالة الحزب وتوظيف وحشد الكثير من الناشطين والقائمين بحملات جمع الأموال. ولا ريب أنّ مسؤولي الحزب على مستوى المراكز الفرعية يلمّون تمام الإلمام بكل ما يحيط ببيئتهم المحلية كما يعرفون الأفراد القاطنين في مناطقهم حق المعرفة. ومن الأرجح أنّ مشاركتهم في عملية اختيار المرشحين تعود بكثير من الفائدة سيما وأنها تكفل أنّ الشخص الذي يتمّ اختياره شخص معروف ويتمتع بسمعةٍ طيبة في المنطقة التي يترشح فيها. نسجاً على المنوال نفسه، تمثّل مشاركة

المربّع ١: نموذج عن المتطلّبات اللازمة لمشاركة المراكز الفرعية للحزب في عملية اختيار المرشحين

يفرض بعض الأحزاب على المراكز الفرعية الالتزام بمعايير محددة للمشاركة في عمليات اختيار المرشحين. ومن بين هذه المعايير نذكر الأمثلة النموذجية التالية:

- الاعتراف الرسمي بها كتنظيم حزبي بما ينسجم مع النظام الأساسي للحزب وغير ذلك من القوانين الحزبية؛
- توافر الحد الأدنى من مشاركة الأعضاء (مثلاً، عدد محدد من الأعضاء أو نسبة معينة من التصويت الحزبي في الانتخابات الأخيرة)؛
- جمع الحد الأدنى من رسوم العضوية أو غير ذلك من أشكال المشاركة في جمع الأموال؛
- إقامة العدد الأدنى من النقاشات / الاجتماعات التي تشرك جميع المرشحين؛
- فترة انتظار

المراكز الفرعية للحزب عاملاً مساعداً في أنظمة التمثيل النسبي، فتكفل أنّ المجموعة الكاملة من المرشحين عن الحزب متنوّعة بما يكفي لحشد الدعم على امتداد البلاد. في المؤتمر الوطني الأفريقي، في دولة جنوب أفريقيا، تعمد لجنة إعداد اللوائح الوطنية إلى وضع لوائح الحزب للجمعية الوطنية، انطلاقاً من اللوائح المجموعة والمطلوبة على المستوى الإقليمي.

تتيح أنظمة اختيار المرشحين المستندة إلى حدّ كبير إلى اللامركزية للمراكز الفرعية تحديد الإجراءات الخاصة بها عند اختيار المرشحين. بموجب دستور ٢٠٠٢ الخاص بحزب التحالف الديمقراطي في دولة جنوب أفريقيا مثلاً، من الجائز أن تحدّد المؤتمرات الإقليمية القواعد الخاصة بها – على أن تعرض لموافقة المجلس الفدرالي للحزب – وذلك لإعداد اللوائح التي تتضمن أسماء المرشحين. في كندا، يمكن للجمعيات الإقليمية والمحلية التابعة للحزب الليبرالي اعتماد بعض المتغيرات الطارئة على قواعد الاختيار. ويتيح أحد الأنظمة المتبعة في النروج، وهو أقل تساهلاً إلى حدّ بسيط، للمراكز الفرعية للحزب اتخاذ قراراتها من دون أي تدخل من مركز الحزب طالما أنها تستخدم مجموعةً من الإجراءات المتخذة في المركز الرئيسي. وتسير الأمور على هذا المنوال نفسه لدى الحزب الديمقراطي الاجتماعي في السويد. يضمن هذا النموذج إذاً شيئاً من الانسجام أو التماسك من حيث المقاربة المعتمدة ولكنه في الوقت نفسه يحترم حق المراكز الفرعية للحزب في اتخاذ خيارات حرة لا يعترضها أي تدخّل من مركز الحزب. وفيما تتنامى المخاوف من احتمال نشوء مراكز فرعية "آنية" و/أو من احتمال حث المراكز الفرعية على أداء دور ناشط في العمليات التي ينفّذها الحزب في الفترات الواقعة ما بين انعقاد دورة انتخابية وأخرى، من الأرجح أن تعمل الأحزاب على تحديد المعايير الخاصة بمشاركة المراكز الفرعية في عملية اختيار المرشحين (راجع المربع ١). بهذه الطريقة، تسهم اللامركزية في تعزيز مجالات مشاركة المراكز الفرعية في الحملة، وليس في إطار زيادة فرص الفوز في الانتخابات فحسب بل أيضاً في سياق المساهمة في تطوير القدرات التنظيمية لهذه المراكز على المدى الطويل.

ومن التحديات المحتملة التي تثيرها اللامركزية، لا بد من ذكر الحاجة إلى إقامة التوازن بين مصالح المراكز الفرعية للحزب في مقابل الاعتبارات الخاصة بانضباط الحزب وربما حتى قابلية انتخاب المرشحين. في بعض الحالات الخاصة، قد يكون بعض المراكز الفرعية للحزب أو بعض الناشطين فيه أكثر تطرّفاً في وجهات نظرهم مقارنةً بجمهور الناخبين على المدى الأوسع نطاقاً فيعمدون بالتالي إلى اختيار المرشحين ممن يفتقرون إلى ما يكفي من الجاذبية ليحققوا فوزاً بالانتخابات. فمن يتأمل في أوضاع حزب الديمقراطيين الأحرار في المملكة المتحدة على سبيل المثال، يلاحظ أن المراكز الفرعية للحزب تميل إلى أن تحبّذ شطب المخدّرات من قائمة الجرائم، وهي فكرة تلاقي احتجاجاً شديد اللهجة من جمهور الناخبين بشكلٍ عام. جازف الحزب إذاً بطرح أسماء مرشحين يمثلون وجهات نظر بعض الأعضاء ولكنهم على الأرجح لن يجمعوا ما يكفي من الأصوات للفوز في الانتخابات (Rose and O'Connel).

ومن الوارد أيضاً أن تطرح الاختلافات ما بين المراكز الفرعية المحلية للحزب بدورها تهديداً يطال التماسك الحزبي. ففي إطار الاستعدادات لانتخابات العام ٢٠٠٣، مثلاً، كانت عملية اختيار المرشحين بالنسبة إلى الجمعية العمومية لإيرلندا الشمالية تقع على عاتق المراكز الفرعية المحلية لحزب ألستر الوحدوي. وبما أنّ المراكز الفرعية انقسمت في ما بينها حول موضوع عملية السلام، كانت النتيجة بمثابة انقسام للأصوات بالنسبة إلى الحزب: كان ما يعادل النصف من المرشحين الذين تم اختيارهم من المناصرين لعملية السلام في حين ناهضها النصف الثاني منهم. نتيجةً لهذه الانقسامات، لم يكن الحزب قادراً على إصدار موقف سياسي موحّد حول كيفية تعاطيه مع اتفاقية السلام في حال تم انتخابه (Rose and O'Connel).

ويمكن أن يسهم الحق الممنوح للهيئات المركزية للحزب في استخدام الفيتو ضد المرشحين أو الموافقة عليهم مسبقاً في توفير بعض الإجراءات الوقائية. بالرغم من ذلك، يبقى الحق في ممارسة الفيتو خياراً أقل جاذبية إلى حدّ ما، مقارنةً بالموافقة المسبقة وذلك بسبب احتمال تسجيل درجات عليا من الإحباط في المراكز الفرعية للحزب عندما يُرفض مرشحوها من قبل القيادات. وإن أي إعادة تنظيم لعملية اختيار المرشحين نظراً إلى أي انقلاب من قبل زعماء الحزب تكون لها عواقب مادية وخيمة كما إنها تؤثّر على أخلاقيات الحزب أو وحدته. ذلك أنّ هذه السلطات القيادية عندما تتمّ ممارستها بحذرٍ من شأنها أن تؤدي دور الرادع للتصرفات العشوائية من جانب المركز الفرعي. وبطبيعة الحال، من الواضح أنّ مجرد معرفة أنّ قيادة الحزب تملك الحق في ممارسة الفيتو وهي مستعدة للإقدام فعلاً على ذلك يمكن أن يشكل رادعاً يشجع المراكز الفرعية للحزب على اختيار المرشحين الذي يلبون حاجات المراكز الفرعية للحزب والمركز الرئيسي في آن. ومع أن منتقدي هذا الأمر يعتبرون أن الهفوات التي يسببها تفتح المجال للمحسوبيات، إلا أنه يشجّع أيضاً على إطلاق عجلة الحوار ويفضي في نهاية المطاف إلى التوصّل

إلى اتفاق حول مجموعة من المرشحين تتماشى وحاجات المراكز الرئيسية والفرعية على حد سواء. في حزب "فاين غايل" في إيرلندا يتولى المجلس التنفيذي إصدار المبادئ التوجيهية الخاصة بعملية اختيار المرشحين في كل دائرة من الدوائر الانتخابية. لكنّ الممارسة كشفت أنّ اللجان المعنية بالاستراتيجيات السابقة للمؤتمرات تعقد اجتماعاً لها في كل دائرة انتخابية قبل أن تقوم الهيئة الانتخابية بإصدار توجيهاتها. تتمثل مهام هذه اللجان بتقييم الوضع السياسي المحلي، ومواطن القوة والضعف التي يمكن ملاحظتها لدى المرشحين المحتملين عن حزب "فاين غايل" ومواطن القوة والضعف لدى المنافسين، وتحديد المرشحين المحتملين (عند الحاجة) ورفع التوصيات إلى الهيئة التنفيذية حول مواعيد انعقاد المؤتمرات، والاستراتيجية الانتخابية وعدد المرشحين. ساعدت هذه العملية الاستشارية في تفادي نشوء الخلافات بين القيادة الوطنية والمراكز الفرعية للحزب.

قد يتوافر خيار آخر لاختيار المرشحين يتمثل في الحق الممنوح إلى القيادات الحزبية في تعيين المرشحين أو اختيارهم مباشرةً لشغل المناصب عن بعض الدوائر الانتخابية أو لمراكز محددة على لائحة الحزب. في الحزب الليبرالي الكندي، قد تمنح الأحكام الخاصة بالمركز الفرعي على الصعيد الإقليمي قائد الحزب صلاحية تعيين المرشحين من دون الحاجة إلى عملية الاختيار المذكورة في الأحكام. من جهة أخرى، قد يحدث أن يتمتع قائد الحزب واللجنة المعنية بالحملة الوطنية بحرية التصرف في اتخاذ قرار رفض الموافقة على أحد المرشحين. أما في الحالات الانتخابية الطارئة – سواء في بعض الدوائر الانتخابية المحددة أو في كل أرجاء البلاد – فلرئيس الحملة الوطنية حرية تعديل قواعد الاختيار لأي مركز فرعي. في جبهة التحرير في الموزمبيق، يمكن أن تقوم اللجنة السياسية بتسمية ١٠٪ من المرشحين بصورة مباشرة. أما في ما يخصّ ما يتبقى من اللائحة، فإنّ المراكز الفرعية المنتشرة على الدوائر تقترح المرشحين على اللجان الإقليمية التي تقوم بدورها بإعداد اللوائح النهائية وإرسالها إلى اللجنة السياسية الخاصة بالحزب (Sitoe et al. 2005).

من الممكن أن تختار الأحزاب فرض بعض القيود على قدرات هيئات الحزب المركزية في صنع القرارات وذلك عملاً على الحفاظ على شيء من التوازن في القوى خلال عملية الاختيار. بموجب الأنظمة الداخلية لحزب التحالف الديمقراطي في دولة جنوب أفريقيا للعام ٢٠٠٢، قامت المراكز الفرعية للحزب بوضع اللوائح بأسماء المرشحين عن الدوائر الانتخابية الخاصة بالحزب ولكن طلب إليها الاحتفاظ ببعض المواقع على اللوائح شاغرة.

المربّع ٢: إحلال التوازن ما بين مصالح القيادات الحزبية والمراكز الفرعية للحزب في إطار عملية اختيار المرشحين

أتينا في ما يلي على ذكر بعض الخيارات المتاحة لإقامة التوازن ما بين تدخل القيادات الحزبية ومشاركة المراكز الفرعية للحزب في عمليات اختيار المرشحين:

- يتعين على المراكز الفرعية للحزب اختيار المرشحين من بين قائمة بالأسماء تتم الموافقة عليها مسبقاً من قبل قيادة الحزب أو السعي للحصول على موافقة القيادة على أي مرشح يتم اختياره.
- يتعين على قيادة الحزب قبول خيار المركز الفرعي طالما أن الخيار يطال لائحة بأسماء المرشحين تتم الموافقة عليها مسبقاً من قيادة الحزب.
- بإمكان القيادة أن ترفض أو تمارس حق الفيتو (ولكن بصورة محدودة) على عددٍ أو نسبة معينة من الخيارات التي تتخذها المراكز الفرعية للحزب.
- يمكن لقيادة الحزب أن ترفض خيارات المراكز الفرعية عدداً محدداً من المرات فقط في كل دورة انتخابية.
- يمكن لقيادة الحزب أن ترفض خيارات المراكز الفرعية عدداً غير محدد من المرات خلال دورة انتخابية محددة.
- يمكن لقيادة الحزب أن ترفض الخيار الأول للمركز الفرعي ولكن يتعين عليها أن تختار ثاني أفضل مرشح في عملية التسمية التي تتولاها المراكز الفرعية.
- تعمد قيادة الحزب على تحديد المراكز المحددة على لوائح المرشحين.
- يمكن للأعضاء أو المندوبين ممارسة حق الفيتو على التغييرات التي تقرّها القيادة بنسبة محدّدة من الأصوات.

بفضل هذه المواقع الشاغرة على اللائحة، يتمكن قائد الحزب أن ينقل المرشحين إلى موقع أهم على اللائحة ولكن لا يمكنه أن ينزل مرتبة أحد المرشحين أو أن يزيل اسمه بالكامل. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمراكز الفرعية الإقليمية للحزب أن تمارس حق الفيتو على التغييرات التي يحدثها القائد بأصوات أكثرية الثلثين. إذا ما تناولنا حزب الحركة الاشتراكية لعموم اليونان أو ما يعرف بحزب "باسوك" PASOK فإن المراكز الفرعية للحزب تقدم الاستشارات باستمرار في ما يخصّ تحديد المرشحين عن الدوائر الانتخابية الست والخمسين الفردية والمتعددة التمثيل ولكن هذه المراكز لا تقوم بأيّ دور في مجال إعداد اللائحة الوطنية. يلقي المربع ٢ الضوء على بعض الخيارات المتوافرة لإحلال التوازن ما بين مصالح قيادة الحزب ومراكزه الفرعية.

الشمولية

تتيح أكثر النماذج شموليةً أمام أي ناخب سجّل اسمه على اللوائح الانتخابية أو حتى أي فرد معني إمكانية الإدلاء بصوته بشكلٍ مباشر عند اختيار المرشحين. ومن شأن الانتخابات الأولية المفتوحة أن تحمل إشارةً تدلّ على نوع الدعم الذي يتلقاه المرشحون المحتملون في مراكز الاقتراع. إلا أن هذه الانتخابات قد تتطلّب أيضاً من المرشحين الطامعين بالفوز أن ينظّموا حملاتٍ تمتدّ على فترة أطول من الزمن وأن يحاولوا الوصول إلى عددٍ أكبر من الناخبين، الأمر الذي يؤدي إلى نشوء ظاهرة الحملة "المستمرة" وبالتالي إلى تفاقم التكاليف. ومعلوم أنّ الكلفة العالية للحملات من الأرجح أن تدفع بالمرشحين إلى العودة إلى مصادر مريبة للتمويل أو تفضيل مشاركة أشخاص أغنياء وبالتالي أكثر قدرةً على تكبّد التكاليف، بصرف النظر عن مهاراتهم في مجال القيادة.

تميل الأحزاب السياسية التي تدأب على إشراك أعضائها إشراكاً ناشطاً في عملية اختيار المرشحين إلى التواصل أكثر مع الناخبين ويكونون بالتالي أكثر وعياً لما يجول في خاطر المواطنين من هموم. من هنا، تشجّع النماذج التي تلتزم بمبدأ الشمولية المرشحين والممثلين المنتخبين أو قادة الأحزاب على المحافظة على ولائهم تجاه مصالح أعضاء الحزب سيما وأنهم المحور الذي يضمن إعادة انتخابهم ونجاح مستقبلهم السياسي. ولا ريب أن يتحمّس أعضاء الحزب أكثر في دعمهم لمرشّح اختاروه بأنفسهم ولا عجب أن يتحولوا على الفور إلى مانحين وجامعي أموال ومنظّمي حملات. ويبقى أحد المخاطر أمام المشاركة المفتوحة من قبل أعضاء الحزب أو الجمهور العام متمثلاً في التهديد الذي يطال التماسك الحزبي. ففي الحالات التي يكون فيها القرار رهناً بالأعضاء (أو الجمهور) وليس بقيادة الحزب، قد يميل المرشحون إلى منح الأولوية لوجهات النظر الخاصة بالقواعد الشعبية على حساب وحدة الحزب والولاء له.

يمكن للأحزاب السياسية أن تدخل مجموعةً من الإجراءات الوقائية للتخفيف من حدة هذه المخاطر. وتتمثل أولى هذه الإجراءات في الحفاظ على سجلات العضوية من قبيل العادة. ومن الأحزاب من يتبع خطوات محددة تهدف إلى نشر اللوائح بأسماء الأعضاء، الأمر الذي يتيح للأفراد التحقق من المعلومات. أما في الحالات التي تثار فيها المخاوف من العضويات المتعددة في أكثر من حزب واحد، فإنّ نشر سجلات كهذه، لو سلّمنا جدلاً أنّ أمراً كهذا لن يشكّل خطراً على سلامة الأعضاء، قد يعدّ مفيداً عند تحديد المشاكل مهما كان نوعها. في بعض الأحزاب، يسمح للأعضاء الجدد بالمشاركة في إجراءات الاختيار بعد مرور عددٍ محدد من الأيام أو الشهور التالية لانضمامه إلى الحزب. جدير بالذكر أن إجراءً كهذا كفيل بأن يساعد في الحؤول دون تحقيق آمال المرشحين الطامحين إلى الوصول في التأثير على نتائج الاختيار عن طريق حشد معارفهم الشخصية كأعضاء في الحزب. ومن الإجراءات الوقائية الأخرى لا بد من ذكر القيود المفروضة على عدد الأعضاء الجدد الذين يمكن لأي مرشح أن يعمل على حشدهم وفكرة دفع جميع المستحقات بشكلٍ مباشر في الحساب المصرفي الخاص بالحزب، الأمر الذي يسهّل عملية تحديد العضويات المتعددة. في بعض الحالات، يحتفظ قادة الحزب الوطنيون بالسيطرة على إجراءات العضوية الأمر الذي يحول دون سيطرة الأشخاص غير الآبهين بمصلحة الحزب من أن يحكموا السيطرة على الفروع المحلية ويعيق أي محاولات من الأوليغاركيين المحليين من كبح منافسيهم من الالتحاق بالحزب.

في حزب "فاين غايل" في إيرلندا، على سبيل المثال، ينصّ النظام الأساسي للحزب على الإجراءات المرتبطة بنشر السجلات الخاصة بأسماء الأعضاء سنوياً فضلاً عن الخطوات الهادفة إلى تصحيح السجلات. وحدهم الأعضاء الواردة أسماؤهم على السجل الأخير الذي تمّ نشره يسمح لهم بالتصويت في المؤتمرات. يعيّن المجلس التنفيذي للحزب من بين أعضائه لجنة للطعون تتولى مسؤولية فض أي نزاعات حول السجلات. فضلاً عن ذلك، يطلب إلى الأعضاء المسجلين توفير ما يثبت هويتهم عند الحصول على أوراق الاقتراع.

في المقابل، قد يتدنى سقف الشروط في محاولة لجذب الأعضاء الجدد والتخفيف من أي مخاوف بشأن إحباط أي نية في المشاركة. ففي كندا، غالباً ما ينظر إلى عملية اختيار المرشحين كفرصة تتاح لاستقطاب

أي أعضاء جدد. من هنا، وفيما تعتبر شروط المشاركة متساهلة نسبياً – في بعض الحالات أدنى من ٣٠ يوماً قبل التاريخ الرسمي لاجتماع التعيين – تتضمن القواعد الخاصة بتسمية المرشحين التوجيهات الخاصة بحشد الأعضاء من قبل المرشحين الطامحين إلى التسمية.

المشاركة المباشرة وغير المباشرة

من غير الملائم في حالات خاصة، أن يسمح لكل عضو من أعضاء الحزب بالمشاركة مباشرةً في عملية اختيار المرشحين، وذلك لأسباب شتى نذكر منها على سبيل المثال عدد الأشخاص المشاركين في العملية. ففي أنظمة التمثيل النسبي التي تعتمد فيها اللوائح المغلقة للدوائر الانتخابية ذات المساحات الكبرى، (كالبلاد بأكملها)، مثلاً، قد يكون من الصعب تحقيق المستوى المطلوب من التنسيق للتوصل إلى لائحة واحدة عن طريق استخدام نظام الصوت الواحد للناخب الواحد. لهذا السبب وغيره من الأسباب، قد تؤثر الأحزاب اعتماد المشاركة عن طريق المندوبين عوضاً عن المشاركة المباشرة عند اختيار المرشحين استناداً إلى التقليد السائد.

مع ذلك، يبقى الدور الذي يضطلع به المندوبون عند اختيار المرشحين عن الأحزاب محطّ جدل ومثار شك لأسباب عديدة. ولعل السؤال الأول الذي يطرح نفسه في هذا المجال هو كيفية اختيار المندوبين أنفسهم. وبذلك ترتبط فكرة ما إذا كان يتوقع بالمندوبين أن يدلوا بأصواتهم بما يتناسب وخيارات المجموعات أو الأفراد الذين يمثلونهم أو أن يقدموا على التصويت بناءً على تحليلهم الشخصي لما يرونه أفضل للحزب و/أو الأشخاص الذين يمثلونهم. (وبطبيعة الحال، عند الاقتراع السري، لا تتوافر أي وسيلة للتحقق فعلياً من طبيعة الصوت الذي يدلي به المندوب. إضافةً إلى ذلك، قد يقع الاختيار أحياناً على المندوبين قبل الإعلان عن اللائحة النهائية بأسماء الراغبين في الترشّح.) وفي وقتٍ يقرّ فيه البعض أنّ المندوبين غالباً ما يتمتعون بالخبرات والمعارف اللازمة لاتخاذ القرارات الواعية بهدف الاختيار ما بين المرشحين المحتملين، يبقى أن هذه الأنظمة كفيلة بأن تضاعف من فرص استغلال النفوذ سيما وأنها تفضي إلى هيئات انتخاب أصغر حجماً. رغم اعتماد الاقتراع السري من قبل المندوبين في الحزب الوطني الجديد في غانا، طالب بعض الأعضاء الحزبيين، نظراً إلى تخوّفهم من لجوء بعضهم إلى شراء ولاء المندوبين، بتصويت كامل الأعضاء، وهو من الإصلاحات التي لم تعتمد بعد من قبل الحزب.

المربّع ٣: الصوت الواحد للناخب الواحد

يعتمد هذا المصطلح عادةً لوصف مجريات عملية اختيار المرشحين وغيرها من عمليات صنع القرار داخل الأحزاب التي تتيح مشاركة جميع أعضاء الحزب مشاركةً مباشرة. وهو نظام غالباً ما ينظر إليه على أنه أصفى أشكال "ممارسة الديمقراطية داخل الحزب"، على نقيض النظام القائم على "الكولسة" التي توصل أفراداً معينين من دون الأخذ بآراء الجمهور. مهما يكن من أمر، تفيد الدراسات أنه كلما اتسعت هيئة الاختيار كلما كان من غير المرجح التوصل إلى لوائح متوازنة في ظل غياب الإجراءات التصحيحية. من المحتمل أن تقوم الأحزاب المهتمة بإرساء التوازن ما بين مصالح الأعضاء والانضباط داخل الحزب بخطوةٍ تهدف إلى ضمان لائحة متوازنة فتتخذ إجراءات وقائية كالموافقة المسبقة على المرشحين من قبل القيادات الحزبية أو الإجراءات التصحيحية كالأنظمة المُرجِحَة والحصص النسبية أو المقاعد المستهدفة / المحجوزة. ومن المتطرفين من يقول إن إدخال إجراءات كهذه يخفّف من المشاركة والديمقراطية.

قد يحدث أيضاً أن يفقد المندوبون القدرة على التواصل مع الأعضاء والناخبين. نذكر مثالاً على ذلك خسارة حزب العمال معركة الانتخابات العامة لسنة ١٩٨٣ في المملكة المتحدة، وكانت تلك أسوأ خسارة مني بها الحزب في تاريخ وجوده. أما سبب عدم الفوز فيُعزى إلى فشل الحزب في إشراك الأعضاء العاديين في عملية صنع السياسات واختيار المرشحين. وكانت عملية صنع السياسات واختيار المرشحين خاضعةً لسيطرة البرلمانيين وقادة النقابات العمالية والناشطين الحزبيين على مستوى المراكز الفرعية للحزب وهم جميعاً بعيدون كل البعد عن المسائل التي تهمّ جمهور الناخبين عامة. تم إدخال نظام الصوت الواحد للناخب الواحد إذاً ضمن استراتيجيات تحديث الحزب وعصرنته، سعياً إلى التخفيف من مدى سيطرة تلك الجهات.

ومما يثير المخاوف أيضاً في مسألة مشاركة المندوبين في عملية اختيار المرشحين احتمال "تخفيف قوة" الأصوات التي يدلي بها المندوبون إما نتيجةً للنظام المُرجِح أو بسبب نسبة مشاركة المندوبين بحكم مناصبهم. ومن الجدير بالذكر أنّ خلفيات هؤلاء المندوبين قد تختلف باختلاف المواصفات التاريخية والإيديولوجية لكل حزب، فقد يشارك في العملية ممثلون عن النقابات التجارية، أو مشرّعون حاليون، أو ربما مرشحون للمناصب التشريعية بالإضافة إلى قياديي الحزب السابقين. لو تناولنا المؤتمر الوطني

الأفريقي في دولة جنوب أفريقيا مثلاً، للاحظنا أنّ حوالى ٨٠٪ من المندوبين في مؤتمرات إعداد اللوائح الإقليمية يمثلون المراكز الفرعية للحزب. ويحدد عدد المندوبين عن كل مركز فرعي بما يتناسب مع عدد الأعضاء الذين تكفلوا بدفع الرسوم. أما نسبة العشرين بالمئة المتبقية من المندوبين فتوزع ما بين اللجان التنفيذية الإقليمية وأصحاب المناصب ورابطات الشباب والنساء.

المسائل المتعلقة باستقطاب المرشحين ومعايير الأهلية

من يتمتع بالأهلية ومن يتخذ القرارات؟

يحرص قادة الأحزاب على أن يلبي المرشحون المحتملون معايير الأهلية التي ينصّ عليها القانون وقد يصل بهم الأمر إلى تحديد المعايير الخاصة بملء المراكز على اللائحة تحديداً رسمياً. ومن المحتمل أن تؤثّر هذه المعايير على قرارات الأشخاص غير المؤهلين فتثنيهم عن المضيّ قدماً في ترشّحهم. ولكن عندما تكون المعايير مقيّدةً وحاصرةً، فقد تحمل تمييزاً ضد بعض المرشحين المحتملين وتخفّف من نسبة المشاركة أو تحدّ من الخيارات المتاحة للحزب في إطار الانتخابات التي تكون فيها المنافسة شديدةً وضارية. والأسوأ من ذلك بعد، قد تكون المعايير مقيّدةً إلى حدّ أنها تجعل المشاركة على نطاق أوسع وفي نواحٍ أخرى من العملية تبدو وكأنّها مجرّدة من كل معنى.

في إطار الحزب الثوري المؤسساتي في المكسيك، على سبيل المثال، تنصّ القوانين الخاصة بالحزب على اختيار المرشحين إلى مجلس الشيوخ من خلال مؤتمرات التسمية التي تجري في كل ولاية. ولكن، وفي حالاتٍ كثيرة، يتم التصويت في هذه المؤتمرات للموافقة على خياراتٍ أحاديةٍ توصل "مرشحي الوحدة". يتمّ اختيار هؤلاء المرشحين عادةً بعد قرارٍ تتخذه قيادة الحزب الوطنية ومن ثم تُطرح أسماؤهم لموافقة الحاضرين في المؤتمرات، ولو تمّ تحديد أسمائهم أصلاً وفقاً لمجموعةٍ من العوامل بما في ذلك آراء الكتل والحكام. وقد كانت شروط الترشح التي أقرتها القيادة في آذار (مارس) من العام ٢٠٠٠ حاصرةً إلى حدّ أنه لا يتوافر في بعض الحالات أكثر من مرشح واحد يلبي تلك المعايير. فضلاً عن ذلك، يتعين على اللجنة التابعة للقيادة أن توافق على جميع المرشحين قبل أن يعرضوا على المؤتمرات للتصويت النهائي (Langston 2004).

ولو كانت الأحزاب السياسية تختلف في ما تنتهجه من مقارباتٍ إلا أن قواعد تنظيم الحزب لا تنصّ عادةً على أي شروط للأهلية أو ربما تكتفي بالمعايير الدنيا، وتترك التفاصيل حكراً على الهيئات المعنية بالاستقطاب واللجان المفوّضة بالتقييم أو بإعداد اللوائح. وحتى في هذه الحالات، قد تتجنّب أحزاب معينة تحديد معايير خاصة سعياً منها لتوفير أكبر قدرٍ ممكن من المرونة. أما المقاربة

المربّع ٤: نموذج عن معايير أهلية المرشحين

من الضروري أن تتوافر في المرشحين للمناصب التشريعية معايير الأهلية التي تنصّ عليها الأحزاب، ومنها نذكر ما يلي: يفترض بالمرشح أن:

- تتوافر فيه معايير الأهلية القانونية.
- يكون عضواً في الحزب لفترة دنيا محددة مسبقاً.
- يكون قاطناً في منطقة ضمن الدائرة الانتخابية التي ينوي خوض الانتخابات فيها لعدد أدنى من السنوات (في الحالات التي تكون فيها المعايير التي يحدّدها الحزب أكثر تطلّباً من أي معايير قانونية أخرى).
- لا يكون قد استبعد عن الحزب يوماً.
- يكون قد دفع كامل رسوم العضوية المتوجبة عليه والتزم بكل الموجبات المالية الأخرى تجاه الحزب.
- يكون قد أدار أو نظّم عدداً أدنى من اللقاءات العامة أو الحزبية ضمن الدائرة الانتخابية التي ينتمي إليها.
- يكون قد تلقى الدعم من قبل عدد أدنى من أعضاء الحزب من ذوي السمعة الجيدة (كأن يجمع عدداً محدداً من التواقيع مثلاً).
- يكون قد حاز مسبقاً على موافقة وحدات الحزب المركزية.
- يكون غير منتسبٍ إلى أي حزب سياسي آخر.
- أن يكون سجله العدلي خالياً من الجرائم أو أي دعاوى عالقة في المحاكم أو في ذمة التحقيق.

المربّع ٥: نموذج عن المواضيع والأسئلة الواردة في طلبات الترشيح

في وقتٍ يتضمّن فيه بعض طلبات الترشيح أسئلةً مباشرةً ومفتوحةً، تقتصر طلبات أخرى على أسئلة بسيطة يُطلب فيها إلى المرشحين إظهار خبراتهم/ مهاراتهم في نواحٍ كثيرة. في بعض الحالات، تلجأ اللجان الفاحصة أو لجان التقييم إلى نظام النقاط لتصنيف المرشحين. ومن المحتمل أن يفقد المرشحون أهليتهم في حال لم تتوافر فيهم بعض المعايير المحددة (معايير الأهلية القانونية أو العضوية لفترة دنيا) و/أو تجميع نقاط مختلفة استناداً إلى القدرة على إظهار المهارات المرغوب فيها. إن المواضيع المذكورة أدناه مستوحاة من طلبات الترشيح الخاصة بالهيئات البرلمانية الوطنية التابعة لحزب العمال البريطاني في الماضي. وهذه الهيئات هي المسؤولة عن إعداد اللائحة بأسماء المرشحين البرلمانيين الذين تمت الموافقة عليهم مسبقاً. يمكن للمراكز الفرعية أن تسمّي المرشحين عن الدائرة الانتخابية من هذه اللائحة أو اقتراح أسماء أخرى تصادق عليها اللجنة التنفيذية الوطنية التابعة للحزب.

- *الخبرة في شؤون الحزب:* على المرشح أن يتمتع بالخبرة اللازمة و/أو بالالتزام تجاه الحزب.
- *المعارف:* على المرشح أن يبدي المعرفة والفهم تجاه السياسات المتبعة في الحزب، والمسائل والعمليات المرتبطة بالسياسات العامة.
- *خبرات أخرى في الحياة:* يظهر المرشح ما يتمتع به من خبرات أخرى خارج إطار الحزب فيثبت صلتها بالمنصب الذي يسعى إليه. يمكن الحديث في هذا السياق عن الخبرات في المجالات التالية: القطاع التطوعي؛ الخدمة العامة؛ المهنة والحضور على المستوى العالمي.
- *مهارات التواصل:* على المرشح أن يثبت قدرته على التواصل بفعالية شفهياً وكتابياً، كأن يبيّن قدرته على عرض الأبحاث، وإلقاء الخطابات، والخوض في المفاوضات، وكتابة التقارير، إلى ما هنالك.
- *مهارات تنظيم الحملات وتطوير الحزب:* على المرشح أن يظهر القدرة على التخطيط للحملات وتنفيذها بفعالية وأن يبدي معرفةً وفهماً لمجموعة من وسائل تنظيم الحملات. كما وعليه أن يبدي فهماً كاملاً واستعداداً تاماً للمشاركة بفعالية في الوسائل المختلفة بهدف إيصال الرسائل إلى المستهدف واستقطاب الأعضاء والاحتفاظ بهم، إلى ما هنالك.
- *المهارات التمثيلية والخاصة بحلّ المشاكل:* على المرشح أن يظهر قدرته على تمثيل الآخرين وتبني القضايا وعرضها على نحوٍ فاعلٍ – كاستلام القضية باسم شخص آخر أو وضع الحلول اللازمة لمعالجة المشاكل وإبقاء الشخص المعني على اطلاع.
- *المهارات الشخصية والعمل الفريقي وإقامة الروابط:* على المرشح أن يظهر قدرته على الإصغاء والتواصل وإخبار الآخرين بالإضافة إلى إثبات قدرته على التعاون مع الناس المتحدرين من خلفيات ومجتمعات مختلفة – إبراز القدرة مثلاً على التعاطي مع عامة الناس والعمل مع المنظمات العامة والخاصة والتابعة للمجتمع المحلي والتعاون في العمل مع الزملاء – لا سيما عند تسلّم مناصب قيادية.
- *غير ذلك من المهارات:* يظهر المرشح أي مهارات أخرى ذات صلة ومن الممكن أن تشمل: الإعلام، التفويض والإدارة، التخطيط وحسن إدارة الوقت، والقدرات اللغوية.
- *البيان الشخصي:* يعرض فيه المرشح الأسباب التي دعته إلى السعي إلى ترشيح نفسه.

المشتركة فتتمثل في استخدام طلبات القبول التي لا تؤكد على توافر معايير الأهلية القانونية في المرشحين المحتملين فحسب بل هي تطرح أيضاً أسئلةً مفتوحةً حول خلفية المرشح.

يتطلب دستور الحزب الوطني الجديد في غانا من الراغبين في ترشيح أنفسهم لشغل المناصب التشريعية أن يكونوا: أعضاء معروفين وناشطين لمدة سنتين على الأقل، أعضاء مسجلين وناخبين ضمن الدائرة الانتخابية التي يأملون في الترشح فيها (ولو من الممكن أن يصدر المركز الفرعي للحزب بعض الاستثناءات)، وأن يكونوا ذوي سمعة طيبة ومركز مرموق. يتعين عليهم أيضاً أن يدفعوا الرسوم التي يحددها الحزب، كما ولا بد من أن تتوافر فيهم معايير الأهلية القانونية ويبقى حرياً بهم توقيع تعهّد أيضاً.

لا يتناول النظام الأساسي لحزب "فاين غايل" مسألة معايير أهلية المرشح على الإطلاق. (يحدد المربع ٤ بعض المعايير النموذجية التي تضعها الأحزاب حول العالم في حين يتناول المربع ٥ أمثلةً حول المواضيع والأسئلة المطروحة في طلبات الترشيح.)

تتضمن المبادئ التوجيهية الخاصة بإعداد لوائح التمثيل النسبي الوطنية التابعة للمؤتمر الوطني الأفريقي معايير الأهلية التالية: الخبرة أو المعرفة التي يفترض بها زيادة نسبة الفعالية في مجال العمل التشريعي، سجل عدلي نظيف (باستثناء الجرائم السياسية المرتكبة قبل نيسان/أبريل من العام ١٩٩٤)، تاريخ نظيف من حيث الانضباط والابتعاد عن الفساد أو التدخل في الانقسامات وعدم الإخلال بمدونة السلوك الخاصة بالحزب. ومن المعايير الإضافية

أن تتضمّن اللوائح تمثيلاً متوازناً من حيث الموقع الجغرافي، والنوع الجنسي، والتركيبة الاجتماعية للبلاد، والأعضاء الحاليين سعياً إلى الاستمرارية والخبرات، الشريحة العمرية، الأشخاص ذوي الإعاقات، والخبرة التقنية اللازمة للتعاطي مع التحديات التي تثيرها الحكومة. وفي نهاية الأمر، لا بد من أن يستعد المرشحون للتخلي عن جميع الوظائف التي يشغلونها ليتفرّغوا بالكامل إلى الحزب والأعمال التشريعية.

مهما كانت المقاربة المعتمدة، يطرح السؤال المهم نفسه حول من يختار الأفراد المؤهلين للبت في مسألة التسميات في الحزب. في ما يخص اللجان والهيئات، كيف يتم انتخاب الأعضاء أو تعيينهم ومن المؤهل ليكون عضواً؟ في حزب الديمقراطيين الأحرار في إنكلترا، يختار المجلس الحزبي رئيس لجنة المرشحين، وهي الهيئة المسؤولة عن تطوير القواعد الخاصة بعملية اختيار المرشحين والإشراف على إعداد اللوائح التي تندرج عليها أسماء المرشحين الذين تمت الموافقة عليهم مسبقاً. ومن بين الأعضاء الآخرين في اللجنة نذكر رؤساء لجان المرشحين الإقليمية الذين تنتخبهم الأحزاب الإقليمية، خمسة أعضاء عاديين ينتخبهم المجلس الحزبي، المسؤول عن انضباط الحزب في البرلمان أو أي نائب في البرلمان يعينه هذا الأخير فضلاً عن ممثل عن جمعية المرشحين البرلمانيين التابعة للحزب.

عملية الاستقطاب

إن عملية التخفيض من عدد الأفراد المؤهلين في اللائحة النهائية تتم عملياً من خلال مجموعة من العوامل الرسمية وغير الرسمية التي تشجع أو تحبط من عزيمة بعض الأشخاص للمضيّ قدماً. وفيما تؤدي الأحزاب السياسية دوراً حاسماً في المجتمعات المفتوحة، وأصحاب المصالح والمجتمع المدني يمكن للمناصرين في الأوساط الإعلامية والمالية أن يؤدوا دوراً هاماً في هذا السياق أيضاً.

في إطار المحاولات التي يقوم بها بعض الأحزاب للعثور على المرشحين المناسبين، تقام هيئات أو لجان لاستقطاب المرشحين تتولى المسؤوليات التالية: وضع لائحة بالمرشحين المحتملين، تقويم مدى اهتمامهم في الترشح للمناصب، وإجراء المقابلات معهم. في المملكة المتحدة، يقوم حزب المحافظين، حاله حال سواه من الأحزاب بفرز طلبات الناشطين الذين حصلوا على دعم مسؤولي الحزب والمراكز الفرعية. يشارك هؤلاء المرشحون المحتملون في مناسبات لا تفسح لهم المجال للتدرب فحسب بل تتيح في الوقت نفسه الفرصة أمامهم لإظهار مهاراتهم. ويشجع المرشحون الذين يرفضون في هذه المرحلة لإعادة تقديم الطلبات من جديد. أما أولئك الذين يجدون لأنفسهم مكاناً ولكن لا يتم اختيارهم لدورة انتخابية معينة تبقى أسماؤهم في اللائحة التي تسحب منها أسماء المرشحين لاحقاً.

اعتبارات مشتركة تؤخذ في الحسبان عند تحديد المرشحين

عند تحديد المرشحين، تأخذ الأحزاب عادةً في الحسبان عوامل عديدة، سواء أكان هذا الإجراء منصوصاً عليه رسمياً أو بشكلٍ غير رسمي. نذكر من بين هذه العوامل: تاريخ انخراط الفرد بشكل ناشط في الحزب، ما يتمتع به من مهارات سياسية (كالمهارات الخاصة بالتواصل وتنظيم الحملات)، المسائل المتعلقة بالأخلاقيات، وقدرته على استقطاب الجمهور. في بعض الحالات، تعتبر القدرة على جمع الأموال هي الأخرى على قدرٍ لا يستهان به من الأهمية. تناقش هذه العوامل بالتفصيل في ما يلي.

تاريخ انخراط الفرد بشكلٍ ناشط في الحزب. تعود هذه المعايير بالمنفعة إلى الناشطين من الأعضاء. وقد حُدِّدت بحيث تمنح أولوية الاختيار لأكثر الأعضاء التزاماً وتآلفاً مع القيم التي ينادي بها الحزب والمواقف الصادرة عنه. تعتبر هذه المعايير أيضاً بمثابة إجراء وقائي يقف في وجه كل مرشح يرغب في استغلال اسم الحزب ومساره كرافعة تضمن له الوصول إلى المنصب الذي يسعى إليه. أما هذه المعايير فتفرض عادةً على المرشح أن يستوفي أحد هذه الشروط أو أكثر: أن يكون قد أمضى فترةً دنيا في خدمة الحزب أو كعضوٍ فيه، أن يكون قد دفع كل ما يتوجّب عليه من رسوم العضوية، وأن يكون قد قدّم المساهمات للحزب بصفته شاغلاً لأحد المناصب أو عن طريق أيّ شكل آخر من أشكال العمل الناشط.

منذ عقودٍ مضت، كانت المعايير الخاصة بالحزب الاشتراكي البلجيكي تنصّ على ما يلي: أن يكون المرشح عضواً في الحزب لخمس سنوات على الأقل، ساهم بمشتريات سنوية ذات قيمة دنيا ينص عليها الحزب من تعاونية الحزب الاشتراكي، أن يكون مشتركاً دورياً في الصحيفة الخاصة بالحزب، وألحق أولاده بمدارس الدولة. من الضروري أيضاً أن تكون زوجة المرشح وأولاده قد شاركوا في النشاطات التي ينظّمها الحزب (Rahat and Hazan 2001). في الحزب التقدمي الديمقراطي في تايوان، يتعين على المرشحين المحتملين أن يكونوا من أعضاء الحزب لفترة سنتين على الأقل وملتزمين بدفع مستحقاتهم كاملةً (Manikas and Thornton 2003) .

ولعلّ أبرز مواطن الضعف الخاصة بهذه المعايير هو أنها قد تعيق وصول الحزب إلى مرشحين آخرين يتمتعون بالكثير من الجاذبية ومن

الأرجح أنهم قد حققوا نجاحاتهم بدايةً خارج الحزب أو ربما تتوافر فيهم معايير أخرى تناسب الحزب و/أو جمهور الناخبين. فعلى سبيل المثال، إن كان الحزب ملتزماً بترشيح عدد أكبر من النساء، أو الشباب أو الأقليات الإثنية فهو على الأرجح سيستقطب المرشحين من بين هذه الشرائح الاجتماعية حتى لو كان هؤلاء المرشحون قد أمضوا فترة غير طويلة الأمد ضمن الحزب. نسجاً على المنوال نفسه، إنّ تعرّف الناخب على عضو فائق الاحترام من سلالة سياسية أو فرد يتمتع بمسيرة عسكرية بارزة أو مسيرة مهنية لامعة في قطاع الترفيه، من شأنه أن يسهم في إطلاق الحملات بشكلٍ مميز. تسمح الأحزاب إذاً لقادتها في حالاتٍ كثيرة بالتخلّي عن هذه المتطلبات الدنيا. في حزب الثورة الديمقراطية في المكسيك، يمكن للمجلس الوطني أن يسمّي المرشحين الخارجيين في حوالى ٢٠٪ من المقاعد وربما أكثر إذا ما وافقت أكثرية الثلثين من المجلس على الزيادة. تحدّد القوانين الحزبية مجموعتين من معايير الأهلية للمرشحين المحتملين: الأولى لأعضاء الأحزاب والأخرى للمرشحين الخارجيين.

قدرة المرشح على استمالة الجمهور. يبني الناخبون صورةً عن المرشحين ترتبط بمجموعة متنوعة من العوامل التي تندرج من المواقف الانفعالية إلى مواقف أكثر موضوعيةً حول مسائل سياسية معقدة. تواجه الأحزاب السياسية تحدياً يتمثل في تحديد المرشحين ممن ينجحون في الاختبارات الثنائية فيتمتعون بشرعية الترشح على صعيد الحزب والشعب ويحشدون الدعم من الجهتين. تلجأ الأحزاب إلى استطلاعات الرأي لتقييم وجهات نظر أفراد من خلفيات متنوّعة كجزء من عملية الغربلة. وهذا بالضبط ما حصل في تايوان، حين عمد الحزب التقدمي الديمقراطي وحزب "الكيومنتانغ" إلى اختيار المرشحين بعد تقييم الأصوات التي أدلى بها الأعضاء ودراسة الدعم الشعبي كما تم قياسه في استطلاع آراء العامة. وقد حظي الدعم الشعبي والتصويت بالوزن نفسه وفاز بالتسمية الشخص الحائز على أعلى نسبة من الأصوات (Manikas and Thornton 2003). في المكسيك، قام الحزب الثوري المؤسساتي باستطلاعات للرأي على مستوى الدولة لتحديد أي من المرشحين المحتملين لمجلس الشيوخ معروف أكثر من سواه في أوساط الناخبين ومن الذي يملك أفضل صورة بينهم. أما حزب الحركة الهلينية لعموم اليونان فلجأ أيضاً إلى استطلاعات الرأي لتقييم دعم عامة الشعب للمرشحين.

المهارات السياسية. لعلّ أفضل الصفات التي على المرشح أن يتمتع بها هي إتقانه لفن الخطابة، وحكمته السياسية، وقدرته على التخطيط الاستراتيجي وتمتعه بمهارات تنظيمية. أما في الحالات التي يكون فيها قد سبق للمرشحين أن شغلوا مناصب داخل الحزب، فإنّ أداءهم في هذه المناصب يدلّ حتماً على مهاراتهم السياسية. كما ومن الممكن اختبار قدرات هؤلاء المرشحين من خلال طلبات القبول وتمارين محاكاة الأدوار والمشاركة في النقاشات مع المرشحين الآخرين.

الأخلاقيات. تتمكن الأحزاب، ومن خلال ترشيح أفرادٍ يتمتعون بأخلاقيات عالية، من أن تثبت للجمهور مدى الأهمية التي تحتلّها الأخلاق بالنسبة إليها. بالإضافة إلى ذلك، لا بد من أن تضمن الأحزاب توافر بعض المعايير الدنيا لدى المرشحين المحتملين أو ربما تضمن قيام هؤلاء المرشحين بالكشف عن بعض المعلومات إلى الحزب قبل الترشح للمساهمة في تجنّب بعض الفضائح التي تضرّ بالحزب. في الهند مثلاً، يتمثل جزء من الحملة الرامية إلى تعزيز خيارات الناخبين في أن عمدت حركة المواطنين "لوك ساتا" إلى النظر في خلفيات عدد من المرشحين الانتخابيين. نتيجةً لأبحاثها، نشرت المنظمة أسماء ٤٥ مرشحاً بسجلات جرمية، الأمر الذي يعرّض الأفراد، شأنهم شأن الأحزاب للإحراج وزعزعة ثقة العامة بهم. عند الاستعداد لانتخابات الكونغرس في كوريا الجنوبية في نيسان (أبريل) من العام ٢٠٠٠، صوّتت الحركة المدنية – تحالف المواطنين – ضد ٨٦ مرشحاً على أنهم فاسدون، غير مؤهلين أو غير ملائمين للوصول إلى المنصب. وقد خسر ٥٩ من بينهم باعتبار أن التصويت ضدهم كان له تأثير فعال على نصيبهم من الأصوات وفرصهم في الفوز (Horowitz and Kim 2002). وفي السياق نفسه، عند الاستعداد لانتخابات رومانيا في العام ٢٠٠٤، عملت الحركة المدنية، التحالف لبرلمان نظيف، على إدراج أسماء أكثر من ٢٠٠ مرشح على اللائحة السوداء باعتبارهم مشرّعين غير ملائمين. في نهاية المطاف، تم شطب أكثر من ربع أسماء هؤلاء من لوائح الحزب.

من المحتمل أن تطلب الأحزاب إلى المرشحين المحتملين توفير بعض المعلومات عن ماضيهم (قبل المشاركة في عملية اختيار المرشحين) و/أو الالتزام ببعض المعايير الأخلاقية في حال تم اختيارهم لتمثيل الحزب في الانتخابات. يجري قياديو الحزب الليبرالي الكندي مثلاً أبحاثاً تفصيليةً حول خلفيات المرشحين المحتملين للتحقق من ماضيهم. وفي تايوان، لا تسمح الأنظمة الخاصة بالكيومنتانغ لأي فردٍ انتهك القوانين الوطنية كأن مارس الجرائم المنظمة، أو تبييض الأموال، أو الاتجار بالأسلحة والمخدرات أن يتقدم بطلب الترشح ولو كان في طور التخلي عن ممارسته السابقة. تتعدى المتطلبات حدود المعايير القانونية للدولة. إن مدونة قواعد السلوك الخاصة بحزب "فيانا فايل" في إيرلندا تمنع المرشحين من قبول أي مساهمات تسيء باستقلالهم وتطلب إلى المرشحين إرسال الهبات التي تتخطى مبلغاً معيناً إلى منظمة الحزب أو المراكز الرئيسية.

المربّع ٦: الجدول الزمني الخاص باختيار المرشحين

يمكن للأحزاب أن تضاعف من فرص عثورها على المرشح المناسب عن طريق استثمار الوقت والموارد اللازمة في هذه العملية. ومن الواضح أنّ الأحزاب التي تترك استقطاب المرشحين – وهو من الأوجه الهامة – حتى اللحظة الأخيرة، تواجه مشكلة ضيق الوقت حتى تتمكن من "ملء اللائحة" قبل الانتخابات. فإن بدا أحد المرشحين مناسباً أولاً ومن ثم تبينت فيه مواطن ضعف لا يملك الحزب الوقت الكافي لمعالجتها. والأسوأ من ذلك بعد، قد تجبر الأحزاب على ترشيح أفراد غير كفوئين لسبب بسيط هو أن الخيارات المتوافرة محدودة. وفي الوقت نفسه، يبقى أنّ اختيار المرشحين مسبقاً قد يطيل فترة الحملة فيجبر الأحزاب و/أو المرشحين على تكبّد تكاليف ونفقات إضافية. في المجتمعات السياسية المغلقة، من المحتمل أن تعرّض الحملات الطويلة الأمد المرشحين إلى فترات أطول من المضايقة تمارسها عليهم الأنظمة الاستبدادية.

المؤتمر الوطني الأفريقي. قد تستغرق عملية إعداد اللائحة الخاصة بانتخابات الجمعية الوطنية ثمانية أشهر. نصّت المبادئ التوجيهية الخاصة بإعداد اللوائح الجدول الزمني التالي:

التاريخ	الحدث
أيار (مايو)	وضع اللمسات الأخيرة على إعداد اللوائح وإرساء البنى الخاصة بها
حزيران (يونيو)	إعادة النظر في أوضاع الأفراد المنتهية ولايتهم
حزيران (يونيو) – تموز (يوليو)	إطلاع البنى الحزبية الإقليمية على مجريات العملية
تموز (يوليو) – أيلول (سبتمبر)	تسليم المراكز الفرعية للتسميات
أيلول (سبتمبر)	الإعداد لمؤتمرات إعداد اللوائح المناطقية
تشرين الأول (أكتوبر)	انعقاد مؤتمرات إعداد اللوائح المناطقية، التحضير لمؤتمر إعداد اللوائح الوطنية
تشرين الثاني (نوفمبر) – كانون الأول (ديسمبر)	انعقاد مؤتمر إعداد اللوائح الوطنية، التغييرات النهائية، وضع اللمسات الأخيرة على اللوائح

حزب العمال البريطاني. تجري عملية اختيار المرشحين على أساس دوري. على سبيل المثال، بالنسبة إلى عملية اختيار المرشحين التي استهلّت في العام ٢٠٠٦، جرت أولاً عمليات الاختيار الخاصة بالدوائر الانتخابية في حين جرت الاختيارات الخاصة بالدوائر الانتخابية القابلة للفوز في نهاية المطاف. تتطلب العملية كاملة، التي تبدأ مع افتتاح الطلبات للدخول في اللوائح المتفق عليها مسبقاً أكثر من ثمانية عشر شهراً.

التاريخ	الحدث
كانون الثاني (يناير) – أيار (مايو) ٢٠٠٦	الإعلان عن الهيئة البرلمانية الوطنية، يتقدم المرشحون بالطلبات اعتباراً من الأول من آذار (مارس) ويجرون المقابلات في أيار (مايو). تملأ مقاعد المرشحين في حزيران (يونيو) ٢٠٠٦
كانون الثاني (يناير) – أيار (مايو) ٢٠٠٦	التكيّف مع التغييرات المعروفة في حدود الدوائر الانتخابية بحسب الحاجة.
آذار (مارس) ٢٠٠٦	تحديد إجراءات العمل الإيجابي
كانون الثاني (يناير) – أيار (مايو) ٢٠٠٦	مقابلة المرشحين الجدد للهيئة البرلمانية الوطنية
كانون الثاني (يناير) – حزيران (يونيو) ٢٠٠٦	جلسات تدريبية ومناسبات نموذجية تُنظّم للمرشحين للهيئة البرلمانية الوطنية
حزيران (يونيو) – كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٦	عمليات الاختيار في الدوائر الانتخابية غير التابعة لحزب العمال البريطاني
تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٦	يتلقى أعضاء البرلمان الحاليون رسائل يطلب إليهم فيها ما إذا كانوا يخططون لخوض الانتخابات التالية، الجواب مطلوب في مدة أقصاها ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٦
كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٧	انطلاق الاختيار في الدوائر الانتخابية التي فيها أعضاء البرلمان الحاليين
أيار (مايو) ٢٠٠٧	تحديد العمل الإيجابي للمقاعد التي يتقاعد فيها أعضاء البرلمان
تموز (يوليو) ٢٠٠٧	بداية الاختيار في المقاعد "المهيأة للفوز" والأخرى التابعة لأعضاء البرلمان المتقاعدين
أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٨	بداية عمليات الاختيار

الوصول إلى الأموال. تحتاج الأحزاب السياسية إلى الموارد لتمويل ما تنجزه من عمليات، ليس عند تنظيم الحملة فحسب، بل أيضاً خلال الفترات التي لا تجري فيها الانتخابات. لذلك من الأرجح أن تميل الأحزاب إلى اختيار المرشحين الذين يملكون الموارد الضرورية لتغطية جزء مهم من تكاليف الحملة. وقد يفضي الأمر بالأحزاب التي تفتقر إلى الأموال إلى تخصيص بعض المراكز على لائحتها إلى الأفراد الذين يملكون القدر الأكبر من الموارد. إلا أنه، وفي ظل غياب أي معايير أخرى، قد يميل الأفراد الراغبون في ترشيح أنفسهم إلى "شراء" الترشيح بكل بساطة، إما لدائرة انتخابية معيّنة أو لضمان موقع يرغبون فيه على اللائحة. وإنّ هذا الأمر كفيل بالمس بمبدأي الشفافية والمساءلة ليس فقط ضمن الأحزاب بل في إطار العمليات السياسية الواسعة النطاق أيضاً، لا سيما في حال تم انتخاب هؤلاء المرشحين.

وإن عملية ضمان التسمية نفسها قد تكلف الراغبين في الترشّح مبالغ طائلة من الأموال، ويختلف هذا الأمر طبعاً باختلاف عملية الاختيار والظروف المحلية السائدة. ففي العام ٢٠٠٦ مثلاً، قدّرت مجموعة "البيت المحافظ"ConservativeHome، وهي جماعة إلكترونية تعتبر نفسها مستقلةً ولكنها في الحقيقة تدعم حزب المحافظين في المملكة المتحدة، أن تكاليف حملات التسمية، وبناءً على خبرة ١٦ شخصاً، تراوحت ما بين ٢٧٢٣٥ و٤١٥٠٠ جنيه استرليني (بما فيها النفقات الفعلية وما تم تقديره من مداخيل ضائعة). واقترحت الجماعة، في ظل مخاوفها إزاء ما سيتكبده المرشحون من نفقات، تخفيض كلفة حضور مجلس التقييم البرلماني وتأسيس صندوق للطوارئ للمرشحين الذين يعانون الأزمات المالية. كردّ على ذلك، أفاد دايفيد كاميرون أن الحزب سيستمر في تخفيض رسوم مجلس التقييم البرلماني على أساس كل حالة على حدة ووعد في البحث في احتمال إنشاء صندوق الطوارئ.

في معظم الحالات، يفترض بالمتنافسين استخدام مجموعة من الموارد الشخصية والأموال الخاصة لتغطية تكاليف حملات تسميتهم. وفي الحالات التي تعتبر فيها تكاليف تأمين التسمية (و/أو تكاليف الحملة في حال تحملها الأفراد) مرتفعة الثمن، قد يحول هذا الأمر دون وصول مرشحين مؤهلين ولكنهم لا يملكون ما يكفي من الموارد للترشح. في بعض الحالات، تقدّم المنظمات المستقلة عن الأحزاب السياسية فضلاً عن الأجنحة الحزبية المتخصّصة الدعم المالي للمرشحين من المجموعات المهمّشة تاريخياً في خلال عمليات التسمية والحملة بحد ذاتها. ومن الأمثلة على ذلك نذكر "لائحة إيميلي" التي تدعم النساء الديمقراطيات الداعمات للخيار في الولايات المتحدة، ولائحة الديمقراطيين الأحرار من الأقليات الإثنية في المملكة المتحدة التي تدعم المرشحين من الأقليات الإثنية بجمع الأموال من بين أمور أخرى.

الخلفية الاجتماعية الاقتصادية والتربوية. قد تكون المتطلبات التربوية الخاصة مثيرةً للجدل وتمارس التمييز ضد شريحة كبيرة من الأفراد القادرين على تقديم المساهمات اللازمة للعملية السياسية. من جهةٍ أخرى، يمكن الاعتبار أن الحفاظ على مستوى أساسي من التعليم ضروري لأداء مجموعة كاملة من الواجبات المترتبة على مسؤول تنتخبه العامة. وحتى في الحالات التي لا تشتمل فيها معايير الحزب المحددة رسمياً على المتطلبات التربوية، قد تمثّل الخلفية الاجتماعية الاقتصادية والتربوية عاملاً مهماً بالنسبة إلى الأحزاب. كما سبق وذكرنا، من الاعتبارات الواردة في المبادئ التوجيهية الخاصة بالمؤتمر الأفريقي الوطني والمرتبطة بإعداد لوائح المرشحين ضمن نظام التمثيل النسبي الوطني أن يتمتع المرشح بالخبرة التقنية المطلوبة لممارسة أعماله في الحكومة على نحو فعّال.

في الدوائر الانتخابية التي تنتمي فيها نسبة كبيرة من الناخبين لطبقة اجتماعية أو اقتصادية معينة، قد تكون الأحزاب السياسية قادرة على إحراز تقدم في المنافسة عن طريق ترشيح شخص قادر على التواصل مع الناخبين. هذه هي الحال تحديداً في الأنظمة الانتخابية التي تتميز بصغر دوائرها. فعلى سبيل المثال، في الدوائر الانتخابية التي تتركز فيها أعداد كبيرة من المزارعين أو العمال قد لا يكون المرشح "ذو الياقة البيضاء" أو "صاحب الإرث الكبير" هو الخيار الأفضل لدى الحزب. تماماً كما هي الحال في المجتمعات الريفية حيث ينظر إلى "ابن المدينة" بعينٍ تملؤها الريبة.

تشير بعض الدراسات إلى أنه، بشكلٍ عام، وربما من دون وعي، تميل الأحزاب السياسية إلى اختيار مرشحين للمناصب التشريعية تكون رواتبهم ومستوياتهم التربوية أعظم شأناً مقارنةً بسائر الأفراد إجمالاً. ويمكن تفسير ذلك عن طريق عدد لا بأس به من العوامل. فمن الأرجح مثلاً أن يكون الأفراد من ذوي المستويات التربوية العالية قد اكتسبوا المهارات (الخاصة بفن الخطابة، والكتابة وفهم الاقتصاد، والسياسة الخارجية، إلخ.) التي تفيدهم على درب الفوز بحملة الاختيار والانتخاب. فضلاً عن ذلك، يتمتع المحترفون بمزيد من المرونة من حيث ساعات العمل والراتب مقارنةً بالعمّال اليدويين ما يسهّل عليهم تخصيص الوقت اللازم لضمان الترشيح وخوض الحملة (Ranney 1981).

المربّع ٧: تقييم المرشحين الطامحين إلى التسمية في حزب التحالف الديمقراطي في جنوب أفريقيا

تجمع السياسة بطبيعتها ما بين العلم والفن. وفي وقتٍ تتسم فيه القواعد والإجراءات الواضحة بدورٍ هام في مجال تعزيز الشفافية والتشجيع على المشاركة والتخفيف من خطر اندلاع النزاعات، تبقى قضية تحلّي الأحزاب ببعض المرونة للتكيّف مع العوامل السياسية قضيةً مشروعةً. بالإضافة إلى ذلك، ونظراً إلى الطبيعة التنافسية للسياسة المتعددة الأحزاب، من الطبيعي أن تسعى الأحزاب السياسية إلى إخفاء المعلومات حول الأوجه الحساسة لعملية الاختيار من الأحزاب المنافسة. لهذه الأسباب وغيرها، لا تتوافر أي إجابات سهلة حول كيفية قيام قادة الحزب وأعضائه بموازنة الاعتبارات المختلفة عند تقييم المرشحين الطامحين إلى التسمية. ففيما تؤثر أحزاب معينة ترك الأمر للمسؤولين عن غربلة المرشحين حتى يحكموا بأنفسهم إلى أي درجة يعتبر المرشح ملائماً للمنصب، تستخدم أحزاب أخرى معايير تصنيف ذات طابع رسمي. تنص المادة ٧–٣ مثلاً من إجراءات التسمية للتحالف الديمقراطي التابع لجنوب أفريقيا على أن تقييم المرشحين الطامحين "يجب أن يتمّ وإلى أقصى حد ممكن على أساس المعايير الموضوعية ووفق شروط نظام تصنيف معياري يضعه المجلس التنفيذي الفدرالي." يحدد الدستور أيضاً المكونات الأساسية للتقييم كما يلي:

- تقييم خطي لمساهمة الشخص الدائمة في نمو الحزب وتطويره يقدّمه المسؤول التنفيذي المناطقي (أو من يسمّيه)؛
- تقييم خطي لمساهمة الشخص الدائمة أو دوره الريادي في مجتمعه المحلي أو المجتمع على نطاقه الأوسع يقدّمه المسؤول التنفيذي المناطقي (أو من يسمّيه)؛
- تقييم لأي دورة تدريبية ذات صلة خضع لها الشخص؛
- في حال الأعضاء المنتهية ولايتهم أو المنتخبين السابقين:
  - تقييم خطي لمساهمتهم كأعضاء في هذه الهيئة يعده المسؤول المعني (قائد الحزب والمسؤول عن الانضباط في الحزب المعني)
  - تقييم الأداء عن كل عام في الخدمة للولاية السابقة لعملية الاختيار نسبة إلى أي أطر عمل يضعها المجلس الفدرالي.

يتلقى كل شخص نسخة عن التقييم وإذا رضي عن الأمر، يقوم بتوقيع الوثيقة. عندما لا يوافق الأفراد على التقييم، يمكنهم إرسال كتاب احتجاج إلى رئيس اللجنة المعني. تحاط التقييمات بالسرية وهي لا توضع إلا بتصرف أعضاء هيئة الاختيار.

الأفراد المنتهية ولايتهم. غالباً ما تطرح عملية تحديد مصير الأفراد المنتهية ولايتهم تحدياً تواجهه الأحزاب. فقد يتردد قادة الأحزاب في استبدال الأفراد الذين لم يخدموا الحزب وهم في مناصبهم فحسب بل أثبتوا أيضاً من خلال فوزهم بالانتخابات السابقة أنهم قادرون على إنجاز ما يتوقع منهم على أفضل وجه. زد على ذلك أنّ إعادة ترشيح الأفراد المنتهية ولايتهم غالباً ما يأتي مع فوائد وهي كون اسم المرشح مألوفاً للجميع وتمتعه بالقدرة على الوصول إلى الموارد (مكاتب المركز الفرعي أو الدائرة الانتخابية والموظفين). في الوقت نفسه، إن إعادة ترشيح الأشخاص أنفسهم أمر قد يشجّع على المحسوبيات ويحدّ من فرص حقن دماء جديدة في جسم الحزب ويخفف من المساءلة تجاه الأعضاء. في بعض الحالات، قد يكون المسؤول الذي جرى انتخابه قد أخفق في أداء مهامه أو ربما انقلب ضدّ الحزب في الفترة التي كان فيها في الحكم. وكما سبق وذكرنا آنفاً، من أهداف المؤتمر الوطني الأفريقي، عند وضع اللوائح الوطنية، ضمان الاستمرارية والخبرات عن طريق إعادة عدد لا بأس به من شاغلي المناصب إلى مراكزهم. وفيما لا يملك الحزب أيّ حصص رسمية لهذا الغرض، تسعى اللجنة المعنية بوضع اللوائح إلى إعادة على الأقل ثلث المشرّعين الوطنيين والإقليميين من شاغلي المناصب إلى مناصبهم عن طريق تنصيبهم في مراكز "مضمونة"(International IDEA and EISA 2006).

يتمثل أحد الخيارات في تقييم الأفراد المنتهية ولايتهم تقييماً رسمياً تتولى إنجازه لجنة من المسؤولين عن الحزب. في العام ٢٠٠٠، وبناءً على تقييم أعضاء المجالس المحليين، قرّر المؤتمر الوطني الأفريقي في دولة جنوب أفريقيا إجراء تقاييم دورية حول أداء ممثلي الحزب. نتيجةً لهذا القرار، أجريت مراجعة للمشرّعين الوطنيين والإقليميين في إطار الاستعدادات للانتخابات العامة لعام ٢٠٠٤, وقد تم تقديم نتائج هذه المراجعة إلى المسؤولين الوطنيين للحزب وإلى لجنة إعداد اللوائح الوطنية وأثرت هذه النتائج على عملية وضع اللوائح للانتخابات العامة. ومن العام ١٩٧٧ وحتى العام ١٩٨٤، استخدم حزب العمال الإسرائيلي عملية تقييم من مرحلتين

لشاغلي المناصب. وقد طُلب إلى المشرّعين الحاليين الذين خدموا لولايتين أو أكثر تأمين الدعم لستين بالمئة من أعضاء اللجنة المركزية وذلك لتجديد ترشيحهم. في ذلك الوقت فقط، يقدّمون ترشيحهم للجنة الحزب الموكلة بالتسمية. ولم يُطلب إلى سائر المرشحين (غير الأفراد المنتهية ولايتهم أو أولئك الذين خدموا ولاية واحدة) المرور في هذه المرحلة (Barnea and Rahat 2007).

في حزب العمال في المملكة المتحدة، درجت العادة أن ترسل قيادة الحزب كتاباً إلى جميع أعضاء البرلمان الحاليين تسألهم فيه ما إذا كانوا يرغبون في الترشّح ثانيةً وتعلمهم بإجراءات إعادة الاختيار. يتطلّب هذا الأمر عادةً من أعضاء البرلمان تأمين الدعم من أكثرية الوحدات الحزبية والمنظمات التابعة لها ضمن الدائرة الانتخابية. وفي حال فشل عضو البرلمان بذلك، يعتبر مركز المرشح مفتوحاً. مهما يكن من أمر، يبقى عضو البرلمان الحالي يملك الحق في خوض المنافسة ضد أي تحديات من المحتمل أن تطرأ. أما الأحزاب التي تخشى أن تكون هذه الإجراءات قادرةً على الحد من التنافس فقد تختار أن يمر الأفراد المنتهية ولايتهم في العملية نفسها كمتنافسين جدد ولكنها تمنحهم الموافقة المسبقة المباشرة عند اللزوم.

إرساء التوازن في اللوائح

من الأرجح أن تتخذ الأحزاب، وبغض النظر عن الإجراءات التي تعتمدها لاختيار المرشحين، قراراً يقضي بالالتزام ببعض الترتيبات الخاصة حتى يكون المرشحون الذين يقع عليهم الاختيار أكثر تمثيلاً من حيث النوع الجنسي، والموقع الجغرافي، والأشخاص ذوي الحاجات الخاصة، والشباب، والإثنية، والعرق، أو غيرهم من المجموعات المهمّشة. بحسب تاريخ الحزب، قد تؤخذ في الاعتبار اهتمامات "فئوية" أخرى كاتحادات العمال في حالة حزب العمال في المملكة المتحدة والمؤتمر الوطني الأفريقي في دولة جنوب أفريقيا. غالباً ما تستخدم المبادرات الهادفة إلى "إرساء التوازن" في اللوائح لأسباب إيديولوجية أو لتعزيز الصورة العامة للحزب وجذب الأصوات من هذه المجموعات تحديداً. وهي يمكن أن تجمع في ثلاثة أنواع من الجهود: الاستراتيجيات الكلامية أو غير الرسمية التي تكتفي بإعادة التأكيد على الحاجة إلى التوازن من دون التطرق إلى أي أمور معينة (على سبيل المثال في البيانات العامة أو الوثائق الحزبية)، الحصص الإجبارية، وغير ذلك من التدابير التي تدخل في إطار العمل الإيجابي (أي التدابير التصحيحية لصالح المهمشين)، كاعتماد الأنظمة المُرجِحة أو توفير الدعم المتخصص، بما في ذلك التدريب والتمويل للجماعات المستهدفة.

الاستراتيجيات الكلامية وغير الرسمية

قد تختار الأحزاب بكلّ بساطة أن تضع مبادئ توجيهية تتطلب تمثيلاً متوازناً لمختلف الاهتمامات في البنى والمواقع الحزبية. في المؤتمر الوطني الأفريقي، إن المساهمات من المراكز الفرعية الإقليمية والمبادئ التوجيهية للوائح الكاملة مصممة بحيث تساعد على إرساء التوازن في اللوائح. باستثناء النساء، لا يعدّ أي من الاهتمامات المختلفة حصصاً مضمونة. يوفر هذا الخيار لقادة الحزب قدراً أعظم من المرونة. على أيّ حال، لا يبدو الكلام وحده كافياً لإقناع بعض المجموعات أو الجمهور الأوسع للحزب بالتزام الحزب باللائحة المتوازنة. كما أنه لا يشجع على التغيير بشكلٍ واضح.

الحصص النسبية (الكوتا) وغير ذلك من أشكال العمل الإيجابي

إن المدافعين عن العمل الإيجابي يتقدمون بنقاش مفاده أنّ الإجراء بمثابة إصلاح ضروري للتمييز وهو يساعد في التعويض عن بعض العوائق التي تحول دون حصول المجموعات المهمّشة على جزء عادل من مناصب القيادة السياسية. وهذا الأمر يتيح أمام الأفراد المنتمين إلى الجماعات المهمّشة فرصاً أفضل وأكثر عدلاً للنجاح في الوصول إلى المناصب المرجوّة. غير أنّ المنتقدين يزعمون أنّ العمل الإيجابي لا يتسم بالديمقراطية لأنه ينتهك مبدأ تساوي الفرص للجميع. وقد تخلق بعض التوترات عندما يدرك الناس أنّ الحصص تمنح إحدى المجموعات الأفضلية على حساب مجموعة أخرى. فعلى سبيل المثال، قد يعترض الشباب على أنّ الحصص المبنية على النوع الجنسي تصعّب عليهم الخوض في المنافسات العادلة للحصول على الترشيحات. وقد أفضى النزاع الذي نشأ حول إجراءات الاختيار إلى رفع دعوى قانونية ضد الحصص المبنية على النوع الجنسي التي اعتمدها حزب العمال في المملكة المتحدة. ومع أنّ الاستدعاء قد رفض إلا أنه وبمجرّد حدوثه يعدّ إشارةً إلى الجدل الذي يحيط بنظام الحصص.

وقد يمضي المناهضون للعمل الإيجابي إلى القول إنّه يسهم في الواقع في تعزيز الصور النمطية السلبية عن طريق الإيحاء بأن المستفيدين غير قادرين على التنافس على أرضية متساوية. في العام ٢٠٠١، وخلال المؤتمر الذي نظّمه الديمقراطيون الأحرار والذي رفض اقتراح رسمي ينادي باعتماد اللوائح المؤلفة حصراً من النساء،

المربّع ٨: بعض المقاربات المعتمدة لإرساء التوازن في لوائح المرشحين

اللوائح النهائية المؤلفة حصراً من النساء والدوائر الانتخابية الخاضعة للتوأمة: تقوم الانتخابات التشريعية في المملكة المتحدة على النظام الأكثري الأحادي التمثيل أو على نظام الفائز الأول، وهذا ما دفع بحزب العمال إلى استخدام نوعين مختلفين من الحصص النسبية المفروضة على النتيجة النهائية لعملية الاختيار. فقد طُلب إلى أعضاء الحزب في بعض الدوائر الانتخابية المحددة ضمن إنكلترا أن يختاروا مرشحيهم من بين اللوائح النهائية المؤلفة حصراً من النساء. وفي إطار الانتخابات الأولى للمناصب التشريعية داخل البرلمان الاسكتلندي الجديد، والجمعية الوطنية لويلز وجمعية لندن الكبرى، أجرى الحزب توأمةً للدوائر الانتخابية ذات المميزات المتشابهة وطلب إلى الأعضاء اختيار مرشح ذكر ومرشحة أنثى. وكان ذلك الخيار كفيلاً بأن يضمن للحزب أن يكون نصف المرشحين للانتخابات من النساء. بموجب هذا النظام، توافق المشاركون في عملية الاختيار على مستوى فروع الحزب في الدائرتين على انتقاء المرشحين. فكان على كل مشارك أن يدلي بصوتين، الأول لصالح امرأة والثاني لصالح رجل. من الواضح أنّ تطبيق هذا النظام كان ممكناً نظراً إلى غياب الأعضاء المنتهية ولايتهم. طُبّق نظام الحصص النسبية في إنكلترا على نصف المقاعد الشاغرة. بالإضافة إلى ذلك، لجأ الحزب أيضاً إلى نظام الكوتا الإجرائية لضمان مراكز خاصة للنساء، ولسود البشرة والأقليات الإثنية على اللوائح النهائية للمرشحين.

الحصص النسبية المتزايدة: أدخل الحزب الديمقراطي الاجتماعي في ألمانيا نظام الحصص النسبية المفروضة على النوع الجنسي على نحوٍ متصاعد وبشكلٍ أتاح للحزب أن يوسّع على مرّ الوقت إطار كوادره من المرشحات النساء ممن يتمتعن بالأهلية. فحدد الحزب هدفاً يساوي نسبة ٢٥ بالمئة للعامين الأولين، تضاعف إلى ٣٣،٣ بالمئة للسنوات الأربع التالية حتى وصل إلى ٤٠ بالمئة عند حلول السنة السادسة (Davidson-Schmich 2006). من الحسنات الإضافية لهذه المقاربات أنها تسمح للمسؤولين والأعضاء في الحزب بالتكيّف مع فكرة الحصص النسبية.

الدوائر الوظيفية والجغرافية في أنظمة التمثيل النسبي: تقوم إحدى المقاربات الأخرى على اختيار بعض المناطق الجغرافية المحددة أو الشرائح الاجتماعية ممثلين يحتفظون بمراكز مضمونة على لوائح المرشحين. في إسرائيل مثلاً، قام كلّ من حزب العمال وحزب الليكود بالاحتفاظ ببعض المواقع على لوائح التمثيل النسبي الوطنية تعطى حصراً لبعض المناطق الجغرافية (القدس، وتل أبيب، وحيفا). وحدهم المرشحون وأعضاء الحزب المقيمون في الدوائر الجغرافية هذه هم من يحق لهم بالترشح والتصويت في إطار عملية اختيار المرشحين لتلك المراكز المحددة. كما وتم الاحتفاظ بمواقع أخرى على اللوائح لبعض الشرائح الاجتماعية كالنساء والشباب والعرب والمقيمين في المستوطنات التعاونية والجماعية. في هذه الحالة لم تُستخدم المراكز المحجوزة إلا بشكل شبكة أمان أو ضمانة ليس أكثر. ويقصد بذلك أنه إن لم تفز أي امرأة مثلاً بمركز عال كفاية خلال عمليات الاختيار التمهيدية ليكفل لها موقعاً "مضموناً" على اللائحة، يسمح عندئذٍ للمرشحة الحائزة على أكثر نسبة من الأصوات بـ"الارتقاء" إلى ذاك الموقع (Rahat and Hazan 2001).

مبدأ اختيار المرشحين الذكور والإناث بالتناوب: يشير عادةً إلى إجراء اختيار المرشّحين الذكور والإناث، بالتناوب، من ضمن لائحةٍ من المرشحين. في حال لوائح التمثيل النسبي مثلاً، ينصّ هذا الإجراء، إذا ما جمعناه بحصّة نسبية تضمن ٣٠٪ من التمثيل النسائي، على اختيار مرشّحة لشغل منصب من كلّ ثلاثة مناصب متوافرة على اللائحة. فمن شأن هذا أن يضمن إدراج النساء ضمن المناصب "المضمونة" على اللائحة. ينطبق المبدأ في بعض الحالات على اللوائح أو المناصب. في العام ١٩٩٥ مثلاً، أدخل حزب الخضر الفلمنكيون في بلجيكا قانوناً حزبياً يمنع المرشحين من الجنس نفسه من ترؤس اللوائح المتعددة (في حال جرت دورات انتخابية مختلفة في الوقت نفسه).

قالت إحدى النساء المندوبات أنّ "المقترحين يقولون لي إنني غير قادرة على تحقيق حلمي في أن أصبح عضواً في البرلمان من دون هذا الاقتراح. إنهم يقلّلون من أهميتي" (Squires 2005). هذا من جهة، أما من جهة أخرى، فهناك احتمال أن تؤدي الحصص إلى مواجهة ما يسمى "السقفٍ الزجاجي" أي العوائق التي تحول دون تقدم النساء والمهمشين. على سبيل المثال، قد تصبح المعايير الدنيا لتمثيل النساء هي الهدف الذي تحدّده الأحزاب السياسية لنفسها (كحد أقصى فعلياً). في الوقت نفسه، نادراً ما تنتج إجراءات الاختيار اللامركزية والتشاركية لوائح متوازنة في ظل غياب الإجراءات التصحيحية.

يمكن تحديد الكوتا وغير ذلك من أشكال العمل الإيجابي عند مستويات مختلفة (٣٠ أو ٤٠ بالمئة مثلاً) وهي تكون قابلة للتطبيق في مراحل مختلفة من عمليات اختيار المرشحين. وفي حين تهدف الحصص في بعض الحالات إلى التوصل إلى نتائج معينة عند اختيار

المرشحين، فإن الحصص الأخرى إجرائية فقط. ففي الحالة الأولى مثلاً، قد يلتزم الحزب بترشيح نسبة محددة من النساء في حين أن الحصص الإجرائية تكتفي بفرض نسبة معينة من النساء في اللوائح. على سبيل المثال، لا يفرض الحزب الديمقراطي الليبرالي في المملكة المتحدة، اختيار أكثر من ٣٠٪ من المرشحات في اللائحة النهائية.

لا بد من الإشارة في هذا السياق إلى أنّ بعض الأنظمة الانتخابية تفضّل استخدام الحصص النسبية في الأحزاب أكثر من غيرها (Larserud and Taphorn 2007). في الأنظمة ذات الدوائر الانتخابية الكبيرة الحجم، يتمتع المسؤولون والأعضاء في الحزب بمقدارٍ أكبر من المرونة في توزيع المناصب المحتملة بين مختلف الراغبين فيها ضمن تنظيمهم الخاص. وبموجب إحدى المقاربات لهذا النظام، يتنافس الممثلون عن المجموعة المستهدفة (كالنساء أو مجموعة إثنية محددة، مثلاً) ضد بعضهم البعض للفوز بمنصبٍ معين كالعادة. وفي حال أخفقوا في حشد الدعم المطلوب لضمان منصبٍ معين، فإنّ الفرد (أو الأفراد) من المجموعة المستهدفة الذي يضمن أكبر دعم "يحصل على منصبٍ أعلى" في اللائحة أو ينتقل إلى منصب "مضمون". ولهذا الأمر فائدة معروفة تتمثل في تشجيع المجموعات المستهدفة على تطوير المهارات اللازمة لخوض المنافسة بالتساوي مع تقديم إجراءات وقائية في حال لم تتمكن هذه المجموعات من الوصول إلى النهائيات استناداً إلى الأصوات وحدها.

لكن بموجب الحصص النسبية المفروضة على النتائج النهائية للانتخابات، وتحديداً في أنظمة الفائز الأول بأكثرية الأصوات، قد تأبى المراكز الفرعية للحزب أن تجبر على اختيار أحد المرشحين من بين شريحة اجتماعية معينة – فتضحي بما تفضله – لضمان مصالح للحزب الأوسع. مهما يكن من أمر، وكما يدل المربع رقم ٨، أحسن حزب العمال في المملكة المتحدة تطبيق هذه الحصص النسبية في تحقيق النتائج المتوخاة.

ومن الواضح أنّ الحصص النسبية والمناصب المحجوزة تبلغ قمة فعاليتها عندما تتطرّق إلى مسائل على علاقة بالترتيب، هذا بغض النظر ما إذا كانت تنطبق على الأحزاب في أنظمة التمثيل النسبي أو الأنظمة الأكثرية. فالحصص النسبية التي تضع أهدافاً عالية من الناحية النظرية لتمثيل النساء والمجموعات المهمّشة الأخرى تتحول حبراً على ورق عندما يرتّب المرشحون من المجموعات المستهدفة في أسفل لوائح المرشحين أو في المقاعد المهمّشة. وإنّ الفرص الانتخابية المتاحة لحزب العمال في كل مركز تمثل جزءاً من الأسباب الداعية إلى توأمة الدوائر الانتخابية واستهدافها. بموازاة ذلك، جمعت الأحزاب في أنظمة التمثيل النسبي الحصص النسبية مع عملية "اختيار المرشحين الذكور والإناث بالتناوب" أو غير ذلك من الضمانات الخاصة بالترتيب الاستراتيجي على اللوائح (راجع المربع ٨ لمزيد من المعلومات حول عملية اختيار المرشحين الذكور والإناث بالتناوب).

مهما كان الخيار المعتمد، تبقى الحصص النسبية وغيرها من أشكال العمل الإيجابي في إطار عملية اختيار المرشحين قابلةً لتحقيق النجاح عندما تجمع مع المبادرات التي توفر فرصاً أخرى للمجموعات المهمّشة بتولي مناصب قيادية داخل الحزب. ومن شأن هذه الخبرات أن تحسّن عملية تأليف مجموعة من المرشحين المؤهلين في الحزب. أما وضع حدود زمنية فيساهم في ضمان استخدام الحصص النسبية كإجراءات تصحيحية مؤقتة مصمّمة لإطلاق مشاركة المجموعات المهمّشة. في الدانمارك على سبيل المثال، لم يعد يُعمل بنظام الحصص النسبية التي تطبق على النوع الجنسي والتي كانت تستخدمها الأحزاب في السابق.

أنظمة الدعم المتخصص

بإمكان الأحزاب التي تعترف بحاجة بعض المجموعات المهمّشة للاهتمام الخاص ولكنها تتردد في وضع الترشيحات الخاصة بها جانباً، أن تقيم فرق عمل داخلية خاصة تركز بالمجموعات المهمّشة. يمكن لهذه الوحدات الخاصة أيضاً أن تعمل بالانسجام مع سائر الأنواع الأخرى من العمل الإيجابي. وقد يتغير نطاق عمل الوحدات بما يتوافق مع مستوى الالتزام لدى الحزب. في بعض الحالات، هي تقدم بكل بساطة الدعم المعنوي وفرص إقامة الشبكات وإجراء الاتصال والمراقبة / المدافعة لأجل إدخال تحسينات في البنى الحزبية والعمليات والسياسات. في حالاتٍ أخرى، هي تقدم التدريب المتخصص و/أو الدعم المالي.

للأحزاب السياسية بمجملها أجنحة تلبي احتياجات المجموعات من النساء والشباب. بشكلٍ عام، تكون وكالة هذه المجموعات واسعةً بما يكفي لتشمل الدعم الموجه إلى المجموعات المستهدفة خلال عملية اختيار المرشحين. ولكن ثمة حالات يكون فيها ذلك الأمر هدفاً محدداً لهذه المنظمات. في العام ٢٠٠٥، أطلق حزب المحافظين في المملكة المتحدة مبادرة "النساء للفوز" وهي مصممة لزيادة عدد النساء من الحزب التوري في البرلمان. وفقاً للموقع الإلكتروني الخاص بالوحدة الخاصة التابعة لحزب الديمقراطيين الليبراليين والمعنية بالأقليات الإثنية www.ethnic-minority.libdems.org ، تتمثل

أهداف هذه الوحدة بما يلي: "تشجيع، وتوجيه ومساعدة أعضاء الوحدة لأداء دور كامل في العمليات الديمقراطية الخاصة بالحزب على المستويات كافة، والعمل لتحقيق تمثيل متساوٍ للأعضاء من مجموعات الأقلية الإثنية في الهيئات العامة والمناصب العامة." توفّر هذه الوحدة الدعم لأعضاء الحزب ضمن الأقليات الإثنية المهتمين في السعي إلى الترشّح عن دائرة انتخابية محددة على الأمد المتوسط وعلى الأمد الطويل كما أنها تقدّم المساعدة للمرشحين بالتدريب وجمع الأموال. جدير بالذكر أنّ كل هذه النشاطات تتمّ بموافقة من المركز الفرعي للحزب وبالشراكة معه.

الآليات والاستراتيجيات اللازمة للمحافظة على التماسك الحزبي

من المعلوم أنّ عملية اختيار المرشحين تقترن بمقايضةٍ لا مفرّ منها للتخلي عن روح التنافس مقابل المحافظة على التماسك داخل الأحزاب السياسية، والعكس بالعكس. ففي الواقع إنّ إجراءات الاختيار القائمة على مبدأي الوضوح والشفافية والتي تلتزم بما يفرضه الحزب من إجراءات وقائية مؤسساتية تحفظ التوازن ما بين مختلف الاعتبارات من شأنها أن تزيد من فرص إجراء عملية انتخابية تنافسية تلاقي نتائجها الاحترام من قبل جميع المشاركين. ولكن، أن تتمّ العملية الانتخابية بسلاسة وانسيابية أمر غير مضمون البتة. فقد يحدث أن ينقسم أعضاء الحزب في ما بينهم وأن تتزعزع دعامات الحزب ويفقد صورته بين الناس حتى تتحول الطاقات المستثمرة بعيداً عن تنفيذ المهام الضرورية وقد تصل الأمور حدّ تشكيل خطر على فرص تحقيق الفوز في مراكز الاقتراع، وكلّ تلك الأمور واردة بسبب خرق القوانين الحزبية المحتمل حدوثه عند تنظيم حملة التسميات داخل الحزب أو بسبب نشوء الخلافات حول مسار العملية أو حصيلتها.

صحيح أنّ الطامحين إلى التسمية مّمن لم يحالفهم الحظ يستحقون فرصةً ثانيةً لتعويض خسارتهم، ولكن من الأوفق لقيادة الحزب من جهتها أن تملك الخيار في معاقبة الأعضاء المشاكسين الذين يقومون بأعمال تشكّل خطراً على بنية الحزب أو تعيق مساره. من هنا، وبصورةٍ عامة، يبقى حرياً بالأحزاب أن تأخذ في الاعتبار مجموعةً من الإجراءات القادرة على حماية الحزب وأن تلبي في الوقت نفسه الحاجات الملحة وتهدّئ مخاوف الراغبين في الترشّح. وقد تطرأ حالات تعتمد فيها الأحزاب السياسية إجراءات تأديبية ضد المتنافسين على التسمية، وذلك لأسباب وجيهة. ويعتبر الطرد من الحزب أمراً شائعاً أيضاً في الحالات الفاضحة كما هي حال المتنافسين ممن لا يملكون فرص النجاح والذين يخوضون الانتخابات كمستقلين أو يلتمسون التسمية من حزبٍ آخر. أما في الحالات الأقل خطورةً، فمن المستحسن أن تتوافق العقوبات المفروضة مع حجم الإساءة.

وقد يكون تطبيق المثل القائل "درهم وقاية خير من قنطار علاج" أمراً ناجعاً في هذه الحال لأن إبقاء خطوط التواصل مفتوحة داخل الحزب قد يساهم في تفادي تطور الخلافات. صحيح أنّ بعض المشاكل قابلة للحل من خلال اعتماد الوسائل غير الرسمية، إلا أنّ على الأحزاب أيضاً أن تأخذ في الحسبان اللجوء إلى إجراءات رسمية لتسجيل الشكاوى الطارئة، أو رفعها، أو الاستماع إليها، أو الحكم فيها، فضلاً عن أيّ إجراءات تأديبية أخرى يمكن أن تتخذها.

إحلال الثقة في عمليات اختيار المرشحين

كما سبق وذكرنا في الفقرة المتعلقة بالمأسسة، من الأرجح أن تحدّ إجراءات الاختيارالمحددة بشكلٍ صارمٍ من المرونة التي تحتاجها الأحزاب السياسية للتجاوب مع البيئة السياسية المطواعة. غير أنّ الأحزاب السياسية تملك القدرة على زيادة الشفافية ورفع نسبة المشاركة وتجنّب الخلافات عن طريق وضع قواعد واضحة وضمان احترامها. من جهةٍ أخرى، تعتمد أحزاب كثيرة أحكاماً مصممةً بحيث تحدّ من احتمال وقوع تضارب المصالح عند تطبيق إجراءات الاختيار.

من شأن أطر العمل الإجرائية أن تسهم في تعزيز الشفافية، وتحفيز المشاركة وفض النزاعات فقط في الحالات التي تلتزم فيها الأحزاب بقوانينها الخاصة. فإنّ أيّ جهود تصبّ في إطار تطويق القوانين والمراوغة في تطبيقها تضاعف من احتمال وقوع النزاعات فتصبح الأحزاب عرضةً للطعون (في حال تواجد هذا الخيار) فضلاً عمّا يمكن أن تتعرّض له الأحزاب من تغطية إعلامية تسبّب الإحراج وتحمل الآثار السلبية. وفي هذه الحالة، تصبح مخاوف الناخبين والأعضاء شرعيةً حول التزام الحزب الذي يخفق في احترام قوانينه الخاصة في حال وصل إلى منصبٍ معين.

من جهتها، قد تنظر الأحزاب التي تلجأ إلى إجراءات الاختيار عبر الاقتراع في احتمال منح المرشحين المحتملين الحق في تعيين وكلاء يأخذون على عاتقهم مهمة مراقبة العملية. وقد عمل البعض على تعزيز الشفافية أكثر عن طريق دعوة المجموعات المستقلة إلى مراقبة العملية أو المساعدة في إتمامها. ففي كينيا مثلاً، عملت بعض المجموعات المدنية المحترمة واللجنة الانتخابية الخاصة بالبلاد

المربّع ٩: أحكام عامة حول مدونات السلوك

إنّ الأحكام المتعلقة بالانضباط والتماسك داخل الحزب أمور تتطلب من المرشحين المحتملين الموافقة على القرار الأخير للحزب ودعم المرشح الفائز، في حال هُزموا في الانتخابات الداخلية. أما النية الواضحة من هذه البنود فتتمثل في إحباط الانقسامات التي إما تؤدي إلى تقويض الحزب وصوته أو تضرّ بصورته العامة.

تتطلب التعهدات أو مدونات قواعد السلوك من المرشحين المحتملين التأكيد على أنّ المؤهلات القانونية للترشح للمناصب العامة تتوافر جميعها فيهم. وتتيح هذه الأحكام بطبيعتها للأحزاب السياسية أن تبذل ولو الحدّ الأدنى من الجهود الصحيحة حتى في الحالات التي لا تملك فيها القدرة على التحقق من أنّ المرشحين المحتملين يتمتعون فعلاً بالمؤهلات القانونية للترشح. ولا يعتبر هذا الأمر كفيلاً بتأمين الضمانات الدنيا ضد هدر الوقت والأموال على المرشح المحتمل فحسب بل هو يحدّ أيضاً من إمكانات التسبب بالإحراج لاحقاً.

قد يختار بعض الأحزاب، بالإضافة إلى تأمين التزام المرشحين الطامحين إلى المناصب بالمتطلبات القانونية، وضع معايير إضافية معنوية أو أخلاقية على مرشحيهم الالتزام بها. وتندرّج هذه المعايير من احترام الأحكام المتعلقة بمدونات قواعد السلوك بين الأحزاب (في حال وجدت) وصولاً إلى الكشف عن اهتمامات شخصية ومعلومات مالية.

تنصّ مدونات قواعد السلوك أيضاً على الركائز الأساسية لحملة التسمية فتعالج قضايا من قبيل السرية التي تغلف لوائح العضوية أو غير ذلك من الأوجه الخاصة بعملية الاختيار، معاملة سائر المتنافسين الآخرين، والمشاركة في النقاشات بين الطامحين إلى التعيين.

أما الأحكام المتعلقة بتمويل الحملة فتساعد في ضمان حفظ المرشحين لسجلات ملائمة وإعلام المسؤولين عن الحزب بالهبات التي يتلقونها. في بعض الحالات، قد تنصّ الأحكام أيضاً على أن يساهم المرشحون بنسبة معينة أو هبات تتخطى مبلغاً معيناً يتقدمون به إلى الحزب. تؤمن الأحكام المرتبطة بتمويل الحملات ضماناتٍ ضد استغلال النفوذ من قبل المرشحين الأفراد، وإتاحة المجال أمام الأحزاب للحفاظ على السجلات المالية المناسبة، وبما أنه يُطلب إلى المرشحين الإعلان عن الأموال أو مشاطرتها، تضمن هذه الأحكام استفادة المركز الرئيسي للحزب أيضاً من حملات جمع الأموال الناجحة التي ينظمها مرشحوه. تعتبر الأحكام حول تمويل الحملة مفيدةً أيضاً وبشكلٍ خاص في الدول التي يخضع فيها تمويل حملات التسمية للقانون.

كفرق مراقبة أو مجموعات مسؤولة عن عملية الاختيار، مما ساهم في زيادة مصداقية عمليتي التصويت واحتساب الأصوات في الانتخابات الداخلية للحزب. في حزب المؤتمر الأفريقي الوطني في دولة جنوب أفريقيا، يتعيّن على المراكز الفرعية الإقليمية للحزب أن تتعاقد مع وكالات مستقلة تتولى الإشراف على التصويت واحتساب الأصوات في مؤتمرات الحزب المخصصة لإعداد اللوائح.

تعهّدات المرشحين ومدونات قواعد السلوك

تتدنى نسبة المشاكل عندما يصبح كل فرد على علمٍ تام بما هو متوقع منه أن يفعل. وتعتبر تعهّدات المرشحين ومدونات قواعد السلوك مفيدةً في وضع المعايير الخاصة بالسلوك. وقد تطرأ حالات معينة لا يُطلب فيها إلى المرشحين توقيع عقود خطية أو مدونات بل تقدم الأحزاب السياسية عوضاً عن ذلك على تضمين المبادئ التوجيهية في القواعد الخاصة بالحزب والطلب إلى المرشحين وبكل بساطة أن يعيدوا التأكيد على التزامهم بالأنظمة. ومع أنّ المواضيع ذات الصلة تختلف بين حزب وآخر، إلا أنّ الالتزامات المطلوبة عامةً من المرشحين المحتملين واردة بشكلٍ مفصّل في المربع ٩. وقد تقدم حزب المحافظين في كندا خطوةً بعد في هذا السياق فطلب إلى المرشحين الطامحين دفع سند حسن سلوك بقيمة ألف دولار قابل لإعادة التسديد للملتزمين باتباع القوانين الحزبية.

فض النزاعات

من الممكن أن يقع اختيار الأحزاب على هيئات أو بنى حزبية موجودة أصلاً كمكتب أمين المظالم التابع للحزب مثلاً للاستماع إلى الشكاوى والحكم فيها أو لإقامة هيئات جديدة يتمثل الهدف منها في فض النزاعات حول الإجراءات الخاصة بعملية الاختيار. وإنّ هذا

الأمر يتطلب معالجة بعض المسائل كالمؤهلات المطلوبة لعضوية هذه الهيئات وكيفية اختيار الأعضاء. ومن الأهمية بمكانٍ في هذا السياق ضمان مصداقية هيئة فض النزاعات وحيازتها سلطة اتخاذ القرارات الحقيقية.

تطرح إجراءات فض النزاعات المحددة على نحوٍ غير صارم مخاطر الاتكال بشكلٍ كبير على الأفراد المكلّفين الحكم بالشكاوى. هذا من جهة، أما من جهة أخرى، فإن إجراءات النزاع الفائقة التعقيد تصعّب على الأعضاء التعبير عن شكاواهم. ويزيد احتمال الطعن في القرارات من هيئة فض النزاعات من خطر جرجرة العملية إلى ما لا تحمد عقباه ولكنه في الوقت نفسه يؤكد على أنّ إمكانات حل المشاكل ضمن الحزب قد استنزفت بالكامل. والأخطر من ذلك وفي معظم الدول لا تستمع محاكم الدول إلا إلى الحالات المرتبطة بأعمال الحزب الداخلية عندما يرفع المدعون دعوى مفادها أنّ القوانين الخاصة بالحزب لم تطبق بطريقة عادلة أو كما ينبغي. من هنا، من الأفضل أن تتمّ إجراءات فض النزاعات بسرعة ليس لتجنيب الإعلام العام من تداول قصة الانقسامات الحزبية الداخلية على كل شفة ولسان فحسب بل أيضاً لتفادي هدر الوقت الثمين الواجب تكريسه لتنظيم الحملات في حلّ الانقسامات الداخلية.

تنصّ قواعد حزب الديمقراطيين الليبراليين في إنكلترا على إمكانية تقدّم المرشحين المحتملين الذين لم تقبل طلباتهم بطلب لإعادة التقييم من قبل لجنة المرشحين. وفي حال ظلّ الرفض قائماً يمكن للشخص المعني في هذه الحالة أن يتقدّم بشكوى إلى هيئة الطعون على أساس أنّ الإجراءات المناسبة لم يجر تطبيقها كاللازم. وتتضمن هذه الهيئة أعضاء ينتخبون من المجلس الإنكليزي للحزب إضافةً إلى الأشخاص المعينين من قبل الهيئات الإقليمية في إنكلترا.

إن طبيعة النزاعات وأحجامها تتطلب إجراءات خاصة حتى في الحالات التي تكون فيها إجراءات فض النزاعات الرسمية قائمة. أسفرت نتائج عمليات التسمية المثيرة للنزاع إلى أبعد الحدود، في بعض الدوائر الانتخابية المحددة، عن تأسيس الحزب الوطني الجديد في غانا لفرقة عمل خاصة تتمثل مهمتها في إصلاح العلاقات المتضرّرة في هذا السياق.

بعض الاعتبارات اللوجستية

بعيداً عن معالجة بعض المسائل التي تمت مناقشتها أعلاه – بما فيها مدى اتساع دائرة الناخبين، ودور المراكز الفرعية للحزب، وكيفية إرساء التوازن في لوائح الناخبين على النحو الأمثل — يتعين على الأحزاب تحديد الوسائل العملية لتنفيذ تلك القرارات التي تتخذها.

أشكال تنظيم الاجتماعات

لعلّ المناسبات المختلفة – من قبيل جلسات النقاش أو المناسبات الاجتماعية غير الرسمية مثلاً – تشكل فرصاً مثاليةً تتوافر أمام أعضاء الحزب لعقد اللقاءات و/أو الاستماع من المتنافسين على التسمية وطرح الأسئلة عليهم حول خبراتهم ومواقفهم من السياسات. ومن الأرجح أن تضطرّ الأحزاب في الدوائر الانتخابية ذات المساحات الجغرافية الواسعة إلى أن تأخذ في الحسبان مسافات السفر والجداول الزمنية الخاصة بالأعضاء عند تحديد مراكز وأوقات وتواريخ تنظيم هذه المناسبات. وإذا تسنى لها الوقت للقيام بذلك، يمكن للأحزاب أن تختار تنظيم مجموعة من المناسبات تنظم في مواعيد مختلفة. غنيّ عن القول إنّ هذه المناسبات كفيلة بتعزيز حس الانتماء للحزب، كما أنها تتيح أمام الناخبين فرصة الإدلاء بصوتٍ غير رسمي وهي تصلح أيضاً كأداة للعلاقات العامة. ويمكن في السياق ذاته، نشر التقارير أو تصوير جلسات النقاش بين المتنافسين وغير ذلك من المواد التي تتضمن المعلومات حول تلك الجلسات على المواقع الإلكترونية الخاصة بالحزب أو من خلال وسائل الإعلام الأخرى.

تتبع الاجتماعات التي تفضي إلى اختيار المرشحين الشكل التنظيمي نفسه في المبدأ. فبعد الملاحظات الافتتاحية التي ترد على لسان مسؤول حيادي من الحزب، يُمنح المرشحون فرصة مخاطبة الجمهور والإجابة على أسئلته. وقد يطلب إليهم توقيع تعهّد على العلن لاحترام نتيجة العملية قبل التصويت. في حالاتٍ عديدة، وبعد الإعلان عن النتائج، يلقي المرشحون خطاباتٍ في إطار إعادة تأكيد الدعم للمرشح الذي تمّ اختياره.

أنظمة التصويت والمصادقة على اللوائح

التصويت عبر البريد، التصويت الإلكتروني والتصويت من خلال الحضور الشخصي. لو سلّمنا جدلاً أنّ الخدمات عبر البريد موثوق بها و/أو أنّ تكنولوجيا التصويت سهلة الاستخدام ومتوافرة لمعظم الأعضاء، فإنّ هذه الخيارات تضاعف من قدرة الأعضاء على المشاركة في عمليات صنع القرار. وبالفعل، إن تسجيل التصويت

على الموقع الإلكتروني الخاص بالحزب أو وضع ورقة الاقتراع في البريد أمر يتطلب بذل جهد أقل ممّا يتطلّبه حضور اجتماع في فرعٍ مركزي يقع في مكانٍ أبعد من أقرب مركز للبريد أو أقرب جهاز حاسوب. ناهيك عن أنّ التكاليف لأي خيار من الإثنين أدنى من بعض أشكال الاجتماعات المعتمدة. إلا أنّ كلا الخيارين يشكلان أخطاراً متنوعة من حيث نزاهة / أمن التصويت واحتمال التلاعب بالأصوات.

التصويت على عدة دورات. لربما تلجأ الأحزاب إلى اعتماد "التصويت على عدة دورات" كوسيلة للاختيار في الحالات التي تتطلّب من الأعضاء التعبير عن درجةٍ كبيرة من الوحدة داخل الحزب. بموجب هذا النظام، يقوم كل ناخب بالإدلاء بصوتٍ واحد للمرشح المفضل لديه. وفي حال لم يحرز أي من المرشحين الأكثرية المطلقة من الأصوات، يستبعد المرشح الذي يحصل على أقل كمية من الأصوات وتنطلق جولة جديدة من التصويت. وتتكرر هذه العملية بقدر ما يلزم من الجولات حتى يحقق أحد المرشحين الأكثرية أو حتى يتمّ الوصول إلى قائمة أصغر بالخيارات للتصويت المتتالي من مجموعة أخرى أكبر شأناً. وبما أنه يتعين على الناخبين الإدلاء بأصواتهم غير مرة، قد لا يمثل التصويت على عدة دورات الحلّ الأمثل بالنسبة إليهم. إلا أنها وسيلة مفيدة وبدون أدنى شك كجزء من نظام متعدّد المراحل. وبالرغم من أنّ هذا التصويت هو بمثابة إجراء طويل في حال التصويت المتكرّر، غير أن من مميزات التصويت على عدة دورات أنه يجبر على اتخاذ قرار بالأكثرية المطلقة. لنظام الصوت البديل الأثر نفسه من خلال تعداد الأصوات المتكرر ولكن من دون الطلب إلى الناخبين الإدلاء بأصواتهم على مر جولات عدة.

أنظمة التصويت المتعدد والتفضيلي. فيما تأخذ الأحزاب السياسية على عاتقها مهمة تحديد المرشحين عن الدوائر الانتخابية المتعددة التمثيل و/أو أنظمة التمثيل النسبي، يمكن لأنظمة التصويت المتعدد أو التفضيلي أن تفسح المجال للمشاركة الواسعة النطاق في عملية تصنيف/ ترتيب مواقع مختلف المرشحين. كما يمكن لهذه الأنظمة أيضاً، وفي حال أنشئت لتحاكي الأنظمة الانتخابية الوطنية، أن تمثّل إشارةً تدلّ على نتائج الانتخابات المحتملة و/أو تفيد كأداة للتربية المدنية بالنسبة إلى الأعضاء.

كما ذكرنا في فقرة سابقة، اعتمدت ثلاثة من الأحزاب الإيرلندية، خلال الثمانينات من القرن العشرين، من بين إجراءات اختيار المرشحين، نظام الصوت الواحد القابل للتجيير والذي استخدم أيضاً في الانتخابات العامة. نسجاً على المنوال نفسه، لجأت الأحزاب الإسرائيلية إلى نظام التصويت المتعدّد لتحديد تصنيفات المرشحين لنظام لوائح التمثيل النسبي الوطنية. وفي إطار الاستعدادات لانتخابات العام ١٩٩٦، قامت اللجان المركزية الخاصة بالأحزاب الثلاثة المكونة لتحالف ميريتس في إسرائيل بوضع قائمة نهائية بأسماء المرشحين الذين تمت الموافقة عليهم. في خطوةٍ تالية، خصّصت لجميع أعضاء ميريتس أصوات عديدة – وهي تفوق عدد المقاعد المضمونة – وأدلت بها لمصلحة مرشحين مختلفين. وفي إحدى المناسبات، تبيّن أنّ حزب العمال الإسرائيلي منح كل عضو ١١ إلى ١٥ صوتاً، وقد توقع الحزب ٢٠ مقعداً "مضموناً". في كلتا الحالتين، تمّ تصنيف المرشحين بحسب عدد الأصوات التي لا حصلوا عليها (Rahat and Hazan 2001). في بعض الحالات، تحتفظ الأحزاب في اللائحة بعدد محدد من المواقع والتي تُفتح للتصويت. وغالباً ما تحفظ هذه المواقع المضمونة للأفراد ذوي مميزات القيادة المرموقة.

أنظمة المصادقة على اللوائح. تتيح "المصادقة على اللوائح" لقادة الأحزاب السياسية مقاربةً أخرى لتأمين المبايعة للمرشحين المتعددين من دون فتح العملية كاملة للنقاش. وقد تكون هذه القيود ضروريةً للأسباب العملية كالوقت مثلاً أو بكل بساطة بسبب التنسيق المطلوب للوائح الطويلة. في دوائر انتخابية عديدة في بلجيكا، طُلب إلى أعضاء الحزب إما التصويت لـ"لائحة نموذجية" أو التعبير عمّا يفضّلونه بالنسبة إلى المرشحين. واحتسبت الأصوات التفضيلية فقط في حال لم يصادق أكثر من ٥٠ بالمئة من أعضاء الحزب على "اللائحة النموذجية". أما النموذج الأقل اختياريةً فيتطلب بكل بساطة تقديم لائحة من إعداد اللجنة "للمصادقة" من مجموعة أكبر كالمؤتمر الحزبي مثلاً.

تمويل عمليات اختيار المرشحين

لا شك في أنّ المعلومات المتوافرة حول تكاليف إدارة عمليات اختيار المرشحين غير وافرة إلا أنه من السليم الافتراض أنّ الأموال المطلوبة تختلف إلى حدّ كبير استناداً إلى عوامل من قبيل الظروف المحلية وطبيعة العملية نفسها. في وقتٍ كانت فيه التكاليف المرتبطة بالمقاربات المختلفة تتضمن دلالات تؤدي دوراً حاسماً في القرارات المتخذة بشأن إجراءات الاختيار، لم تتعدّ كونها وجهاً واحداً من مجموعة العوامل التي يقتضي أخذها في الاعتبار. في بعض الحالات، قد يحدث أن تتخطى تكاليف بعض الخيارات المنافع المستقاة، وفي حالاتٍ أخرى، يبقى العكس هو الصحيح.

على أي حال، من الأرجح أن تسبب الإصلاحات الهادفة إلى إحراز زيادات جذرية في تكاليف إدارة عملية اختيار المرشحين تغييرات مصيرية في نواحٍ أخرى من الحياة الحزبية. من هنا، قد ترغب الأحزاب

التي تتعهّد باعتماد تغييرات جذرية في إجراءات الاختيار تنفيذ الإصلاحات على مراحل مع مرور الوقت وذلك لإتاحة ما يكفي من الوقت أمام البنى الحزبية لوضع الأساسات الضرورية بما في ذلك مسألة جمع الأموال.

ولعله من المفيد توزيع التكاليف بين أصحاب المصالح المشاركين في هذه العملية. فإن المراكز الفرعية للحزب والأعضاء الذين يمنحون الفرص المعقولة والهادفة للمشاركة في نواحٍ أساسية من حياة الحزب، بما في ذلك عملية اختيار المرشحين، هم في الواقع أكثر استعداداً للمساهمة في تمويل العمليات الخاصة بالحزب. فعلى سبيل المثال في الحالات التي يعطى فيها الأعضاء الحق في التصويت المباشر وغير المباشر في إجراءات الاختيار، تبقى رسوم العضوية من المتطلبات الأساسية المقبولة والمشتركة المتاحة أمام المشاركة. في كندا مثلاً، تشكّل حملات استقطاب الأعضاء جزءاً لا يتجزأ من حملة التسمية.

ومن الأحزاب من يفرض رسوماً على التسمية. وقد يعتبر هذا الأمر بمثابة وسيلة شرعية لاختبار قدرة المرشحين الطامحين إلى التسمية في جمع الأموال للحزب أو لاختبار مستوى الدعم الذي يقدّمونه. كما ومن الممكن لهذه الرسوم أن تحول دون المحاولات غير الشرعية للسعي إلى التسمية والمساعدة في تغطية التكاليف – كأعمال التحقق من خلفيات المرشحين – التي يمكن أن ترتبط بدراسة الطلبات. وإنّ الإبلاغ بما يكفي عن أيّ رسوم يمكن أن يزيد من مقدار الشفافية فيتيح للطامحين إلى التسمية القيام بالترتيبات اللازمة وخوض المنافسة في ظلّ ظروف عادلة. وفي حين تكون هذه الرسوم مكفولةً في بعض الحالات، إلا أنّ المتطلبات المعقدة قد تعيق المشاركة في العملية.

في الحزب الليبرالي في الكيبيك في كندا، يتعين على الطامحين إلى الترشيح دفع مبلغ ألف دولار كوديعة للحصول على طلب بالترشيح. وتكون هذه الوديعة قابلة لإعادة التسديد بعد ثلاثين يوماً على الانتخابات أو بعد ثلاثين يوماً على أي إبلاغ بقرار عدم التماس التسمية. ولا بد من تقديم استمارات التسمية مع شيك غير قابل لإعادة التسديد بقيمة ألف دولار أميركي. أما حزب المحافظين الكندي فيطلّب من المرشحين الطامحين إلى التسمية دفع سند ملزمٍ بقيمة ألف دولار أميركي يعاد تسديده إلى الأفراد الذين يخفقون في تأمين الموافقة على صفتهم كمتنافسين على التسمية أو من يضمنون على الأقل ١٠ بالمئة من التصويت الأول في عملية الاختيار. ومن المعلوم أن الحزبين الكبيرين في غانا يفرضان على الطامحين إلى التسمية دفع الرسوم المتوجّبة.

في حزب المحافظين في المملكة المتحدة، يكلّف الطامحون إلى التسمية بدفع رسمٍ للمشاركة في مجلس للتقييم البرلماني يمتدّ النهار بطوله (٢٥٠ جنيه إسترليني في العام ٢٠٠٦). بالإضافة إلى ذلك، يطلب إلى جميع الأفراد على اللائحة النهائية دفع رسم سنوي (٨٠ جنيه إسترليني للعام ٢٠٠٦–٢٠٠٧) إلى الجمعية المعتمدة الخاصة بالمرشحين المحافظين للمساعدة في تمويل مناسبات إقامة الشبكات، وتقديم العون المالي للتدريبات، وتغطية التكاليف الإدارية. وكما سبق وأشرنا، ففي إطار النقاش الأوسع نطاقاً الذي دار حول الأموال المطلوبة لتنظيم الحملات لأجل التسمية، اقترحت بعض المجموعات تخفيض الرسم الخاص بمجلس التقييم البرلماني.

عملية اختيار المرشحين في إطار التحالفات

في ظلّ ظروفٍ معينة، من الممكن أن تختار الأحزاب السياسية خوض الانتخابات من خلال التحالفات أو الائتلافات. لأهداف هذه الدراسة، يشمل التحالف أو الائتلاف أي ترتيبات تتطلب وحدةً بين حزبين سياسيين أو أكثر و/أو مجموعات بهدف إحراز فرص أكبر بالنجاح في مراكز الاقتراع مقارنةً بما يصبو إليه الأعضاء الأفراد وحدهم. فالتحالفات تستطيع أن تقدم للأحزاب السياسية المزيد من التنوع وبالتالي إقبالاً أكبر من قبل الجمهور الأمر الذي يزيد من نسبة الأصوات (من خلال الدعم المشترك لكل عضو) ونسبة أكبر من المعرفة والقدرات. مهما يكن من أمر، فهي تفرض التسوية ومن هنا، تفرض على كل عضو أن يتخلى عن بعض إجراءات السيطرة لصالح المجموعة الأكبر.

ومهما بدا الأمر صعباً بالنسبة إلى الأحزاب أن تحدّد الأطر الصحيحة من المعايير لإجراءات اختيار المرشحين، قد يبدو التحدي أعظم بعد من خلال القرار المتمثل في خوض الانتخابات كجزء من تحالف أو ائتلاف. ويتعين على الأحزاب في حالاتٍ مماثلة أن تجد أرضيةً مشتركة لا تلائم مصالح الحزب الداخلية والفردية فحسب بل تنسجم أيضاً مع أهداف الشركاء ومصالحهم ومع التحالف أو الائتلاف ككل. وبحسب الأسباب التي تضعها نصب عينيها، قد تستلزم التحالفات درجات مختلفة من التعاون/ الشراكة بين الأعضاء. إذا ما تناولنا عملية اختيار المرشحين، تحديداً، قد يتخذ أعضاء التحالف قراراً يتمثل في: الإعلان جهاراً عن الدعم المتبادل لأهداف الآخر من حيث السياسية الشاملة من دون ترشيح أشخاص مشتركين، عدم التنافس على المقاعد ذاتها أو في المناطق نفسها، أو تشاطر الموارد لإلحاق الخسائر بالمرشح أو الحزب أو التحالف الآخر. أما ما تستتبعه درجات التعاون المختلفة فمفصلة أدناه.

الموافقة على عدم التنافس

إذا ما درسنا حالة التحالفات التي تخوض الانتخابات التشريعية في البلدان ذات الدوائر الانتخابية المتعددة، للاحظنا أنّ إحدى المقاربات تتمثل في مفاوضات محسوبة بين أعضاء التحالف بشأن مناطق النفوذ الخاصة بكلّ منهم. فإذا ما انطلقنا من أساس كل حالة على حدة، ولتجنّب تقسيم الأصوات وزيادة فعالية الأموال المرصودة، من الأرجح أن يقرّر أعضاء التحالف الانسحاب من الانتخابات في دوائر انتخابية محددة لمصلحة أي مرشح عن الحزب يبدو وكأنه يملك حظاً أوفر بالفوز. وقد تتوافر أحياناً في هذا السياق بيانات أو معلومات موثوقة حول الاقتراع تتعلق بأشكال سابقة للتصويت فتقدّم الإفادة لأعضاء التحالف حتى يتخذوا القرارات المناسبة في اختيار الحزب الذي يملك أفضل المؤهلات التي تخوّله الترشّح وفي تحديد الدائرة الانتخابية التي يجب أن يترشح فيها. فإذا ما كان الحزب قد سبق واختار مرشحاً معيناً قبل أن يقرّر في نهاية الأمر أن يحوّل دعمه إلى مرشح عن حزب آخر، تبقى عملية إقناع أعضاء الحزب في تحويل أصواتهم وإقناع المرشح الذي تم اختياره في التنازل أمراً لا يخلو من الصعوبات. فإن تحرير بعض المرشحين من أوهامهم وإجبارهم على التخلي عن ترشحهم باسم الحزب قد يدفعهم إلى اختيار خوض الانتخابات كمرشحين مستقلين، الأمر الذي يؤدي إلى انقسام التصويت.

الخيار المتمثل في "الانتخابات الأولية الفعلية"

لربما تتيح الأنظمة الانتخابية التي تسمح بدورة ثانية من الانتخابات للأحزاب السياسية المتحالفة وسيلةً سهلةً لتقدير مواطن القوة الخاصة بكلّ من مرشحيهم. ففي فرنسا على سبيل المثال، يحق للمرشحين على المناصب التشريعية ممن يسجلون نسبة ٥،١٢ بالمئة من أصوات الناخبين المسجلين في الجولة الأولى من الانتخابات خوض الدورة الثانية. ويفوز في الانتخابات أي شخص يحصّل العدد الأكبر من الأصوات في الجولة الثانية. وفي وقتٍ ترمي فيه معظم أنظمة التصويت على دورتين إلى تحقيق الأكثرية المطلقة في الدورة الثانية، إلا أنّ الأكثرية المطلقة غير مطلوبة في هذه الحالة. ثمة حالات أخرى تكون الأحزاب السياسية فيها قد توافقت على تحالف ما، فتقوم عندئذٍ باستخدام الانتخابات الأولية كانتخابات فعلية. يختار أعضاء التحالف مرشحين في الجولة الأولى من الانتخابات ولكنهم يتوافقون على الانسحاب لصالح المرشح الذي يحصل على العدد الأكبر من الأصوات وذلك لتجنّب انقسام الأصوات في الدورة الثانية. كما يمكن لأعضاء التحالف ترك القرار متاحاً امام الناخبين للاختيار ما بين مختلف المرشحين عن الأحزاب المكونة للتحالف. وبما أنه وفي معظم الحالات يخوض الدورة الثانية من الانتخابات المرشحان اللذان يجمعان العدد الأكبر من الأصوات، يتوافق أعضاء التحالف بكل بساطة على دعم المرشح الذي يضمن الوصول إلى دورة التصفية.

يعتبر خيار "الانتخابات الأولية الفعلية" جذّاباً ببساطته. فهو أولاً يسمح لكل حزب عضو في التحالف أن يختار مرشحه بما يتوافق مع إجراءاته الخاصة. ولأنّ نتائج الدورة الأولى توفّر تحققاً مستقلاً من مستوى الدعم لدى الحزب، تتيح هذه المقاربة أيضاً أمام الشركاء في التحالف والائتلاف دعم المرشح الذي يبدو أنه يملك الحظ الأوفر في الفوز في الاقتراع. في حالاتٍ كهذه، لربما باستطاعة الشركاء في الائتلاف التفاوض في الأوجه الإضافية لاتفاقهم (المقاعد في الحكومة مثلاً) على أساس الدعم المهيأ لكل منهم في الجولة الأولى, من هنا، لعلّ الحزب الذي يضمن ٣٠ بالمئة من الأصوات في الجولة الأولى يكون قادراً على التفاوض انطلاقاً من موقع قوة مقارنةً بالشركاء الآخرين الذين حصلوا على نصيبٍ أدنى من الأصوات. أما نقطة الضعف الأساسية لهذا الخيار فترتبط بالكلفة. فعوضاً عن جمع الموارد خلف مرشح واحد متفق عليه للدورة الأولى، قد تضطرّ الأحزاب إلى إنفاق مبالغ ضخمة لتمويل حملات لصالح مرشح يخفق في الوصول إلى الدورة الثانية.

الاختيار المشترك للمرشحين

في الحالات التي تحدّد فيها الائتلافات قبل أن تتم عملية اختيار المرشحين داخل المجموعات الفردية الشريكة للائتلاف، تظهر عملية الاختيار المشترك للمرشحين مثيرةً للاهتمام لأسباب عديدة. فإن الاتفاق على عملية اختيار موحّدة تتيح للائتلافات بناء الثقة وتعزيز العلاقة ما بين الأعضاء من خلال التفاوض فضلاً عن توسيع نطاق الدعم بين الأحزاب الأعضاء في التحالف. كما أن هذا الأمر يتيح الفرصة أمام الأعضاء للتنافس بعدل ضد الآخرين للفوز بمقاعد الائتلاف ومنح الأعضاء أو الممثلين فرصة أكبر للتعبير عن آرائهم في الخيار الأخير والسماح لهم بإنفاق الموارد ليس على إجراءات الاختيار فحسب بل على الحملة النهائية أيضاً. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، قد تجد الأحزاب التي تعتمد مقاربات مختلفة لعملية اختيار المرشحين من الصعوبة بمكان الوصول إلى اتفاق حول نظام موحد.

قد ينظر الأعضاء في الائتلاف في احتمال وصف العملية بمزيد من التفاصيل الخطية نسبةً إلى ما هو مطلوب أو مرغوب فيه داخل الأحزاب الفردية، وذلك لأنّ العملية الموحدة غالباً ما تكون نتيجة مفاوضات شاملة. ولا يعدّ ذلك كفيلاً في أن يحول دون وقوع أي سوء تفاهم بين الشركاء في الائتلاف فحسب بل يسهم أيضاً كأداة هامة في ضمان أن كل شريك يفسر الإجراءات للأعضاء أو الممثلين. وقد تنطبق أسئلة كثيرة تواجهها الأحزاب المنفردة في تصميم أنظمة الاختيار. ما هو من بين إجراءات اختيار المرشحين الإجراء الأمثل الذي يناسب النظام الانتخابي الخاص بالبلد؟ من المؤهل لخوض الانتخابات كمرشح محتمل؟ ما مدى اتساع دائرة الناخبين؟ ما هو الدور الذي تؤديه المراكز الفرعية للأحزاب المكونة للائتلاف؟

إضافةً إلى ذلك، يمكن أن يختار الأعضاء في الائتلاف ما بين المقاربات التي تقوم على المساواة والأنظمة المُرجِحة. بموجب المقاربات القائمة على المساواة، يملك جميع الأعضاء في الائتلاف العدد نفسه من الأصوات وهم بالتالي يملكون فرصاً متساوية في التأثير على الخيار النهائي. وفيما تعتبر هذه المقاربة جذابةً لمجرد قيامها على المساواة، إلا أن الشركاء في الائتلافات الأكبر حجماً يتقدمون بحجج مفادها أن الشركاء ليسوا جميعاً متساوين وبالتالي لا يكونوا قادرين على التأثير في العملية بالقدر ذاته. من جهتهم، قد يرى الشركاء في الائتلافات الصغيرة أنّ هذا النظام كفيل في أن يصون قدرتهم على التأثير في العملية. إذا ما تناولنا الأنظمة المُرجِحة، لا بد لنا من أن نشير إلى أنّ الأصوات فيها توزع بين الأعضاء في الائتلافات بناءً على صيغة مصممة بحيث تعكس القوة الخاصة بكل شريك. بناءً عليه، يمنح الحزب، الذي يُعتبر بحسب اعتقاد الكثيرين الشريك القائد داخل الائتلاف، العدد الأكبر من الأصوات في حين يحصل الأعضاء ذوي النفوذ الأصغر على حصة أقل.

خاض المؤتمر الوطني الأفريقي في دولة جنوب أفريقيا الانتخابات المحلية في العام ١٩٩٥ بالتحالف مع ثلاثة أحزاب أخرى. ووضعت لوائح المرشحين للتحالف عن طريق تنظيم لجان تعنى بوضع اللوائح على مستويات ثلاثة: محلية، على مستوى الدوائر أو الأقاليم ووطنية. جدير بالذكر أن المؤتمر الوطني الأفريقي، وبصفته الحزب الأكبر في التحالف، يملك خمسة أعضاء من كل لجنة في حين لا يملك الأعضاء الآخرون أكثر من عضو واحد أو اثنين. وحدد تأثير كل من الشركاء استناداً إلى حجم العضوية وعدد المراكز الفرعية العاملة والأداء الانتخابي الماضي(Rose and O'Connell). ومن الأسباب الداعية إلى هذه المقاربة هو أنّ كل شريك في الائتلاف تتم مكافأته بما يتناسب وقدرته على المساهمة في الائتلاف عن طريق التصويت، والتمويل وغير ذلك من الموارد. وفيما من الأرجح أن يبدو الأمر مثيراً بالنسبة إلى الشركاء في الائتلافات الأكبر حجماً، قد تشعر الأحزاب الصغيرة أنّ قدرتها في التأثير على العملية تصبح متدنية.

وثمة مقاربة ثالثة تتخطى مسألة الوزن الذي يحمله كل صوت عن طريق وضع معايير عامة للمشاركة المباشرة في العملية. من حيث الممارسة أياً كان الشريك الأكثر نجاحاً في حشد العدد الأكبر من الأشخاص الذين تتوافر فيهم المعايير المطلوبة للمشاركة المباشرة أو تقديم المرشحين الأفضل شأناً يكون هو حتماً من يتمتع بالتأثير الكامل على العملية. في بيلاروسيا، لجأت القوات الديمقراطية

المربّع ١٠: بعض الخيارات المتوافرة للائتلافات في عملية الاختيار المشترك للمرشحين

تتطلب عملية **الاختيار المشترك المسبقة** من أعضاء الائتلاف العاملين معاً تقييم المرشحين الطامحين إلى التسمية قبل الانتقال إلى عملية الاختيار النهائية. في حالة أنظمة التمثيل النسبي، مثلاً، قد يستلزم الأمر تأليف لجان مشتركة لإعداد اللوائح. هذه المقاربة هي التي ينتهجها المؤتمر الأفريقي الوطني وشركاؤه في التحالف. أما في أنظمة التعددية أو الأكثرية، يتطلب الأمر مقاربةً شبيهةً بتلك التي اعتمدتها القوات الديمقراطية المتحدة في بيلا روسيا.

يتوافر خيار آخر يضمّ **الاختيار المسبق بشكلٍ منفصل** بحيث يكون أعضاء الائتلاف أحراراً في اختيار المرشحين المحتملين اختياراً مسبقاً عن طريق اللجوء إلى إجراءاتهم الخاصة. في خطوةٍ تالية، يختار أعضاء الائتلاف أنفسهم بين مختلف المرشحين. في أنظمة التمثيل النسبي، يستلزم الأمر العثور على وسيلة يقومون من خلالها بجمع اللوائح المنفصلة الخاصة بالأحزاب التي تشكل الائتلاف وتصنيفها. تلك كانت المقاربة التي استخدمها تحالف ميريتس في إسرائيل في العام ١٩٩٦. في النظام الأكثري، قد يتطلب الأمر إجراء دورتين انتخابيتين (يتنافس فيه المرشحون عن الأحزاب السياسية المختلفة أحدهم ضد الآخر) بغية تحديد عدد المرشحين النهائي.

المتحدة إلى سلسلة من المؤتمرات الحزبية على الصعيدين المحلي والإقليمي لتسمية المرشحين. وكانت الاجتماعات المحلية والإقليمية مفتوحةً أمام أعضاء الائتلاف والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات المتآلفة مع برنامج عمل القوات الديمقراطية المتحدة. في انتخابات إسرائيل في العام ١٩٩٦، اعتمد تحالف ميريتس آلية على مرحلتين لاختيار المرشحين لنظام لائحة التمثيل النسبي الوطنية. قامت كل من اللجان المركزية الثلاثة بوضع قائمة نهائية بالمرشحين الذين تمت الموافقة عليهم. وفي الجولة الثانية، عمل أعضاء تحالف ميريتس جميعاً على تصنيف المرشحين المختلفين عن طريق الإدلاء بالأصوات المتعددة (Rahat and Hazan 2001).

الخاتمة

تستفيد الأحزاب السياسية من القواعد الواضحة المتعلقة بعملية اختيار المرشحين إلى المناصب التشريعية. ومن شأن القواعد الشفافة التي تُعتمد قبل كل انتخابات أن تسهم في إرساء المنافسة النزيهة والتقليص من احتمال النزاعات. تحدد القواعد الخاصة بالاختيار مَنْ المؤهل للمشاركة في العملية والمميزات اللازمة للدخول في المنافسة على التسمية والآليات التي بموجبها يحدد المرشحون.

عند وضع قواعد الاختيار، غالباً ما تستجيب الأحزاب إلى ضغوط كثيرة متعارضة في ما بينها. لذلك قامت أحزاب كثيرة في العقود الأخيرة في الديمقراطيات القائمة بمنح الأعضاء دور فاعل في وضع إجراءات الاختيار في خطوةٍ منها لتحديد المرشحين الذين يزعمون تمتعهم بدعم شريحة كبيرة من المناصرين. كما تشهد الأنظمة الحزبية الناشئة تياراتٍ مماثلةً. ولعله يحق للأحزاب أن تهتمّ بأمر الحفاظ على التماسك والانضباط داخل الحزب عن طريق ضمان قبول المرشحين بالأهداف الكبرى للحزب. وهي ربما تذهب أبعد من ذلك لتهتم بضمان تمثيل المرشحين تمثيلاً واسع النطاق للدوائر الانتخابية – على الصعيد الجغرافي والإثني والنوع الجنسي مثلاً – ضمن الحزب والبلاد على إطار واسع. بالمختصر، وكما يدل عليه المربع رقم ١١، تواجه الأحزاب مجموعةً من الأسئلة التي تتطلب زيادة فرص النجاح الانتخابي مع توازن مجموعة منوعة من مصالح الحزب الداخلية.

في إطار الجهود التي تبذلها الأحزاب السياسية للموازنة بين هذه الاعتبارات المختلفة، فهي تملك عدداً من الإجراءات الوقائية الديمقراطية في جعبتها. فعلى سبيل المثال، باستطاعة الأحزاب التي تعنى بالأعضاء "الآنيين" الذين ينضمون بهدف وحيد هو التأثير على عملية اختيار المرشحين أن تفرض فترة انتظار للأعضاء الجدد. في الإطار نفسه، تسهم الموافقة المسبقة من القيادة على لوائح المرشحين في تأمين مشاركة المراكز الفرعية للحزب مع المحافظة على الهوية الحزبية. هذا من جهة، أما من جهة أخرى، فإن نظام الحصص النسبية وغير ذلك من أدوات العمل الإيجابي قد توفر لقادة الأحزاب فرصة إعداد لوائح حزبية متوازنة. في أحزاب سياسية عديدة، تجري عملية اختيار المرشحين على مراحل متعددة، تشتمل كل منها على ضمانات مختلفة. وفيما تكون إجراءات الاختيار الفائقة التعقيد قادرة على إحباط المشاركة، فإن التقسيم بدقة على مراحل يوفّر مزيداً من الفرص لموازنة المصالح المختلفة. أما القواعد المعنية بفض النزاعات الداخلية فتساعد في خلق فرص جديدة لتبديد مخاوف الأعضاء الذين لم يحالفهم الحظ فيحبطون عزيمتهم من نقل الخلافات إلى المحاكم أو مغادرة الحزب أصلاً.

المربّع ١١: أسئلة عملية حول اختيار المرشحين

- ما هي الآلية التي تناسب النظام الانتخابي والروزنامة الانتخابية؟
- ما هو النظام الذي يناسب المعايير الثقافية؟
- ما هو النظام الذي يمثل القيم المنصوص عليها والخاصة بالحزب؟
- ما هي الآلية التي تحسن موازنة المصالح الداخلية المختلفة أو تتم فيها المنافسة بعدل ومساواة؟
- ما الذي يحمل قدراً أكبر من الأهمية: ترشيح من يدافع عن سياسة معينة أو مثال معين أو من يجذب شريحة أوسع من المناصرين؟
- في حال تم العمل ضمن ائتلاف، ما هو النظام الذي يضمن لكل مجموعة حصةً عادلة من المرشحين في مقاعد مهيّأة للفوز أو مواقع مضمونة؟
- في حال التزم الحزب بلائحة متوازنة، ما هو النظام الذي يتيح له تحقيق هذا الهدف؟
- ما هو النظام الذي يحفز أعضاء الحزب؟
- ما هو النظام الذي قد يساعد في زيادة الوعي العام والمشاركة في نشاطات الحزب؟
- ما هي التدابير الواقعية من الناحية اللوجستية؟
- ما بمقدور الحزب القيام به؟

تفيد القواعد والأحكام الخاصة بالاختيار في تقليص النزاعات ولكن شرط أن يحترمها المسؤولون عن الأحزاب. بالتالي، صحيح أنّ إقدام الأحزاب على التوصل إلى آليات تفسح مجالاً للشفافية والمساءلة والمشاركة في إجراءات اختيار المرشحين أمر على قدر لا يستهان به من الأهمية إلا أنه من الأوفق تصميم هذه الأنظمة في إطار ما يعتبر واقعياً بالنسبة إلى الحزب المعني. فمثلاً، إذا كان على المراكز الفرعية للحزب، وفقاً للأحكم الخاصة بالحزب، أن تؤدي دوراً حاسماً في إجراءات اختيار المرشحين هل هي تملك القدرة و/أو الموارد اللازمة لتنفيذ هذه المهام؟ في حال أتيح المجال أمام جميع الأعضاء للمشاركة مباشرةً في العملية أو وجب تسمية المرشحين من الأعضاء المسجلين، هل سجلات عضوية الحزب مصونة صيانة كافية لضمان نزاهة العملية؟ ما الذي يمكن للحزب منطقياً أن يتكبده؟ إن الهوة الكبيرة بين القواعد الخاصة بالحزب والممارسة الفعلية تجعل قواعد الحزب موضع سخرية بشكلٍ عام وتعيق شرعية الحزب.

إنّ تصميم و/أو إصلاح إجراءات اختيار المرشحين عملية قد تتطلب التزامات لتحسين سجلات العضوية، وبناء قدرة المراكز الفرعية، وتحصيل أي أموال إضافية مطلوبة. وفي وقت تبدو فيه الاستثمارات الكبيرة ضرورية لحمل المنظمة إلى نقطة يمكنها فيها تنفيذ إجراءات جديدة، من الممكن أن تختار الأحزاب إنجاز التغييرات في مراحل مختلفة. في حالاتٍ كهذه، قد تقوم الأحزاب بالموافقة على التغييرات التي تجريها على الإجراءات ولكنها تحدد تاريخاً لدخولها "حيّز التنفيذ" في وقتٍ محدد في المستقبل. من شأن التاريخ المحدد أن يحدّ من فرص المماطلة والتأجيل ولكنه يتيح للبنى الحزبية بعض الوقت للاستعداد للتنفيذ.

نظراً إلى هذه الاعتبارات المختلفة، ونظراً إلى تنوع الأنظمة الانتخابية التي تتنافس ضمنها الأحزاب، ما من طريقة فضلى يمكن الأحزاب من خلالها اختيار المرشحين. وبالفعل، كثيرة هي الأحزاب التي تبدّل قواعد الاختيار بما يتجاوب مع الضغوط المذكورة أعلاه.

المؤتمر الوطني الأفريقي (دولة جنوب أفريقيا)
The African National Congress (South Africa)

معلومات عامة

تاريخ الحزب باختصار. تأسّس المؤتمر الوطني الأفريقي في العام ١٩١٢، وقد تمثل الهدف الأساسي من قيامه في توحيد الأفارقة في نضالهم لاستعادة أرضهم وحريتهم. وفيما أرخت المملكة المتحدة قبضتها على دولة جنوب أفريقيا، لم يتوانَ المؤتمر الوطني الأفريقي عن متابعة الكفاح هذه المرة ضد حكومات جنوب أفريقيا الخاضعة لهيمنة البيض ونظام الفصل العنصري القمعي. واستمرّت المقاومة في الاستحصال على المزيد والمزيد من الزخم على مرّ العقود. مع حلول العام ١٩٦١، حُظرت أعمال المؤتمر الوطني الأفريقي. وبعد أن توصّل إلى نتيجة أقنعته أن المقاومة المسالمة وحدها لا تكفي لإحداث التغيير، لجأ المؤتمر الوطني الأفريقي إلى السلاح وأُجبر على ممارسة أعماله تحت غطاء السرّية. ومع ذلك، كافح للبقاء وأفلح في ذلك وسط حالات من الطوارئ والاضطهاد من قبل الدولة واحتجاز قادة الحركة ونفيهم. لما رفعت الحكومة الحظر أخيراً عن نشاطات المؤتمر في العام ١٩٩٠، بدأ تحوّله شيئاً فشيئاً إلى حزبٍ سياسي. وأسفرت المفاوضات عن تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية برئاسة قائد المؤتمر الوطني الأفريقي نلسون مانديلا. فاز الحزب بالانتخابات التشاركية الأولى في البلاد في العام ١٩٩٤ محققاً انتصاراً انتخابياً ساحقاً بعد أن ضمن ٦٠ بالمئة من الأصوات. واستمرّ في فرض سيطرته على سياسة جنوب أفريقيا في الانتخابات التالية. غنيّ عن القول إنّ المؤتمر الوطني الأفريقي مثّل عبر التاريخ حزباً من أحزاب اليسار.

تتعزّز المراكز الفرعية، التي تشكّل الوحدة التنظيمية الأساسية للحزب، من خلال المناطق والمقاطعات وصولا إلى المستوى الوطني. نظراً إلى الدور الفاعل الذي أدته رابطات النساء والشباب التابعة للحزب في النضال لأجل التحرير، لا عجب أن تستمرّ في فرض قوتها. (جدير بالذكر أنّ أشهر قادة الحزب بمن فيهم نلسون مانديلا ووالتر سيسولو كانوا من بين أوائل القادة التابعين لرابطة الشباب.) وخاض المؤتمر الوطني الأفريقي الانتخابات كجزء من تحالف ضمّ مؤتمر نقابات عمال جنوب أفريقيا، والحزب الشيوعي لجنوب أفريقيا، والمنظمة المدنية الوطنية لجنوب أفريقيا.

النظام الانتخابي في دولة جنوب أفريقيا. دولة جنوب أفريقيا جمهورية يمسك بزمامها الرئيس وهي مقسمة إلى تسع مقاطعات يرأسها الحكام. يتم انتخاب رئيس الجمهورية من قبل الجمعية الوطنية على أن يكون أحد الأعضاء فيها. يكون الرئيس عادةً هو قائد الحزب الأكبر ويترأس قائمة المرشحين عن الحزب. عند انتخابه كرئيس، يفقد الشخص حكماً مقعده ضمن عضوية الجمعية الوطنية. يمكن انتخاب الرئيس لولايتين ليس أكثر وفقاً لدستور البلاد.

تتألف الحكومة المنتخبة من ثلاث دوائر: دائرة وطنية، ودائرة إقليمية، وأخرى محلية. تضم الهيئة التشريعية الوطنية ذات المجلسين التشريعيين في صفوفها حالياً ٤٠٠ عضو من أعضاء الجمعية الوطنية و٩٠ عضواً من أعضاء المجلس الوطني للمقاطعات. وفي وقتٍ يُنتخب أعضاء الجمعية الوطنية فيه عبر الاقتراع العام، يتم انتخاب أعضاء المجلس الوطني للمقاطعات من قبل الهيئات التشريعية الإقليمية. ستركّز الحالة المدروسة هذه على كيفية إعداد اللوائح الخاصة بالمرشحين في الجمعية الوطنية.

يستخدم نظام التمثيل النسبي ذو اللوائح المغلقة لتحديد تركيبة الجمعية الوطنية. ومن المعلوم أن نصف المقاعد يُملأ على

لمحة مختصرة عن الحالة المدروسة

النظام الانتخابي
- التمثيل النسبي (اللوائح المغلقة)

المميزات الأساسية لآلية اختيار المرشحين
- تقوم المراكز الفرعية بتسمية المرشح.
- تنظم اجتماعات المندوبين على صعيد الوطن والمقاطعات وتقوم بالتصويت على اللوائح المصنفة بحسب شعبية المرشحين.
- منح كوتا للنساء بنسبة ٥٠ ٪ (على الأقل اسم واحد من أصل اسمين على اللائحة).
- آلية رسمية لتقييم أداء الأفراد المنتهية ولايتهم.
- آلية شاملة لتقديم الطعون عند كل مرحلة.

أساس لوائح الحزب الوطنية. ثم توزع المقاعد المئتان عبر البلاد مقاطعة تلو الأخرى. وإن التوزيع على المقاطعات، بحسب قرارات اللجنة الانتخابية، تتمّ مراجعته قبل كل انتخابات بحسب عدد الناخبين المسجلين. تجبر الأحزاب التي تخوض الانتخابات على أن تتقدم باللوائح الانتخابية في حين تعتبر اللوائح الوطنية اختيارية. في حال لم تقدم اللوائح الوطنية، تُملأ المقاعد الـ٤٠٠ من اللوائح الخاصة بالمقاطعات. يقوم المؤتمر الوطني الأفريقي عادة بتقديم اللائحة الوطنية واللوائح المطلوبة عن المقاطعات التسع. يدلي الناخبون بورقة اقتراع واحدة لمصلحة الحزب الذي يختارونه للانتخابات الوطنية.

إعداد لوائح المرشحين للجمعية الوطنية

أهلية المرشحين. تنصّ قواعد الاختيار الخاصة بالمؤتمر الوطني الأفريقي على بعض المعايير التي يتوجب على المرشحين الالتزام بها. على المرشحين أن:

- يكونوا أعضاءً من المؤتمر الوطني الأفريقي ذوي السمعة الجيدة مع سجل من الالتزامات والانخراط في الحركة الديمقراطية.
- يتمتعوا بالخبرة والتمرّس الضرورين للإقدام على مساهمة بنّاءة.
- يملكوا سجلاً قضائياً نظيفاً، من دون الأخذ بعين الاعتبار الجرائم السياسية المرتكبة قبل شهر نيسان (أبريل) من العام ١٩٩٤
- يملكوا تاريخاً نظيفاً التزموا فيه بالانضباط وابتعدوا عن الفساد والتدخل في الانقسامات أو خرق مدونة قواعد السلوك الخاصة بالحزب.

بالإضافة إلى ذلك، تنص المبادئ التوجيهية على أن تكون اللوائح بكاملها متوازنةً من حيث: الموقع الجغرافي، والنوع الجنسي، والعرق، والمكونات المختلفة الأخرى للتحالف. ومن المتطلبات الإضافية نذكر: مجموعة من الناس من أعمار متعددة وذوي مهارات مختلفة وأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة أو "الإمكانات المختلفة". ختاماً، لا بد من أن يستعد المرشحون للتخلي عن جميع الوظائف بهدف الانكباب على الأعمال البرلمانية والحزبية وتلك الخاصة بالدوائر الانتخابية. عبر التاريخ، اعتمد المؤتمر الوطني الأفريقي نظام الحصص النسبية أو الكوتا. تمثل الأمر بدايةً في ضرورة أن تصل امرأة واحدة من أصل ثلاثة مرشحين على اللائحة. وإثر المناقشات التي سعت إلى زيادة الحصص حتى خمسين بالمئة، تم بلوغ هذا الهدف في إطار إعداد اللوائح للانتخابات المحلية للعام ٢٠٠٥–٢٠٠٦. في شهر كانون الأول (ديسمبر) من العام ٢٠٠٧، تم تعديل قواعد التنظيم الخاصة بالحزب بحيث اعتبرت نسبة ٥٠٪ واختيار المرشحين بالتناوب من المتطلبات الأساسية.

الإجراءات الخاصة بالأعضاء المنتهية ولايتهم. في إطار الاستعداد للانتخابات المحلية في العام ٢٠٠٠، تمت مراجعة جميع رؤساء المجالس المحليين والحاليين لمساعدة الحزب في تحديد أي الممثلين المنتخبين يمارسون أعمالهم بمستوى أكبر من الفعالية. استناداً إلى تلك التجربة وعند الاستعداد لانتخابات العام ٢٠٠٤، أجريت عملية مشابهة لتقييم أداء أعضاء الجمعية الوطنية والهيئات التشريعية الإقليمية الذين يمسكون بالمناصب. اشتملت العملية على تقييم للذات يقوم به كل مشرّع وتقييمات لأداء المشرّع من قبل القيادة البرلمانية للحزب وأمانات السر الإقليمية أو الخاصة بالمقاطعات. جُمعت التقارير حول كل مشرّع في قاعدة خاصة بالبيانات وتمت مشاركة المعلومات مع المسؤولين عن الحزب ولجنة إعداد اللوائح الوطنية.

الخطوات الأساسية لإعداد اللوائح لانتخابات الجمعية الوطنية.

في ما يلي بعض الخطوات الأساسية للآلية التي اتبعها المؤتمر الأفريقي الوطني لوضع اللوائح الخاصة بانتخابات الجمعية الوطنية.

١. *تقوم اللجنة التنفيذية الوطنية باعتماد مبادئ توجيهية خاصة بعملية إعداد اللوائح وتعيّن لجنة إعداد اللوائح الوطنية* التي تتكون من خمسة إلى تسعة أشخاص لإدارة العملية. يُطلب إلى المراكز الفرعية للحزب، ومن خلال اتباع المبادئ التوجيهية، وضع لائحتين للجمعية الوطنية: الأولى للائحة الوطنية الخاصة بالحزب والأخرى للمقاعد الإقليمية في المنطقة.
٢. *تعقد المراكز الفرعية اجتماعات عامة للتسميات ولاختيار المندوبين لحضور المؤتمر الإقليمي لإعداد اللوائح.* وتقدم هذه التسميات إلى المراكز الإقليمية للحزب. يشارك أعضاء التحالف في هذه الاجتماعات كأعضاء من المؤتمر الوطني الأفريقي في المراكز الفرعية الخاصة بهم. لا بد للمرشحين أن يوفّروا سيرةً ذاتيةً مختصرة، وتعهّداً موقّعاً للالتزام بمدونات قواعد السلوك الخاصة بالمؤتمر الوطني الأفريقي والبرلمان ولقبول اللوائح النهائية كما صادقت عليها اللجنة التنفيذية الوطنية، وإجراءات إقالة أعضاء البرلمان بعد الانتخابات أو استبدالهم.

٣. *لجان إعداد اللوائح الإقليمية، التي تعيّنها اللجان التنفيذية الإقليمية، تدقق في التسميات وتقوم كل منها بصياغة لائحة موحّدة تخضع للطعون / المعارضة من هيئات الحزب.* وحدهم الأفراد الذين تتم تسميتهم من خمسة مراكز فرعية أو أكثر يظهرون على اللائحة الموحّدة.

٤. *يتم في خلال المؤتمرات المكرسة لإعداد اللوائح الإقليمية التصويت على اللوائح الموحّدة في المناطق المعنية واختيار المندوبين لمؤتمر إعداد اللوائح الإقليمية.* تمثل نسبة ٨٠ بالمئة من المندوبين المراكز الفرعية للحزب. أما نسبة العشرين بالمئة المتبقية فتوزع بين أصحاب المناصب في التحالف، وأعضاء اللجان التنفيذية الإقليمية والمناطقية. بناءً على النتيجة، تقوم لجان إعداد اللوائح الإقليمية بطلب اللوائح وترفقها بسير المرشحين الذاتية وتقدمها إلى لجنة إعداد اللوائح الوطنية.

٥. *تقوم لجنة إعداد اللوائح الوطنية بصياغة اللائحة الوطنية غير* النهائية عن طريق التدقيق في التسميات المطروحة من كافة الأقاليم وذلك لضمان أهلية المرشحين وانسجام اللوائح مع معايير الحزب. تدرج أسماء المرشحين بحسب شعبيتهم. وغالباً ما يكون الوزراء المنتهية ولاياتهم والمعاد ترشيحهم في المواقع العليا على اللوائح. بعد ذلك، تعطى المواقع المضمونة مباشرةً لنسبة ٢٥ بالمئة من كل لائحة إقليمية. أما المناصب المتبقية في كل لائحة إقليمية فيشغلها الأفراد الذين يحتلون المواقع المتقدمة في ١٥٠ بالمئة من كل لائحة إقليمية. (على سبيل المثال، في حال تطلبت لائحة إقليمية محددة ترشح حوالى ١٠٠ شخص، يمثل ١٥٠ بالمئة من الأفراد الذين تلقوا الدعم الأكبر نسبة ١٥٠ بالمئة.) لا تحدث التغييرات إلا عندما تدعو الحاجة إلى ضمان توافر معايير النوع الجنسي والمساواة وغير ذلك من أنواع التمثيل والخبرة. تصمّ اللوائح أيضاً بحيث تضمن على الأقل عودة ثلث الأعضاء المنتهية ولايتهم إلى المناصب.

٦. *ينعقد مؤتمر إعداد اللوائح الوطنية للتصويت على اللوائح الإقليمية والوطنية غير النهائية.* نذكر من بين المشاركين الأعضاء في اللجنة التنفيذية الوطنية، والأعضاء في اللجنة الموكلة إعداد اللوائح، ومندوبين من المقاطعات أو الأقاليم، ورابطتي النساء والشباب، والشركاء في التحالف. يتم تقديم اللائحة وتتم الموافقة على كل منصب من خلال التصويت. ولو سمح إلى المشاركين أن يتقدموا بتسميات أخرى، لا بد من التقدم باقتراح وتصويت بنسبة ٦٠ بالمئة للقيام بالتبديلات.

تقدم أيضا اللوائح الإقليمية الخاصة بالجمعية الوطنية وتلك الخاصة بالهيئة التشريعية الإقليمية ليوافق عليها المؤتمر. ولا تتغير هذه اللوائح إلا إذا فشلت المقاطعات بتلبية المعايير المنصوص عليها في الأحكام الخاصة بالحزب.

٧. *تخضع اللوائح المؤقتة بعد ذلك للطعون والشكاوى من قبل* هيئات المؤتمر الوطني الأفريقي ضمن مهلة محددة. وتحكم لجنة الطعون في أي دعاوى أو شكاوى من هذا القبيل.

٨. *تضع لجنة إعداد اللوائح الوطنية اللمسات الأخيرة على اللوائح.* كما سبق وأشرنا أعلاه، خاض المؤتمر الوطني الأفريقي الانتخابات في تحالف يضمّ مؤتمر نقابات عمال جنوب أفريقيا، والحزب الشيوعي لجنوب أفريقيا، والمنظمة المدنية الوطنية لجنوب أفريقيا. يشارك أعضاء التحالف عادةً في عملية جمع اللوائح من خلال المراكز الفرعية الخاصة بالمؤتمر الوطني الأفريقي (في مرحلة التسمية) ومن خلال المندوبين في لجان اللوائح وفي الاجتماعات على المستويين الإقليمي والوطني. على سبيل المثال، في إطار الاستعدادات للانتخابات المحلية في العام ١٩٩٦، تضمنت لجان اللوائح: ثلاثة ممثلين عن المؤتمر الوطني الأفريقي، ممثل واحد عن كل من مؤتمر نقابات عمال جنوب أفريقيا، والحزب الشيوعي لجنوب أفريقيا، ورابطتي الشباب والنساء، وممثلين اثنين عن المنظمة المدنية الوطنية لجنوب أفريقيا.

مواطن القوة والضعف في النظام الحالي. مع أنّ عملية إعداد اللوائح الخاصة بالحزب تخضع لإدارة وكالة مركزية تابعة للحزب، إلا أن الإجراءات تسمح بمشاركة المراكز الفرعية للحزب مشاركة فاعلة وشفافة، بما في ذلك في الفترات المحددة لتقديم الطعون والشكاوى عند كل مرحلة من مراحل العملية. بغية منع أي تأثير مفرط للقيادة المركزية للحزب على اللائحة النهائية للمرشحين، وضعت إجراءات وقائية تضمن مشاركة المندوبين من التحالف والمقاطعات في مرحلة الموافقة على اللائحة النهائية من خلال التصويت لكل مركز على حدة، كما تتضمن حكماً يسمح للمندوبين في مؤتمر اللوائح الوطنية باستبدال الأفراد. يتضمن المربع ١٢ وصفاً لبعض مميزات الآلية التي يعتمدها حزب جنوب أفريقي آخر بهدف المقارنة.

تتوافر مجموعة متنوعة من المستندات والإعلانات الصادرة عن الهيئات الحزبية أو أعضاء الحزب لإلقاء الضوء على بعض المناقشات الجارية ضمن المؤتمر الوطني الأفريقي حول القيادة وعمليات

اختيار المرشحين. في إطار الاستعداد للمؤتمر الوطني في العام ٢٠٠٢، أصدرت لجنة العمل الوطنية الخاصة بالحزب وثيقة مناقشة حملت عنوان "من خلال عين الإبرة" وهي ترسم التحديات الداخلية للحزب وفي الحكومة وتصف بعض مميزات القيادة المطلوبة لمواجهة هذه التحديات. (تضم لجنة العمل الوطنية الرئيس، ونائب الرئيس، والرئيس الوطني، والأمين العام، ونائب الأمين العام، وأمين الصندوق.)

وقد تمثل أحد التحديات في إطار اختيار المرشحين والقيادة في الحاجة إلى ضمان أن وحدهم أعضاء الحزب الطيّبي النية يشاركون في عملية اختيار المندوبين وتسميتهم. أما التحدي الآخر فتمثل في اختيار المندوبين "القادرين على التأثير بالآخرين، وفي الوقت نفسه القادرين على وزن الحجج المختلفة والعمل في ما يصب بمصلحة الحركة." هذا من جهة، أما من جهة أخرى، فتشير الورقة إلى أنّ "المندوبين ليسوا قطيعاً من الناخبين المرتبطين بشكل آلي ومن دون أي تفكير باللوائح وخاضعين للسوط... ففي وقتٍ يجدر فيه بالمندوبين أن يلتزموا بما يمليه عليهم التفويض الواسع الذي منحته لهم المجالس الفرعية أو المناطق أو الأقاليم، يتوقع من كل مندوب أن يقرر بنفسه انطلاقا من تقييمه لمصالح الحركة." تعبّر الورقة أيضاً عن المخاوف حيال الشركات التي "تحدّد أعضاء المؤتمر الوطني الأفريقي الذين يمكن الترويج لهم داخل هيئات المؤتمر الأفريقي الوطني وفي الحكومة فيحصلون على العقود بأي وسيلة متاحة. يتمّ هذا الأمر من خلال الشبكات الإعلامية لإضعاف الثقة بالقادة الآخرين أو حتى شراء بطاقات العضوية بهدف إقامة مراكز فرعية تنتمي إلى المؤتمر الوطني الأفريقي بالاسم فقط." تطلب الورقة إلى الأعضاء مناقشة أي تسميات محتملة بصراحة وعن طريق الإجراءات الرسمية.

المربّع ١٢: آلية إعداد اللوائح في حزب التحالف الديمقراطي

التحالف الديمقراطي هو حزب المعارضة الأكبر حجماً في دولة جنوب أفريقيا. وهو يملك اليوم خمسين مقعداً في الجمعية الوطنية. تنصّ قواعد التنظيم الفدرالية الخاصة بالحزب على أن يقدّم الحزب للجمعية الوطنية اللوائح الإقليمية فقط، وليس اللائحة الوطنية. تختلف عملية إعداد اللوائح الخاصة بالتحالف الديمقراطي عن عملية إعداد اللوائح المعتمدة لدى المؤتمر الأفريقي الوطني.

بموجب دستور العام ٢٠٠٢

بموجب دستور الحزب الصادر في العام ٢٠٠٢، أتيح المجال أمام المؤتمرات الإقليمية لتحديد قواعدها الخاصة لاختيار المرشحين للانتخابات الوطنية والإقليمية والمحلية. ولا بد من أن يوافق المجلس الفدرالي على قواعد التنظيم التي يضعها كل مؤتمر إقليمي على أن تتوافر فيها بعض الشروط التي تتضمن ما يلي:

- لا بد من أن يكون قائد الحزب الوطني واحداً من أفراد هيئة الاختيار الإقليمية.
- قبل التصنيف، يجب تحويل اللائحة الكاملة بأسماء المرشحين الطامحين إلى التسمية على المراكز الخاصة بلوائح الجمعية الوطنية إلى القائد الوطني. يملك القائد الحق في أن يبدي ملاحظاته إلى هيئة الاختيار ويعبر عن أي آراء يبديها حول المرشحين المحتملين.
- قامت هيئة الاختيار الإقليمية بتصنيف اللائحة ولكن كان عليها إبقاء بعض المراكز شاغرة لا سيما المراكز ٣، ٧، ١٤، ٢١ وكل مركز سابع بعد هذه المراكز.
- قدمت مسودة اللائحة بما فيها المراكز الشاغرة إلى القائد الذي يملك القدرة على ترقية المرشحين إلى المراكز الشاغرة على اللائحة. أياً يكن من أمر، لا يمكنه حذف أي مرشحين عن اللائحة.
- والأكثر من ذلك، يمكن لهيئة الاختيار، بتصويت من أكثرية الثلثين، أن تمارس حق الفيتو على أي قرار يتخذه القائد.

بموجب أحكام التسمية للعام ٢٠٠٧ ودستور العام ٢٠٠٤

بموجب القواعد الأحدث عهداً، يعتمد المجلس الفدرالي الخاص بالحزب إجراءات تهدف إلى اختيار المرشحين. وتشرف على إجراءات الاختيار لجنة فدرالية خاصة بانتخاب المرشحين، تضمّ رئيس المجلس الفدرالي، ورئيس اللجنة القانونية الفدرالية، والمسؤول التنفيذي الأول، وممثل الحزب في لجنة الانتخابات المستقلة التابعة لدولة جنوب أفريقيا، وممثل عن جمعية مستشاري التحالف الديمقراطي.

- يتم انتخاب المجامع الانتخابية على مستوى الأقاليم وهي مكلفة بإجراء المقابلات مع كافة المرشحين الطامحين (الذين يسميهم العدد الأدنى من الأعضاء الأفراد)
- ثم تقوم المجامع الانتخابية بانتخاب مجموعات من المرشحين تتم الموافقة عليهم ويبلغ عددهم ضعف عدد المقاعد المستهدفة. لا يمكن لأعضاء المجامع الانتخابية أن يصوتوا لمجموعات إذا لم يحضروا جميع المقابلات التي أجريت مع المرشحين المعنيين إلا في حال قررت اللجنة الفدرالية الخاصة بانتخاب المرشحين عدم التقيد بهذا الشرط.
- تقوم لجان الاختيار على المستوى الإقليمي (التي يقوم بتشكيلها القادة الإقليميون بعد موافقة القادة الفدراليين) بإجراء المقابلات وتقييم المرشحين الذين تمت الموافقة عليهم ومن ثم تصنيفهم. كما ويمكن للقادة الوطنيين والإقليميين مقابلة لجان الاختيار قبل تصنيف المرشحين.
- تقوم اللجنة التنفيذية على المستوى الإقليمي بمراجعة اللوائح التي أعدّتها لجان الاختيار ومن خلال تصويت أكثرية الثلثين تنقل الأفراد إلى مركز أعلى أو أدنى على اللائحة أو تضيف آخرين لم يتم إدخالهم في مجموعة المرشحين الذين تمت الموافقة عليهم وذلك بهدف ضمان لائحة متوازنة من حيث المهارات، أو النوع الجنسي، أو العرق، أو بهدف التعويض على المرشحين الذين "غُبنوا بسبب المصالح الطائفية". أياً يكن من أمر، لا يمكن أن يتخطى عدد الأشخاص الذين تتم ترقيتهم أو إدخالهم نسبة العشرة بالمئة أو مرشح واحد (أي من الرقمين كان الأكبر).
- تتم إعادة اللائحة بعد تصنيف الأعضاء فيها إلى المجمع الانتخابي لمزيد من المراجعة والتعليقات. ولا بد للجنة التنفيذية أن تأخذ بعين الاعتبار أي مخاوف تبديها الهيئة الانتخابية أو أي تعليقات تقوم بها ويمكنها أن تأتي بمزيد من التغييرات بحسب الحاجة ولكن ضمن الحدود المحددة أعلاه قبل وضع اللمسات الأخيرة على اللائحة.

حزب المحافظين (المملكة المتحدة)
The Conservative Party (United Kingdom)

معلومات عامة

تاريخ الحزب باختصار. تعود جذور حزب المحافظين إلى الحزب التوري الذي كان ناشطاً في الحياة السياسية البريطانية بين أواخر القرن السابع عشر وأواسط القرن التاسع عشر. إلا أن مصطلح "المحافظين" استُخدم للمرة الأولى على نطاقٍ واسعٍ في الثلاثينات من القرن التاسع عشر في حين أنشئ المقر العام الخاص بحزب المحافظين في العام ١٨٣٢. أما مواقف الحزب الإيديولوجية فهي يمينية.

منذ العام ١٨٨٥، فاز حزب المحافظين بأصوات الأكثرية في الانتخابات العامة في المملكة المتحدة. وكان خصوم الحزب قد حصلوا على الأكثرية ست مرات منذ العام ١٩٠٠: الليبيراليون من ١٩٠٦ حتى ١٩١٠، والعمال من ١٩٤٥ حتى ١٩٥٠، ومن ١٩٦٦ حتى ١٩٧٠، ومن ١٩٩٧ حتى ٢٠٠١ ومن ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥ ومن ٢٠٠٥ حتى الآن. ابتداءً من العام ١٩٧٩، فاز المحافظون بأربع دورات انتخابية عامة متتالية (١٩٧٩، ١٩٨٣، ١٩٨٧ و١٩٩٢) ولكن في نهاية الأمر مني الحزب بخسارة انتخابية فادحة في العام ١٩٩٧. على مر السنوات العشر الماضية، مرّ المحافظون في عملية دراسة للذات وخضعوا للتغيير. فسعى الحزب إلى معالجة الانقسامات الداخلية وإصلاح بنيته وإعادة إحيائها وتوسيع آفاق جاذبيته. في شهر كانون الأول (ديسمبر) من العام ٢٠٠٥، انتخب الحزب دايفيد كاميرون، نائب البرلمان عن بلدة ويتني، في مقاطعة أوكسفوردشاير، قائداً جديداً له. وقد نظم برنامج حملة يهدف إلى إصلاح الحزب على الصعيد الداخلي بشكل مستمر وجذري.

يتكوّن الحزب من ثلاثة عناصر أساسية، الحزب البرلماني ويضم أعضاء البرلمان المحافظين، والمؤتمر الوطني، ومنظمة الأعضاء لمنظمات الدوائر الانتخابية (تنظم على طول الخطوط الجغرافية نفسها كحدود الدوائر الانتخابية)؛ والمكتب المركزي للمحافظين، وهو الفرع المتخصص في الحزب الذي يدير مقره العام ويوفّر خدمات متنوّعة للحزب بالكامل، بما في ذلك إنتاج اللوائح الخاصة بالمرشحين الذين تمت الموافقة عليهم. وفقاً للموقع الإلكتروني الخاص بالحزب، "إن مجلس الإدارة (الخاص بالحزب) يمثل الهيئة المعنية باتخاذ القرارات النهائية الخاصة بحزب المحافظين. وهو مسؤول عن المسائل العملية بما فيها جمع الأموال والعضوية والمرشحين. وهو يعقد اجتماعاته مرةً في الشهر ويعمل عن كثب مع المكتب المركزي للمحافظين، والممثلين المنتخبين، والمنتسبين طوعاً." يضمّ المجلس ممثلين عن العناصر الثلاثة الأساسية للحزب.

الانتخابات لبرلمان وستمنستر. يتألف برلمان المملكة المتحدة، المعروف بوستمنستر، من مجلسين تشريعيين، وهو يضمّ مجلس اللوردات ومجلس العموم. تركز الحالة المدروسة هذه على إجراءات اختيار المرشحين لمجلس العموم. ويتم انتخاب أعضائه الذين يبلغ عددهم ٦٤٦ مباشرةً باعتماد نظام الفائز الأول بأكثرية الأصوات. يخدم أعضاء مجلس العموم لمدة خمس سنوات. مهما يكن، تتم الدعوة إلى الانتخابات عند حلّ البرلمان، وهذا التوقيت تحديداً رهن برئيس الوزراء الحاكم وبالتالي قد يخدم المصالح السياسية. (يحل الملك البرلمان بناءً على طلب رئيس الوزراء.)

في العصر الحديث، تناوب حزب المحافظين وحزب العمال على الحكم وقد أمسكا في كل عهد بكامل المقاعد ما عدا أقلية صغيرة في مجلس العموم. منذ السبعينات من القرن العشرين، زادت أحزاب أخرى حصتها من المقاعد في وستمنستر. وقد تضمنت هذه المقاعد الديمقراطيين الليبيراليين الذين فازوا بـ٦٢ مقعداً في انتخابات العام ٢٠٠٥ وأحزاب إقليمية أخرى كحزب الإتحاديين الديمقراطيين وحزب بليد سيمرو والحزب الوطني الإسكتلندي وحزب شين فين.

ويعتبر مفهوم المقاعد المضمونة والمستهدفة مهماً بالنسبة إلى انتخابات برلمان وستمنستر. غني عن القول إنّ الدوائر الانتخابية بمعظمها مقاعد مضمونة لحزب واحد ومقاعد لا أمل منها لآخر في حين أن المقاعد الهامشية أو المستهدفة هي ساحات انتخابية يتم التنازع عليها ويأمل أحد الأحزاب في الفوز بها. فبقدر ما يكون

لمحة مختصرة عن الحالة المدروسة

النظام الانتخابي

- نظام الفائز الأول بأكثرية الأصوات

الميزات الأساسية لآلية اختيار المرشحين

- تختار المراكز الفرعية من لائحة مركزية للمرشحين الموافق عليهم مسبقاً علما أنه يتم استكمالها بشكل دوري (عملية التقييم المسبق تمزج بالتدريب)
- تستند اجتماعات الاختيار على المستوى المراكز الفرعية إلى نظام الصوت الواحد للناخب الواحد
- تجارب حديثة اعتمدت على وسائل تهدف إلى زيادة عدد النساء والمرشحين من الأقليات الإثنية الذين يتم اختيارهم لخوض المعركة في الدوائر الانتخابية "المضمونة" و"المستهدفة"

المقعد مضموناً بقدر ما تكون التسمية موضع تنافس ذلك أنّ انتخاب المرشحين لوستمنستر مضمون بصورة أو بأخرى. وفقاً لإحدى الدراسات، تجذب مقاعد المحافظين "المضمونة" بين ٢٠٠ و٣٠٠ مرشح، فيما تجذب المقاعد الهامشية ما بين ٥٠ إلى ١٠٠ في حين لا يكترث بالمقاعد التي "لا أمل في الفوز بها" إلا ١٥ إلى ٣٠ مرشحاً.

آلية اختيار المرشحين من منظور تاريخي. أثبتت التجارب عبر التاريخ، أنه ولو أقدم المقر العام لحزب المحافظين على تحديد القواعد والإجراءات الخاصة باختيار المرشحين، كان يُسمح للمسؤولين عن الحزب أو الأعضاء على مستوى الدوائر الانتخابية بالإدلاء برأيهم المرجح عند الاختيار النهائي للمرشح عن دائرتهم. وقد انتهج المحافظون طوال عقود مضت، أسوةً بالأحزاب الكبرى في المملكة المتحدة، المقاربة الأساسية نفسها لاختيار المرشحين: تعدّ الوحدة المركزية للحزب "اللوائح المتفق عليها" للمرشحين الذين تمت غربلتهم مسبقاً وتُشجع الجمعيات الخاصة بالدوائر الانتخابية أو يُطلب إليها اختيار مرشحيها منها.

يقوم مجلس الحزب بتعيين لجنة للمرشحين تعمل على إدارة عملية الغربلة على المستوى الوطني. وتتضمن مسؤولياتها وضع لوائح متفق عليها. فضلاً عن ذلك، تشكل الجمعية الخاصة بكل دائرة انتخابية لجنة اختيار تكلف بإعداد لائحة نهائية أولية للدائرة الانتخابية التي تعمل في إطارها. تضمّ لجنة الاختيار عادةً مسؤولين من الجمعية وممثلين عن النساء والشباب وغير ذلك من الجماعات المنتسبة. بناءً على اقتراحات لجنة الاختيار، تصوّت الجمعية الخاصة بكل دائرة انتخابية لاختيار مرشحها.

مع مرور الوقت، حدثت تغييرات، من بين أمور أخرى، في إجراءات إعادة اختيار الأعضاء المنتهية ولايتهم، ومتطلبات ضمان موقع على اللائحة التي تتم الموافقة عليها، وقدرات المركز الرئيسي للحزب المتمثلة في إلغاء أو التأثير على خيارات الجمعيات الخاصة بالدوائر الانتخابية وهيئة المشاركين في اختيار المرشحين على مستوى الدائرة الانتخابية. فعلى سبيل المثال، في العام ٢٠٠٥، اقترح رئيس الحزب تبسيط الأحكام الدستورية المرتبطة بعملية اختيار المرشحين وذلك لإتاحة قدر أكبر من المرونة في تكييف الإجراءات المعتمدة. تعترف قواعد التنظيم الجديدة بحق الجمعيات في اختيار مرشحيها ولكنها تشترط عليها القيام بذلك بما يتوافق والمبادئ التوجيهية التي وضعها مجلس إدارة الحزب. إضافةً إلى ذلك، اقترح رئيس الحزب أن يُمنح مجلس الحزب سلطة تجنب تسمية مرشح "في حال كان ترشيحه معارضاً لما هو في مصلحة الحزب" وتعليق أو إبعاد أي مرشح يرد اسمه في اللوائح المتفق عليها.

في الإطار نفسه، وإلى حين توسيع هيئة الاختيار لتشمل الأعضاء العاديين، صوّتت المجالس التنفيذية التابعة للجمعيات الخاصة بالدوائر الانتخابية، عن طريق استخدام التصويت على عدة دورات (حتى حصول أحد المرشحين على الأكثرية) ومن ثم أصدرت توصيةً لدعم المرشح في الاجتماع العام لأعضاء الجمعية بهدف إعلان التأييد الرسمي له. (المجالس التنفيذية هي الهيئات الحاكمة الخاصة بالجمعيات الخاصة بالدوائر الانتخابية. وهي تضمّ عادةً ممثلين عن لجان الدائرة، ولجان النساء وغير ذلك من الهيئات الحزبية أو المجموعات المنتسبة. يتراوح عدد هؤلاء من حوالى ٦٠ إلى ٢٠٠ فرد أو أكثر، حسب الدائرة الانتخابية.) وفي وقتٍ كان للمجالس التنفيذية خيار يقضي بطرح إسمي المرشحين الذين تم اختيارهما أمام الاجتماع العام للتصويت النهائي، كما كان من الممكن نظرياً للأعضاء الحاضرين في الاجتماع العام رفض إعلان تأييدهم للشخص الذي أوصى به المجلس التنفيذي، إلا أنّه نادراً ما كانت تستخدم أي من هاتين الطريقتين (Denver 1988).

مهما يكن من أمر، لا يزال النظام الأساسي للوائح المتفق عليها الذي وضعته الوحدة المركزية للحزب عنصراً رئيسياً من عناصر الآلية المعتمدة. تتيح المقاربة لكبار المسؤولين في الحزب الحائزين على احترام الأعضاء استبعاد المرشحين غير المناسبين كما بإمكانهم في المقابل تشجيع المرشحين الواعدين على إعادة تقديم طلبات ترشيح في فترة لاحقة. جدير بالذكر أنّ بعض المرشحين لا يضمن موقعاً له على اللائحة المتفق عليها إلا عند المحاولة الثانية أو الثالثة. وبما أن الدعوة إلى الانتخابات يمكن أن تلتمس في أي وقت، فإن غربلة اللوائح المتفق عليها في وقتٍ مسبق وعملية اختيار المرشحين تتمّان على أساس دوري. في بعض الحالات، يتم اختيار المرشحين قبل سنوات على إجراء الانتخابات التالية. غير أنه يتم إعادة تغذية اللوائح المتفق عليها بشكلٍ منتظم وهي تتضمن عادة أسماءً يتجاوز عددها عدد المقاعد المتوافرة، فيبقى بذلك الخيار مفتوحاً أمام الجمعيات الخاصة بالدوائر الانتخابية.

الإصلاحات الحديثة. قبل أيام على انتخابه قائداً للحزب، أعلن دايفيد كاميرون عن تغييرات جذرية تهدف إلى زيادة عدد المشرّعين المحافظين من النساء والأقليات السود أو غير ذلك من الأقليات الإثنية. وقد اشتملت التغييرات على إدخال قائمة تحمل الأولوية من المرشحين "الأفضل والألمع" يكون النصف من بينهم من النساء و١٠٪ من الأقليات الإثنية. وكان من المتوقع أن تقدم الجمعيات الخاصة بالدوائر الانتخابية المحافظة والمستهدفة على اختيار المرشحين من هذه اللائحة. ثانياً، تقرر توسيع المشاركة في عملية

الاختيار حتى تشمل أفراداً من خارج الحزب. وصار بإمكان الجمعيات الخاصة بالدوائر أن تختار ما بين إنشاء هيئة المجتمع المحلي للتداول بمواطن القوة النسبية لكل مرشح أو أن تعتمد على الانتخابات الأولية (المفتوحة أو المغلقة) للقيام بالخيارات النهائية. وما كانت التغييرات الخاصة باختيار المرشحين أكثر من عنصر واحد في جهدٍ أكبر لإعادة تجديد الحزب. إضافةً إلى ذلك، بذل الحزب جهوداً كثيرة لتوسيع الدعم للحزب في الجزء الشمالي من إنكلترا ولتعزيز مشاركة الجمهور في عمليات صياغة السياسات.

الإجراءات الحالية لاختيار المرشحين لوستمنستر

أهلية المرشح. لا تنص قواعد التنظيم الحزبية بشكلٍ رسمي على المعايير الخاصة بأهلية المرشحين. إلاّ أنّ المنشورات الحديثة الصادرة عن الحزب ("كيف تصبح نائباً محافظاً في البرلمان"، مثلاً) تحدّد سبعة مؤهلات أساسية توصل أنجح المرشحين وأعضاء البرلمان وأكثرهم فعالية. وهي:

- مهارات التواصل؛
- الفكر (ليس بالضرورة أن يعني ذلك التدريب الأكاديمي)؛
- القدرة على التقرّب من الناس؛
- مهارات تنظيم الحملات؛
- مهارات القيادة والتحفيز؛
- المرونة والدينامية؛
- الإيمان الراسخ (بالمعتقدات والقيم الجوهرية).

الإجراءات الخاصة بالأعضاء المنتهية ولايتهم. وفقاً لإحدى الدراسات، وحتى أواخر السبعينات من القرن العشرين، دعمت إجراءات الاختيار المعتمدة لدى جميع الأحزاب في المملكة المتحدة إمكانية إعادة تنصيب عضو البرلمان بمجرد أنه أبدى رغبة في البقاء (Denver 1988). بعد ذلك طرح قرار بهذا الشأن أمام الاجتماع العام للجمعية الخاصة بالدائرة الانتخابية وتمت الموافقة عليه بشبه إجماع. لكن وفقاً لقواعد تنظيم الحزب الصادرة في العام ٢٠٠٢، يتعيّن على الأعضاء الحاليين تقديم طلب خطي للمجلس التنفيذي التابع للجمعية الخاصة بدائرتهم الانتخابية. وفي حال رفض المجلس التنفيذي طلبهم، يحق لهم المطالبة بالتصويت عبر البريد لكامل الأعضاء أو إضافة اسمهم إلى القائمة النهائية التي يضعها المجلس التنفيذي.

في العام ٢٠٠٥، اقترح رئيس الحزب إدخال قواعد تنصّ على إدراج كل أعضاء البرلمان الذين يحظون بدعم المسؤول عن انضباط الحزب المحافظ بشكل مباشر ضمن اللوائح المتفق عليها (يسهر المسؤول عن انضباط الحزب على انضباط الحزب في البرلمان. فيحظى بالتالي أعضاء البرلمان الذين تتوافر فيهم شروط الانضباط الخاصة بالحزب "بدعم المسؤول عن انضباط الحزب"). في الحالات التي يفقد فيها عضو البرلمان الحالي صفة المسؤول عن الانضباط، تبحث لجنة المرشحين في ما إذا كان هؤلاء سيبقون على اللائحة المتفق عليها. الخطوات الأساسية.

١. *ينشئ مجلس الحزب لجنة المرشحين تكون مسؤولةً عن إعداد الإجراءات ووضع اللوائح التي تتم الموافقة عليها.*
٢. *يقوم الأفراد المهتمون بملء الطلبات المكتملة ويقدّمونها للمكتب المركزي لحزب المحافظين.* يورد المرشحون على الطلب معلومات حول خبراتهم المختلفة ويسجلون أسماء أوصيائهم. كخطوة أولى، وقبل ملء الطلب، تتم دعوة الأفراد للقاء المسؤولين عن الأحزاب القادرين على مناقشة خياراتهم.
٣. *تقوم لجنة المرشحين بمراجعة الطلبات وتتحقق أكثر من خلفية المرشحين.* تتم دعوة المرشحين المختارين للمثول أمام مجلس التقييم البرلماني.
٤. *يجري تقييم المرشحين المختارين في اجتماع لمجلس التقييم البرلماني يمتدّ النهار بطوله.* يتعيّن على كل مرشح تتم دعوته للمثول أمام مجلس التقييم البرلماني دفع رسم قدره ٢٥٠ جنيه إسترليني.
٥. *تدرج أسماء المرشحين الذين ينجحون في التقييم على لائحة المرشحين البرلمانيين المتفق عليها.* يشير الحزب إلى أنه "لا ينجح الجميع من المرة الأولى، فبعضهم بحاجة إلى التدريب أو المزيد من الخبرة قبل المحاولة ثانيةً. وعلى نحوٍ مشابه، قد نقرّر في بعض الأحيان أنّ هذا الشخص غير مؤهل للترشّح."
٦. *يمكن لأعضاء اللائحة المتفق عليها أن يتقدموا بطلب للحصول على شهادة الأولوية، فيصبحون بالتالي مؤهلين للتقدم بطلبات للترشح لمقاعد يشغلها حزب المحافظين أو ينوي إشغالها.* يقوم كبار المسؤولين في الحزب وأعضاء البرلمان بمقابلة المرشحين وتقييمهم مستندين إلى مجموعة من الكفاءات والمعايير. يشترط الحزب أن تتضمن لائحة الأولويات ما لا يقل عن ٥٠ بالمئة من النساء و١٠ بالمئة من الأقليات الإثنية.
٧. *تفتح لجان اختيار المرشحين المعينة من قبل المجالس التنفيذية التابعة للدوائر الانتخابية باب تقديم الطلبات لاختيار المرشحين.* يُبلّغ الأعضاء المدرجة أسماؤهم على اللائحة المتفق عليها من قبل المكتب المركزي للمناصب الشاغرة التابع لحزب

المحافظين حتى يتقدموا بطلباتهم إلى الجمعيات الخاصة بالدوائر الانتخابية عن طريق لجانهم المعنية باختيار المرشحين. يتقدم بعض المرشحين بالطلبات لأكثر من جمعية واحدة.

٨. *تقوم لجان اختيار المرشحين بدراسة الطلبات*، وتدعو أفضل المرشحين للمقابلة ثم تعدّ قائمة نهائية أولية تتألف من ثلاثة مرشحين على الأقل تعرضها على المجلس التنفيذي الخاص بالدائرة الانتخابية.

٩. *يقوم المجلس التنفيذي الخاص بالدائرة الانتخابية بمقابلة الأفراد الواردة أسماؤهم على اللائحة النهائية الأولية ويعدّ لائحة نهائية تُطرح للتصويت*. بموجب قواعد التنظيم الجديدة التي أدخلها دايفيد كاميرون في الدوائر الانتخابية التابعة للمحافظين أو الدوائر المستهدفة، يتعيّن على الجمعيات أن تختار ما بين تشكيل لجنة من أصحاب المصالح المحليين الذين يجرون المقابلات ويتشاركون وجهات النظر حول مواطن القوة النسبية لكل مرشح قبل إعداد اللائحة النهائية، أو فتح باب التصويت على اللائحة النهائية أمام جميع الناخبين المسجلين في مناطقها.

١٠. *تطرح اللائحة النهائية بالمرشحين للتصويت خلال اجتماع خاص للدائرة الانتخابية*. تختلف هيئة الاختيار في هذه المرحلة النهائية من جمعية إلى أخرى. وفي وقتٍ تكون قد تمّت فيه استشارة هيئات المجتمع المحلي عند إعداد اللائحة النهائية يمكن للمسؤولين التنفيذيين التابعين للدائرة الانتخابية أن يطرحوا اللائحة النهائية للتصويت أمام الأعضاء في اجتماع خاص. في حال لم يحصل ذلك، لا بد عليهم من أن يختاروا بين تصويت مفتوح أمام الأفراد المسجلين كداعمين لحزب المحافظين (ولو لم يكونوا من أعضاء الحزب) أو أي ناخب مسجل اسمه في الدائرة الانتخابية. وكان كل مرشح، إلى حين طرأت التغييرات الحديثة، يقدّم قبل عملية التصويت عرضاً مختصراً ويجيب على أسئلة الحضور. أما الآن، فيتولى محاور معين طرح الأسئلة على المرشحين كما يمكنه أيضاً أن يتلقى الأسئلة التي يطرحها الحاضرون. قبل موعد الاجتماع، يتم إرسال كل مرشح للقاء السكان في شوارع معينة. تتضمّن المقابلات أسئلةً حول خبرات المرشحين وهم يطوفون المنطقة التماساً للأصوات وذلك بغية تزويد هيئة الاختيار ببعض المؤشرات حول كيفية مقاربتهم العمل في الدوائر الانتخابية.

أثر الإصلاحات الحديثة. أثارت التغييرات الأخيرة التي خضعت لها عملية اختيار المرشحين الشكوك والجدال. وقد أبدى المعارضون مخاوف كثيرة حول ما إذا كان نظام لائحة الأولويات يمثّل تدخلاً في غير محلّه للمقر العام للحزب ويعزّز فكرة اختيار المرشحين على أساس النوع الجنسي والإثنية بدلاً من المؤهلات. في شهر كانون الثاني (يناير) من العام ٢٠٠٧، أعلن قائد الحزب عن التغييرات التي تتيح للجميع على اللائحة المتفق عليها الترشّح لأي مقعد، إثر المخاوف من أن تكون لائحة الأولويات تضمّ "الكثير من المغامرين الغرباء الطامعين بالمناصب السياسية والمحامين من لندن". أما الهدف من التغيير فتمثّل في تسهيل الأمر على الجمعيات في اختيار المرشحين ذوي العلاقات القوية بمناطقهم وتهدئة غضب الأفراد المدرجة أسماؤهم على اللائحة الذين لم يحصلوا على شهادة الأولوية. أما المجموعة التالية من التغييرات فمنحت الدوائر الانتخابية خيارين اثنين. أولاً، وكجزء من "الحدث الكبير"، يمكن لكل عضو الحصول على أربع أصوات – اثنين للرجال واثنين للنساء – وذلك للتوصل إلى لائحة نهائية من أربعة أشخاص، نصفهم من النساء. بعد ذلك، يقوم المسؤولون التنفيذيون بمقابلات طويلة لاختيار المرشح النهائي. بموجب الخيار الثاني، يمكن لأي شخص على السجل الانتخابي في الدائرة الانتخابية التصويت على قائمة نهائية بالأفراد الذين لم يفترض فيهم مراعاة متطلّبات النوع الجنسي. أما الإصلاحات التالية فتطلّبت توازناً بين الجنسين بنسبة ٥٠ بالمئة بين الأفراد الذين يتم اختيارهم في كل مرحلة من العملية، بغض النظر عن المقاربة التي تختارها الدائرة الانتخابية. (يمكن أن تختار الدوائر الانتخابية مقابلة المرشحين من ذوي الأولوية أو فتح باب الاختيار لجميع من هم على اللائحة المتفق عليها. كما ويمكن الاختيار بين "الحدث الكبير" أو الانتخابات الأولية المفتوحة.)

من جهتهم، يعتبر أنصار هذا التغيير أنه رغم بعض المشاكل، لم تثبت هذه السياسة عن فعاليتها في زيادة عدد النساء اللواتي تم اختيارهن وأدرجت أسماؤهن في اللوائح النهائية فحسب بل ساعدت أيضاً في توسيع نسبة الإقبال على الحزب. وفي إحدى المقالات الصحفية، لاحظت آن جنكين، أمينة صندوق مبادرة "النساء للفوز" (Women2Win) أن "العملية بكاملها تثبت تغيّر وجهات نظر كل من دايفيد كاميرون وحزب المحافظين. فاقتراع واحد هذا الأسبوع أعطى المحافظين ١٢ نقطة تقدموا فيها على حزب العمال بفضل أصوات الناخبات" (Express on Sunday, November 12, 2006).

مع حلول شهر كانون الثاني (يناير) من العام ٢٠٠٧، سميت النساء لنسبة ٤٣ من أصل ١٠٧ من المقاعد المعدّة للفوز. ولكن، وحدها ثلاث من بين الجمعيات الست والتسعين الأولى المكلفة باختيار المرشحين اختارت الأفراد من الأقليات الإثنية. وقد أفاد نائب رئيس

المربّع ١٣: مبادرة "النساء للفوز" Women2Win التي أطلقها حزب المحافظين

إن حزب المحافظين هو الحزب الوحيد في المملكة المتحدة الذي أوصل رئيسة وزراء امرأة إلى الحكم (هي مارغريت تاتشر). مهما يكن، ولو كان للنساء دور ناشط على كافة المستويات في الحزب، إلا أن تمثيلهنّ في الحزب البرلماني المحافظ بقي متدنياً.

تاريخياً، رفض الحزب العمل الإيجابي، واعتبر أنّ الاختيار يجب أن يتمّ على أساس معايير الأهلية. مهما يكن من أمر، دعم الحزب إقرار قانون التمييز على أساس الجنس (للمرشحين للانتخابات)، وهو تشريع أدخله حزب العمال وهو يسمح، ولكن لا يشترط، اعتماد الأحزاب لإجراءات التمييز الإيجابية عند اختيار المرشحين.

في العام ٢٠٠٥، أقدمت مجموعة من أعضاء حزب المحافظين من الرجال والنساء على إطلاق مبادرة "النساء للفوز" وهي مبادرة ترمي إلى: "زيادة عدد أعضاء البرلمان من النساء المحافظات، عن طريق تنظيم الحملات لجعل المزيد من النساء يفزن بالتسميات للمقاعد المهيّأة للفوز وتلك التي يشغلها الحزب التوري، وعن طريق الدعوة إلى أي إصلاحات إيجابية وجذرية لإجراءات اختيار المرشحين للبرلمان في حزب المحافظين عدا اعتماد اللوائح النهائية المؤلفة حصراً من النساء، وعن طريق حشد الدعم وإسداء النصح أيضاً للنساء من حزب المحافظين الراغبات في دخول البرلمان." بعد مضيّ أسابيع قليلة على إطلاق مبادرة "النساء للفوز" تم انتخاب دايفيد كاميرون قائداً للحزب وتمّ الإعلان عن إجراءات جديدة لاختيار المرشحين.

تؤدي حملة "النساء للفوز" دوراً ناشطاً في استقطاب الأعضاء من النساء وتوفير التدريب لهنّ والإرشاد والدعم الذي يحتجن إليه للنجاح داخل الحزب. ففي الواقع، بين كانون الثاني (يناير) وأيار (مايو) من العام ٢٠٠٦ نظمت المبادرة حلقات دراسية متجولة في شوارع لندن، وبرمنغهام، ومانشستر، واستقطبت ١٠٠ امرأة ممن لا يتمتعن بالخبرات السياسية السابقة وشجعتهن على الترشح أو العمل على تأدية أي أدوار أخرى هامة في الحزب (كمستشارات في السياسة مثلاً). وكان العدد الأكبر من المرشحات اللواتي تم اختيارهن إلى ذلك الحين قد استفدن من دعم مبادرة "النساء للفوز".

يمثل التواصل مع النساء بالنسبة إلى مبادرة "النساء للفوز" جزءاً من استراتيجية تؤدي إلى تحقيق الفوز في الانتخابات. وقد جاء في الموقع الإلكتروني الخاص بالمنظمة:

"لطالما كان حزب المحافظين حزب المرأة الناخبة، وإن الانتخابات التي فزنا بها منذ الحرب وحتى الآن قامت على أساس القيادة بين الناخبات من النساء.. علينا ومن دون شك أن نستعيد أصوات النساء وإن الفشل المستمر في تحقيق ذلك يعني هزيمةً انتخابيةً مستمرةً... فنحن سنتمكن من زيادة الدعم الانتخابي زيادة ملحوظة في حال:

- انتهجنا مقاربةً تضمن أن يعكس تنوع مرشحينا للمقاعد المرشحة للفوز، من حيث نوعهم الجنسي وإثنيتهم، وجه بريطانيا الحديث.
- أعدنا محورة جدول الأعمال الخاص بسياساتنا حول الأمور التي تهمّ الناس اليوم – الصحة، والتربية، ورعاية الأطفال والعجزة، ومكافحة الجرائم.
- اعتمدنا لهجة بنّاءة وإيجابية أكثر في المعارضة وأقل مواجهة وعدائية."

(لمزيد من المعلومات، يمكن زيارة الموقع الإلكتروني www.women2win.com)

المرشحين في ذلك الحين بما يلي: "ساهمت تسمية المرشحين الحائزين على الأولوية ومراجعة إجراءات الدائرة الانتخابية في زيادة عدد النساء والأقليات الإثنية وسود البشرة الذين يتم اختيارهم في المقاعد التي يشغلها حزب المحافظين أو ينوي إشغالها. يؤسفني أن يكون الأمر صعباً على الرجال الأوفياء والعاملين بكد المدرجة أسماؤهم على لائحة المرشحين ولكنهم ليسوا في لائحة الأولويات. إلا أننا أحرزنا بعض التقدّم من دون اللجوء إلى تغيير دستور الحزب ومن دون التعرّض لحق الجمعيات الخاصة بالدوائر الانتخابية باتخاذ القرار النهائي حول من يفترض به أن يكون مرشحها...يمكن لكل امرأة من المرشحات أن تفخر كونها اختيرت في ظل أجواء التنافس مع أفضل المرشحين من الرجال. هذا الأمر يدلّ على أنّ المواقف في الحزب خاضعة للتغير الحقيقي وهذا الأمر ساهم في تغيير موقع الحزب في نظر النساء. لم تحقق اللوائح النهائية المؤلفة حصراً من النساء هذا التغيير في حزب العمال" (Jenkin 2006).

"فاين جايل" أو حزب إيرلندا الاتحادي (إيرلندا)
Fine Gael (Ireland)

معلومات عامة

تاريخ الحزب باختصار. تأسّس حزب "فاين جايل" في العام ١٩٣٣ مع اندماج ثلاث مجموعاتٍ سياسية، أهمّها حزب "كومان نا نغايدهيل" (مجتمع الجايل) الذي حكم إيرلندا بين ١٩٢٣ و١٩٣٢. أمّا أصول حزب "فاين جايل" نفسه، فتعود إلى المجموعات المؤيّدة للمعاهدة الانكليزية الإيرلندية التي أُبرمت في العام ١٩٢١، خلال نشوء حركة الاستقلال في إيرلندا. والمعاهدة الانكليزية الإيرلندية، لمن لا يدري، هي الاتفاق المبرم بين بريطانيا العظمى والمجموعات الإيرلندية أملاً في إنهاء حرب الاستقلال في إيرلندا. نصّت هذه المعاهدة على إنشاء دولة إيرلندية حرّة ضمن الإمبراطورية البريطانية، كما منحت إيرلندا الشمالية خيار الانسحاب من الدولة الحرة. غير أنّ الانقسامات والخلافات بين الإيرلنديين أنفسهم حول بنود المعاهدة أدّت إلى اندلاع الحرب الأهلية الإيرلندية التي مالت كفّتها، في نهاية الأمر، لمصلحة المجموعات المؤيّدة للمعاهدة.

غير أنّ "فاين جايل" لم يتسلّم زمام الحكم إلا لفتراتٍ وجيزة في التاريخ، كان فيها دوماً الحزب الرئيس في الحكومات الائتلافية. وهو يعتبر اليوم ثاني أكثر حزب بالنظر إلى ما يناله من تصويتٍ شعبي وتمثيلٍ في الهيئة التشريعية الوطنية والمجالس المحلية. رغم ذلك، تمكّن الحزب، في العام ٢٠٠٤، من انتزاع خمسة من أصل المقاعد الثلاثة عشر المخصّصة لإيرلندا في البرلمان الأوروبي. أمّا الحزب الحاكم، "فيانا فايل" (الحزب الجمهوري)، فلم يحصل إلا على أربعة مقاعد فقط. ويعتبر حزب "فاين جايل" حزباً من أحزاب الوسط.

تأسّس الحزب في بداية الأمر على يد نخبةٍ برلمانية، لكنه سرعان ما تفرّع بمرور الوقت إلى منظمة تحتضن القواعد الشعبية، وتقوم على بنىً وقواعدَ غير صارمة. إثر هزيمةٍ نكراء مُني بها الحزب في انتخابات ١٩٧٧، ما لبث أن أقدم على عددٍ من الإصلاحات الداخلية. فطرح أنظمةً جديدة لتحسين الاتصال بين البنى الحزبية المركزية والمحلية، والحدّ من المراكز الفرعية الوهمية، وهي مشكلة لطالما عانت منها الأحزاب الإيرلندية بما فيها حزب "فاين غايل". تلت ذلك حملة تجديد في بداية التسعينات من القرن العشرين، طُبّقت على إثرها إصلاحاتٌ إضافية لتحسين التماسك الحزبي وتعزيز مشاركة الأعضاء.

لمحة مختصرة عن الحالة المدروسة

النظام الانتخابي

- نظام الصوت الواحد القابل للتجيير

المميّزات الأساسية لآلية اختيار المرشحين

- اعتماد آلية تقوم على مجرّد تسمية المرشحين مع الاكتفاء بالحد الأدنى من الإجراءات لفحص طلبات الترشيح مسبقاً وغربلتها
- قيام الهيئة التنفيذية الوطنية للحزب بتحديد العدد الأدنى والأقصى للمرشّحين، واحتمال أن تفرض شروط أخرى
- صياغة إجراءات وقائية صارمة لمكافحة المراكز الفرعية "الوهمية" والعضويات "الآنية"

أمّا المراكز الفرعية الحزبية، وهي الوحدة التنظيمية الأساسية في الحزب، فتتعزز من خلال المقاطعات، والدوائر الانتخابية، والأقاليم وصولاً إلى المستوى الوطني. من جهته، يشرف المجلس التنفيذي على عمليات الحزب على الصعيد الوطني. وهو يتضمّن الأعضاء بحكم مناصبهم على غرار قائد الحزب، وممثّلين عن هيئاتٍ حزبية متنوّعة، وغيرهم من الأعضاء المنتخبين في المؤتمر الحزبي السنوي (Ard Fheis).

النظام الانتخابي في إيرلندا. يتألّف البرلمان الإيرلندي من هيئةٍ تشريعية عليا (سيناد) وأخرى دنيا (دايل). وينتخب المقترعون الإيرلنديون الرئيس بواسطة نظام الاقتراع العام، مع العلم أنّ دوره يبقى مرتبطاً بالمراسم والتشريفات إلى حدٍّ كبير. جديرٌ بالذكر أنّ الهيئة التشريعية العليا في البرلمان تضمّ ستين عضواً: أحد عشر منهم يسمّيهم رئيس الوزراء؛ وستّة ينتخبهم خريجو كلية ترينيتي، وجامعة دبلن، وجامعة إيرلندا الوطنية؛ بينما يتمّ اختيار الأعضاء الثلاثة والأربعين الآخرين على يد هيئة اختيار خاصة، تضمّ أعضاء منتخبين من الحكومة المحلية، وأعضاء من الهيئة التشريعية الدنيا المقبلة، وأعضاء الهيئة التشريعية العليا المنتهية ولايتهم.

أمّا انتخاب أعضاء الهيئة التشريعية الدنيا، والبالغ عددهم ١٦٦ عضواً، فيأخذ بعين الاعتبار الدوائر الانتخابية المتعدّدة التمثيل، ويتمّ وفق نظام الصوت الواحد القابل للتجيير. بموجب هذا النظام، ترد أسماء المرشّحين على بطاقات الاقتراع حسب الترتيب الألفبائي، ويُطلب من الناخبين تحديد خياراتهم من خلال كتابة الرقم (١) إلى جانب خيارهم المفضّل. فضلاً عن ذلك، بإمكان

الناخبين أيضاً أن يرقّموا الخيارات اللاحقة وفق ما يفضّلونه. من جهتهم، يحدّد المسؤولون عن كلّ دائرةٍ انتخابية، واستناداً إلى عدد ورقات الاقتراع الصالحة، عدداً أدنى من الأصوات الواجب تأمينها للحصول على مقعدٍ (نظام الكوتا). عند نهاية الفرز الأوّل للأصوات، يُنتخب كلّ مرشّح يحصل على العدد الأدنى المطلوب من الأصوات أو أكثر. أمّا أيّ "فائضٍ" في الأصوات، فيُجيّر إلى بقية المرشّحين، وفقاً لخيارات الناخب المتسلسلة الأخرى. وقد جرت العادة أن يتولى الحزب الذي حصل على أكبر عددٍ من المقاعد في الهيئة التشريعية الدنيا تأليف الحكومة، مع تسلّم زعيمه منصب رئاسة الحكومة. جديرٌ بالذكر أنّ ولاية أعضاء الهيئة التشريعية الدنيا تمتدّ لخمس سنوات. لكن يمكن لرئيس الوزراء أن يدعو إلى تنظيم الانتخابات متى شاء ذلك، أو عندما تفقد الحكومة الثقة. أما الحالة المدروسة التالية فتتمحور حول عملية اختيار المرشّحين لانتخابات الهيئة التشريعية الدنيا.

اختيار المرشّحين من منظورٍ تاريخيّ. جرت العادة أن يتمّ اختيار المرشّحين ضمن مؤتمراتٍ تضم المندوبين على مستوى الدوائر الانتخابية. ويختلف عدد المندوبين باختلاف مميّزات كلّ منطقة، لكنّ معدّلهم يبلغ ٣٢٠ تقريباً. ومع أنّ شيئاً لا يمنع المراكز الفرعية للأحزاب من إصدار التعليمات إلى مندوبيها بالتصويت لهذا المرشّح أو ذاك، إلا أنّ الاقتراع السريّ جعل هذه التعليمات غير ملزمة. بالإضافة إلى ذلك، كان المندوبون يُختارون قبل الكشف عن أسماء سائر المرشّحين في بعض الأحيان. ولا ننسى أنّ المندوبين كانوا يقترعون في المؤتمرات استناداً إلى النظام نفسه المستخدم في الانتخابات، أي نظام الصوت الواحد القابل للتجيير.

في العام ١٩٧٠، نال المجلس التنفيذي حقّ تعيين رؤساء للمؤتمرات، والمصادقة على طلبات الترشيح، وإضافة المرشّحين إلى اللوائح التي تختارها هيئات معيّنة على مستوى الدوائر الانتخابية. كما بدأ المكتب المركزي للحزب، بموجب الإصلاحات التي أجريت في نهاية السبعينات، بأداء دورٍ أكثر فعالية في الشؤون الحزبية على المستوى المحلي، لا سيّما في ما يتعلّق بالمقاعد الهامشية. على سبيل المثال، حاولت الوحدة المركزية تحديد مرشّحين محتملين أقوياء، "فتسهيل عملية انتقائهم" من خلال وسائل غير رسمية. في العام ١٩٨٢، أصبح المجلس التنفيذي قادراً على أن يطلب من مؤتمرات تسمية المرشّحين أخذ الاعتبارات الجغرافية بعين الاعتبار عند اختياره المرشّحين. في العام ١٩٩٤، اعتمد حزب "فاين جايل" وكجزءٍ من موجة الإصلاحات، مبدأ "الصوت الواحد للناخب الواحد" عند اختيار المرشّحين. في المقابل، حافظ حزب "فيانا فايل" على طريقة عقد مؤتمرات المندوبين لاختيار المرشّحين (في هذا السياق، يقارن الجدول ١ بين ممارسات اختيار المرشّحين في حزب "فاين جايل" وتلك المعتمدة في "فيانا فايل" وحزب العمال الإيرلندي).

بالنظر إلى النظام الانتخابي المعتمد في إيرلندا، لا شكّ في أنّ تحديد عدد المرشّحين المقرّر أن يخوضوا الانتخابات في كلّ دائرة انتخابية يمثّل جانباً مهمّاً من جوانب عملية الاختيار. ففي حزب "فاين جايل"، اعتادت الهيئة التنفيذية الوطنية للحزب أن تحدّد عدداً أقصى وآخر أدنى للمرشّحين. أمّا على أرض الواقع، فقد استحال هذان الرقمان واحداً، مما أجبر الأنظمة الحزبية على اختيار عددٍ محدّد من المرشّحين.

الإجراءات الحالية لاختيار المرشّحين

أهلية المرشّح. لا تحدّد القواعد الحزبية معايير خاصة بأهلية المرشّحين.

إجراءات إعادة الانتخاب. ما من قواعد محدّدة ترعى عملية إعادة اختيار شاغل المنصب الحاليّ: فهو يخضع لإجراءات التسمية نفسها التي تسري على بقية المتطلّعين إلى الترشيح. لكنّ التاريخ سجّل ارتفاعاً ملحوظاً في معدّلات إعادة اختيار صاحب المنصب الحاليّ. فلا يخفى على أحدٍ أنّ نظام التصويت والثقافة السياسية في إيرلندا يسبغان على مبدأ خدمة الناخبين قيمةً استثنائية: من هنا، من الأرجح أن يحرز المرشّحون الذين يقيمون روابط وطيدة مع الناخبين في محلّتهم نتائجَ إيجابية. في العديد من الحالات، تنشأ روابط متينة بين شاغلي المناصب الحالية ومكاتب الدوائر الانتخابية المحلية، حيث يعتمد الفريق الأول على الثاني لمساعدته في المحافظة على روابطه بالجماعة. من هذا المنطلق، يساهم هذا الأمر في زيادة معدّل نجاح شاغلي المناصب الحالية في الانتخابات ثانيةً.

الخطوات الأساسية.

١. *بناءً على اقتراح زعيم الحزب، يضع المجلس التنفيذي شروطاً لاختيار المرشّحين على مستوى الدوائر الانتخابية.* فيشمل ذلك تحديد العدد الأقصى والأدنى للمرشّحين الواجب اختيارهم لكلّ دائرة انتخابية. أما على أرض الواقع، فيتحدّد الرقم الفعليّ للمرشّحين الواجب اختيارهم في أمرٍ توجيهي.
٢. *تُرسل التسميات الخطية (على يد أيّ عضوين منتسبين إلى الحزب) إلى أمين سرّ شؤون الدوائر الانتخابية.*
٣. *يدعو أمين سرّ شؤون الدوائر الانتخابية إلى عقد مؤتمر لاختيار*

المرشّحين من أجل التصويت للمرشّحين الذين سيتمّ اختيارهم. فبعد تلاوة لائحة التسميات، يخاطب العضوان اللذان طرحا أسماء مرشحين محددين جمهور المجتمعين. بدورهم، يعمد مختلف المرشحين الواردة أسماؤهم إلى مخاطبة الأفراد المجتمعين، كما يوقّعون على تعهّد المرشّح. أما التصويت، فيتمّ شخصياً وبطريقة الصوت الواحد القابل للتجيير. فضلاً عن ذلك، يحقّ لكلّ عضوٍ في الدائرة الانتخابية المعنيّة أن يدلي بصوته أثناء عملية اختيار المرشّحين، طالما أنّ اسمه مدرجٌ في أحدث سجلٍ للأعضاء. هذا وتنصّ القوانين الحزبية على شروطٍ مفصّلة خاصة بتسجيل المراكز الفرعية الحزبية وأعضاء الحزب، بما في ذلك نشر اللوائح والتحقق منها. تجدر الإشارة أيضاً إلى أنّ سجلات الأعضاء تُنشر مرّةً في السنة. ومن الضروري أن يصوّت الأعضاء شخصياً – بما أن لا وجود لأحكام تسمح بإرسال بطاقات الاقتراع عبر البريد – كما يجب أن يقدّموا أوراقاً ثبوتية مقابل استلامهم البطاقة الانتخابية.

٤. *يصادق المجلس التنفيذي على المرشّحين.* وحده الرئيس يحقّ له المصادقة على اللوائح التي يتمّ اختيارها في المؤتمرات، أو اقتراح الإضافات، أو الاستثناءات، أو التعديلات. غير أنّ المجلس التنفيذي يصوّت لقبول اقتراحاته أو رفضها.

مواطن القوة والضعف في النظام الحالي. بالنظر إلى تاريخ المراكز الفرعية الوهمية للأحزاب السياسية في إيرلندا، طبّق حزب "فاين غايل" قوانين وأحكام مفصّلة، ومن ضمنها إجراءات الطعن، لضبط عملية انتساب المراكز الفرعية إلى الأحزاب وتسجيل الأعضاء الأفراد. فمن شأن هذه الإجراءات أن تساعد الحزب على الحدّ من نسبة الطامحين إلى إنشاء مراكز فرعية آنية، أو منح العضوية لأيّ كان لضمان تسميته للترشيح ليس إلا.

بالإضافة إلى ذلك، يتمتّع المجلس التنفيذي بامتيازاتٍ عدّة تتيح له إصدار توجيهاتٍ محدّدة، ذات صلة بالاعتبارات الجغرافية، عند اختيار المرشّحين – وهذا ما تميل المؤتمرات في الدوائر الانتخابية إلى فعله بأيّة حال. كما يستطيع المجلس تذييل اللائحة بمرشّحين إضافيين، مما يساعد وحدة الحزب المركزية على إقامة نوعٍ من التوازن. وفي بعض الحالات، يعمد المجلس التنفيذي إلى الاستناد إلى النوع الجنسي كأحد الشروط المطلوبة. هذا من جهة؛ أمّا من جهةٍ أخرى، فمع أنّ قدرة المجلس على رفض بعض المرشّحين، استناداً إلى حقّ الفيتو، وبناءً على توصيات زعيم الحزب، هي قدرة لا يُستهان بها، إلا أنّ المجلس نادراً ما يلجأ إليها. نتيجةً لذلك، رغم الإجراءات الوقائية المتنوّعة للحؤول دون تأثير السلطة الوطنية، لا بدّ من الإشارة إلى السلطة القوية التي تتمتّع بها المراكز الفرعية المحلية أيضاً عند اختيار المرشّحين.

عملياً، وقبل أن يصدر المجلس التنفيذي توجيهاته، تجتمع لجان صياغة الاستراتيجيات في كلّ دائرة انتخابية، قبل عقد مؤتمر اختيار المرشّحين. فتقيّم هذه اللجان الوضع السياسي الراهن، فضلاً عن مواطن القوّة والضعف لدى كلّ المرشّحين المحتملين في حزب "فاين غايل" والمرشّحين المتنافسين في الأحزاب الأخرى. إلى جانب ذلك، تحدّد اللجان المرشّحين المحتملين (عندما تدعو الحاجة إلى ذلك)، وترفع التوصيات إلى المجلس التنفيذي حول موعد عقد المؤتمرات، والاستراتيجية الانتخابية الواجب اتّباعها، وعدد المرشّحين. من شأن هذه العملية الاستشارية أن تحول دون نشوب الخلافات بين القيادة الوطنية للحزب والمراكز الفرعية.

ليس التوقيع على التعهدات الحزبية بشرطٍ غير مألوف. ففي حزب "فاين غايل"، على سبيل المثال، يطلب المسؤولون الحزبيون من الطامحين إلى ترشيح أنفسهم توقيع التعهد على العلن، لممارسة ضغطٍ معنوي وجماعي على الموقّعين لحملهم على الالتزام بمبادىء الحزب.

الجدول ١: اختيار المرشّحين في الأحزاب الثلاثة الأكبر في إيرلندا

	فاين جايل	فيانا فايل	العمال
مشاركة القادة	• تحديد العدد الأقصى والأدنى من المرشّحين الواجب اختيارهم في كلّ دائرة انتخابية، بناءً على اقتراح زعيم الحزب البرلماني (مع أنّ الرقم يبقى نفسه على أرض الواقع). • احتمال فرض شروطٍ على المستوى الجغرافي أو غيرها من المستويات. • إضافة مرشّحين، أو استثناؤهم، أو استبدالهم، بناءً على اقتراح زعيم الحزب البرلماني. المصادقة على المرشّحين.	• رفع التوصيات حول عدد المرشّحين الذين سيتمّ اختيارهم في كلّ دائرة انتخابية. • احتمال تنظيم عملية اختيار المرشّحين. • تعيين رؤساء لاجتماعات اختيار المرشّحين على صعيد الدوائر الانتخابية. • إضافة أسماء مرشّحين. • المصادقة على المرشّحين.	• صياغة إجراءات اختيار المرشّحين. • رفع التوصيات حول عدد المرشّحين الذين سيتمّ اختيارهم في كلّ دائرة انتخابية. • احتمال فرض شروطٍ على صعيد النوع الجنسيّ. • عقد وتنظيم مؤتمرات لاختيار المرشّحين. • إضافة المرشّحين على يد زعيم الحزب ورئيس الحزب. • المصادقة على المرشّحين.
المشاركة دون الوطنية	• تنظيم اجتماعات لاختيار المرشّحين على صعيد الدوائر الانتخابية. • التصويت بموجب نظام "الصوت الواحد للناخب الواحد"، لكن شخصياً فقط. فلا وجود لأحكام ترعى التصويت عبر البريد.	• المشاركة في اجتماعات لاختيار المرشّحين على صعيد الدوائر الانتخابية. • مؤتمر المندوبين.	• المشاركة في اجتماعات لاختيار المرشّحين على صعيد الدوائر الانتخابية. • إمكانية إرسال اقتراحات مضادة إلى القيادة الوطنية حول عدد المرشّحين الواجب اختيارهم، فضلاً عن المعايير المعتمدة، لكن من دون التطرق إلى الأفراد الذين يجب أن يشغلوا المناصب الإضافية. • التصويت بطريقة "الصوت الواحد للناخب الواحد".

الحزب الثوري المؤسساتي (المكسيك)
The Institutional Revolutionary Party (Mexico)

معلومات عامة

تاريخ الحزب باختصار. تأسّس الحزب الثوري المؤسساتي في العام ١٩٢٩. في بادىء الأمر، كان هذا الحزب يُعرف باسم "الحزب الثوري الوطني"، ومن ثمّ "حزب الثورة المكسيكية"، وما لبث الحزب أن اعتمد اسمه الحاليّ في العام ١٩٤٦. خلال السنوات السبعين الأولى التي تلت إنشاء الحزب، استطاع هذا الأخير أن يهيمن على السياسة المكسيكية، ففاز بسائر الجولات الانتخابية ضمن الولايات وعلى صعيد الفدرالية، في ظلّ غياب أيّ منافسةٍ محتدمة. غير أنّ الحزب خسر، في العام ١٩٨٨، أكثرية الثلثين في الهيئة التشريعية الدنيا للكونغرس المكسيكي. بعد سنةٍ واحدة، خسر الحزب السباق نحو منصب الحاكم للمرّة الأولى في تاريخه. واستمرّت قوّة الحزب بالتدهور في التسعينات: بحلول منتصف القرن، تخبّطت المكسيك في أزمةٍ اقتصادية، وتبيّن أنّ الرئيس السابق سالیناس وشقيقه متورّطان في فضائح يشوبها الفساد. أمّا في منتصف التسعينات من القرن العشرين وحتى أواخرها، فقد شهدت المكسيك جهوداً لزيادة المساحة السياسية، بما في ذلك تحسين الإدارة المستقلة للانتخابات والمباشرة بتقديم الإعانات الحكومية للأحزاب السياسية. ثمّ جاءت هزيمة الحزب الثوري المؤسساتي في الانتخابات الرئاسية التي نُظّمت في العام ٢٠٠٠ لتتوّج فترةً من التنافس السياسي المتزايد.

في أعقاب هذه الهزيمة التي لم يسبق لها مثيلٌ، أقدم الحزب الثوري المؤسساتي على سلسلةٍ من الإصلاحات لإعادة تنظيم الحزب وتحسين صورته بين العامة. في العام ٢٠٠٣، فاز الحزب بالعدد الأكبر من المقاعد في الكونغرس. كما حلّ، في العام ٢٠٠٦، في المرتبة الثالثة في الانتخابات الرئاسية والتشريعية. أمّا اليوم (٢٠٠٨)، فقد حصل الحزب على ٣٥ من أصل المقاعد المائة والثمانية والعشرين في مجلس الشيوخ، و١٠٦ من أصل المقاعد الخمسمائة في مجلس النوّاب. من هنا، على ضوء نتائج الانتخابات هذه، تتواصل المناقشات ضمن الحزب حول تنفيذ مجموعة جديدة من الإصلاحات.

أمّا الوحدة الحزبية الأساسية على الصعيد الجغرافي فتتمثّل باللجنة المحلية، وهي تعمل على مستوى الدوائر الانتخابية الخاصة بالكونغرس. فضلاً عن ذلك، تتعزّز هذه الدوائر من خلال البنى الحزبية على المستوى البلدي، فعلى مستوى الولاية، وصولاً إلى المستوى الوطني.

يعتبر الحزب الثوري المؤسساتي وسطياً يسارياً بشكلٍ عام. وقد جرت العادة أن ينتسب الأعضاء الأفراد إلى الحزب من خلال ثلاث مجموعات تمثّل القطاعات العمالية والريفية والشعبية. جديرٌ بالذكر أنّ هذه المجموعات الوظيفية ما زالت موجودة ضمن الحزب حتى أيامنا هذه. في الواقع، كان رئيس الحزب، تاريخياً، يمسك بزمام السلطة إمساكاً تاماً، غير أنّ التنافس السياسي المتزايد والتغييرات اللاحقة ضمن الحزب منحت صلاحياتٍ وأدواراً أعظم إلى الوحدات الحزبية والمسؤولين على مستوى الولاية. وقد نتج القسم الأكبر من عملية إرساء اللامركزية من الاستقلالية السياسية المتزايدة التي اكتسبها حكّام الولايات.

لمحة مختصرة عن الحالة المدروسة

النظام الانتخابي

- نظام نسبي مختلط: ٣٠٠ مقعد وفقاً لنظام الفائز الأول بأكثرية الأصوات و٢٠٠ مقعد من اللوائح الإقليمية القائمة على التمثيل النسبي
- ارتفع نظام الكوتا القانونية، غير المنحازة إلى أيّ نوعٍ جنسي معيّن، مؤخّراً، من حدٍّ أدنى يبلغ ٣٠٪، إلى حدّ ٤٠٪ لكلّ نوعٍ جنسيّ. يتضمّن هذا النظام أحكاماً تدعو إلى استعمال لوائح التمثيل النسبي، لكنه يتخلى عن الكوتا الخاصة بالدوائر النسبية الفردية، حيث تختار الأحزاب المرشّحين من خلال "التصويت المباشر".

المميّزات الأساسية لآلية اختيار المرشّحين

- القادة الوطنيون يحدّدون لوائح التمثيل النسبي
- من الطرق المعتمدة لاختيار المرشّحين للمقاعد الأكثرية، نذكر الانتخابات الأولية السرية والعلنية، ومؤتمرات المندوبين، حيث يحدّد المجلس السياسي الوطني مسار عملية الاختيار الفعلية
- تحديد كوتا خاصة بالنساء (تتجاوز الشروط القانونية) والشباب
- الخطوات المتّخذة لإضفاء طابع مؤسساتي على الإجراءات وتوسيع نطاق المشاركة في عصر المعارك الانتخابية المحتدمة
- رغم ذلك، ما زالت الآليات المعتمدة تعكس تأثيراً وطنياً كبيراً على الخيارات المحلية، وهي تعتبر مثيرةً للجدل في أغلب الأحيان

الانتخابات في المكسيك. المكسيك جمهوريةٌ فدرالية تضمّ ٣١ ولاية، فضلاً عن العاصمة الفدرالية "مكسيكو سيتي". يُنتخب رئيس المكسيك مباشرةً، لولايةٍ غير قابلة للتجديد مدّتها ستّ سنوات. من جهته، يتألّف الكونغرس الفدرالي من مجلسين؛ أحدهما مجلس الشيوخ ويضمّ ١٢٨ عضواً. في ما يتعلّق بستة وتسعين من المقاعد، تشكّل كلٌّ من الولايات الواحدة والثلاثين والعاصمة الفدرالية دائرةً انتخابية، تضمّ ثلاثة أعضاء في مجلس الشيوخ. وفي كلّ دائرة انتخابية، يحصل الحزب الذي ينال أكبر عددٍ من الأصوات على مقعدين، فيما يؤول المقعد الثالث إلى الحزب الذي يتلوه مرتبةً. أمّا بقية المقاعد الاثنين والثلاثين، فيشغلها الفائزون بالانتخابات الوطنية بموجب الاقتراع بالتمثيل النسبي.

من جهته، يضمّ مجلس النوّاب خمسمائة مقعد: ثلاثمائة منها تمثّل دوائر انتخابية فردية، وتُنتخب عن طريق نظام الفائز الأول بأكثرية الأصوات؛ بينما تُنتخب بقية المقاعد المئتين وفقاً لنظام التمثيل النسبي استناداً إلى اللوائح الإقليمية الخمس المتعدّدة الولايات. إلى جانب ذلك، تُنظّم انتخاباتٌ للجمعيات التنفيذية والتشريعية في مختلف الولايات والعاصمة الفدرالية، من دون أن ننسى انتخابات الحكومات المحلية. أمّا الحالة المدروسة الواردة في هذا القسم، فتتمحور، بالتحديد، حول اختيار المرشّحين لمجلس النوّاب الفدرالي.

في العام ٢٠٠٢، طرأت تعديلات على القانون الانتخابي ألزمت كل الأحزاب "بألا يتجاوز عدد مرشّحيها الأساسيين، بأيّ حالٍ من الأحوال، أكثر من ٧٠٪ من النوع الجنسي نفسه." غير أنّ القانون لم يُطبَّق إلا في خلال الدورات الانتخابية الخمس التالية، وتم التخلي عن شرط تطبيق الكوتا على مقاعد الأكثرية، وأقدمت الأحزاب على اختيار المرشّحين عن طريق "التصويت المباشر". وما لبث قانونٌ انتخابي جديد أن أقر في كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٨، فألغى المهلة الزمنية المفروضة على الكوتا، واشترط أن يشكّل كلّ نوعٍ جنسيّ ما لا يقلّ عن ٤٠٪ من لوائح المرشّحين الحزبيين. وكما كانت الحال في العام ٢٠٠٢، تضمّن قانون ٢٠٠٨ أحكاماً تنظّم لوائح التمثيل النسبي، وتلغي الكوتا المفروضة على مقاعد الأكثرية، حيث يتمّ انتخاب المرشّحين بطريقةٍ ديمقراطية تتماشى مع أنظمة الأحزاب المعنية.

اختيار المرشّحين من منظورٍ تاريخيّ. خلال عقودٍ اتّبعت فيها المكسيك سياسة اللاتنافس بين الأحزاب، كانت السلطة ضمن الحزب الثوري المؤسساتي مرتكزةً كلّ الارتكاز بين يدي رئيس الجمهورية، بما في ذلك مسألة اختيار المرشّحين. صحيحٌ أنّ مختلف القواعد الحزبية كانت تدلي بأسماء مرشّحيها المفضّلين إلى القيادة الوطنية، بحجة نوايا وأهداف مختلفة، إلا أنّ القرارات النهائية بشأن اختيار المرشّحين كان يتّخذها رئيس الجمهورية نفسه بشكلٍ عام. في الواقع، كان رئيس اللجنة التنفيذية الوطنية هو رئيس الحزب رسمياً. لكن لما كان رئيس الجمهورية يعيّن عادةً صديقاً أو مستشاراً مقرّباً له في هذا المنصب، فقد أصبح هذا الشخص يعمل غالباً كممثّلٍ عن رئيس الجمهورية.

مع ازدياد حدّة التنافس في الانتخابات، بدأ الحزب ينزع صفة المركزية عن إجراءات استقطاب المرشّحين، في محاولةٍ منه لتسمية المزيد من المرشّحين ممّن يتمتّعون بجاذبيةٍ أكبر في أوساط الناخبين، إلى جانب أسبابٍ أخرى. في بادىء الأمر، افترض ذلك، على سبيل المثال، منح حكّام الولايات – الذين يعتمد عليهم الحزب أكثر فأكثر لحشد الناخبين – حيّزاً أكبر للتعبير عن رأيهم في تسمية المرشّحين الذين يمثّلون ولايتهم. لكن رغم الجهود المبذولة لإصلاح القوانين الحزبية في العام ١٩٩٠، ورغم الدعوات إلى تسمية المرشّحين عن طريق مؤتمراتٍ حزبية منتخبة ديمقراطياً، فقد أهمل قادة الأحزاب غالباً التغييرات الجديدة، أو تغلّبوا عليها بالحيلة أو المراوغة. وقد شكّل اللجوء إلى الانتخابات الأولية لاختيار المرشّح الرئاسي في العام ٢٠٠٠ – وهي المرّة الأولى بالنسبة للحزب الثوري المؤسساتي – الخطوة الأولى في نقاشٍ متنامٍ ضمن الحزب يتناول اختيار المرشّحين.

إثر خسارة الانتخابات الرئاسية في العام ٢٠٠٠، وجد الحزب الثوري المؤسساتي نفسه في أزمة. فقدّم رئيس الحزب استقالته، وما لبث أن بدأ الجميع يوجّه أصابع الاتّهام إلى الآخر للومه على الهزيمة الانتخابية. وإذا بالحزب يواجه خطر التشتّت نتيجة ضعف الاتصالات الداخلية، والأزمة المالية، وزيادة قوّة الحكّام التابعين للحزب، دون موازنتها بتمكين القيادة الوطنية. فما كان من الحزب إلا أن عقد جلسة نقاش داخلية، نتج عنها عددٌ من القضايا، منها إجراءات اختيار المرشّحين. من هذا المنطلق، طرأت تغييراتٌ عدّة على أنظمة الحزب الداخلية في المؤتمر الحزبي الذي انعقد في العام ٢٠٠١، منها اعتماد إجراءاتٍ جديدة لاختيار المرشّحين والمسؤولين الحزبيين، تشرف عليها لجنةٌ وطنية جديدة للإجراءات الداخلية.

الإجراءات الراهنة لاختيار المرشّحين

أهلية المرشّحين. بموجب الفصل الرابع، القسم الثالث من القوانين الحزبية، يجب أن يتمتّع الطامح إلى ترشيح نفسه بالمواصفات التالية:

الجدول ٢: الأدوار والمسؤوليات الخاصة بالمجلس السياسي الوطني واللجنة الوطنية للإجراءات الداخلية في الحزب الثوري المؤسساتي

	المجلس السياسي الوطني	اللجنة الوطنية للإجراءات الداخلية
العضوية	• رئيس اللجنة التنفيذية الوطنية، وهو يرأس المجلس السياسي الوطني • الرؤساء السابقون للجنة التنفيذية الوطنية • ممثّلون عن المسؤولين المنتخبين في الحزب الثوري المؤسساتي • ممثّلون عن القواعد الحزبية الجغرافية والوظيفية (النساء، الشباب، القطاعات العمالية والريفية والشعبية)	• ينتخبها المجلس السياسي الوطني، استناداً إلى مقترحات رئيس اللجنة التنفيذية الوطنية
الأدوار والمسؤوليات	• الموافقة النهائية على إجراءات اختيار المرشّحين التي وضعتها اللجنة الوطنية للإجراءات الداخلية • إقرار لوائح التمثيل النسبي التي وضعتها اللجنة التنفيذية الوطنية	• صياغة الدعوة إلى تسمية المرشّحين وانتظار موافقة المجلس السياسي الوطني عليها • إدارة إجراءات اختيار المرشّحين لمقاعد الأكثرية بما في ذلك استقبال الطلبات ومراجعتها

- أن يكون مواطناً مكسيكياً؛
- أن يكون مؤهلاً لترشيح نفسه بموجب قوانين الدولة ذات الصلة؛
- أن يكون عضواً أو كادراً يتمتع بسمعة جيدة في الحزب، وأثبت التزامه، على العلن، بمبادىء الحزب؛
- أن يسدّد رسوم الاشتراك في الحزب (وتتحقّق من ذلك أمانة سرّ الحزب للإدارة والمالية)؛
- أن يعد باحترام مدوّنة أخلاقيات الحزب؛
- أن يكون عضواً في الحزب منذ خمس سنواتٍ على الأقل (أما بالنسبة للمرشّحين الشباب، فيقتصر شرط العضوية على ثلاث سنواتٍ فقط أو دليل على المشاركة في القاعدة الشبابية للحزب)؛
- ألا يكون قد شغل منصب قائد أو مرشّح أو عضو مرموق في حزبٍ سياسيّ أو جمعية معارضة للحزب الثوري المؤسساتي، إلا في حال انتسب إلى عضوية الحزب منذ سبع سنوات على الأقل؛
- أن يثبت إلمامه بالوثائق الأساسية الخاصة بالحزب (يدعم ذلك مشاركته في الجلسات التدريبية التي ينظّمها معهد التدريب الحزبي)؛
- أن يتمتّع بمزايا قيادية يمكن إثباتها؛
- أن يحسن السلوك أمام الجمهور، ولا يكون متّهماً بأية جريمة مرتكبة عن عمد، وإن كان يشغل وظيفةً حكومية؛
- أن يكون قد عاش في الكيان الفدراليّ – الولاية أو المقاطعة الفدرالية – التي يسعى لتمثيلها لثلاث سنواتٍ على الأقل (يستثنى من هذا الشرط أعضاء اللجنة التنفيذية الوطنية، والمسؤولون الحزبيون على صعيد الولاية أو في العاصمة الفدرالية، والمسؤولون الفدراليون)؛
- أن يقدّم خطة عمل.

فضلاً عن ذلك، على الأفراد الذين يشغلون منصباً حزبياً (على مستوى الدوائر الانتخابية أو ما فوق ذلك)، والذين ينوون ترشيح أنفسهم للمقاعد الأكثرية أن يأخذوا إذناً بالتغيّب عن مناصبهم الحزبية أو أيّ منصبٍ حكومي حتى إتمام كافة مراحل عملية الاختيار.

بموجب المادة ٤٢ من قوانين اختيار المرشّحين الخاصة بالأحزاب، يجب ألا يمثّل أيّ نوعٍ جنسيّ أكثر من ٥٠٪ من المرشّحين، باستثناء عندما يتمّ اختيارهم عن طريق الانتخابات الأولية. كما تشترط القوانين الحزبية ألا يشكّل نوعٌ جنسيّ واحد أكثر من ٥٠٪ من نسبة المرشّحين في لوائح التمثيل النسبي. وتخصّص كوتا أخرى ٣٠٪ من نسبة المرشّحين للشباب.

أساليب اختيار المرشّحين الموجزة في القوانين الحزبية. تؤدي قاعدتان حزبيتان دوراً محورياً في عملية اختيار المرشّحين، وهما: المجلس السياسي الوطني واللجنة الوطنية للإجراءات الداخلية.

تكون اللجنة الوطنية للإجراءات الداخلية مسؤولةً عن تطبيق إجراءات اختيار المرشّحين والمسؤولين الحزبيين. فتنصّ القوانين الحزبية على توجيهاتٍ عامة وخياراتٍ خاصة بعملية اختيار المرشّحين. كما تصوغ اللجنة الوطنية دعواتٍ إلى تسمية المرشّحين لدوائر انتخابية معيّنة وفي إطار انتخاباتٍ محدّدة، بانتظار أن يوافق عليها المجلس السياسي الوطني. جديرٌ بالذكر أنّ الإجراءات التي يوافق عليها المجلس السياسي الوطني يجب أن تحظى بدعم ٥٠٪ زائد واحد من المجالس السياسية التابعة للكيانات الفدرالية الخاصة بالحزب. ومن الضروري إنفاذ هذه الإجراءات قبل ستة أشهر من المهلة النهائية المفروضة على تسجيل المرشّحين للانتخابات.

وتتلقّى اللجنة الوطنية للإجراءات الداخلية التحاليل والقواعد الخاصة بطلبات الترشيح، كما تصادق على صحة الترشيحات بعد إتمام إجراءات اختيار المرشّحين. ويمكنها أن ترفع أي توصياتٍ خاصة أخرى إلى اللجنة التنفيذية الوطنية بشأن قضايا متعلّقة باختيار المرشّحين والقادة.

من جهته، يتألّف المجلس السياسي الوطني من الرئيس والأمين العام للجنة التنفيذية الوطنية، والرؤساء السابقين للجنة، ورؤساء الحزب الثوري المؤسساتي في كلٍّ من الولايات ومدينة مكسيكو، ورئيس حزب عن بلدية واحدة في كل ولاية، وممثّلي المسؤولين المنتخبين في الحزب، فضلاً عن المندوبين الذين تنتخبهم مختلف البنى الحزبية. أما إجمالي عدد الأعضاء، فيصل إلى بضع مئات. ويرأس المجلس السياسي الوطني رئيسُ اللجنة التنفيذية الوطنية، كما يتضمّن عشرة نوّابٍ للرئيس يمثّلون قادة كل من: المؤتمرات الحزبية في الحزب الثوري المؤسساتي الذين يعملون في مختلف الهيئات التشريعية؛ والقطاعات الوظيفية الثلاثة؛ والبنى الجغرافية؛ وجناحَيْ النساء والشباب. وينظّم المجلس عمله عن طريق لجانٍ متنوّعة. كما يتولى المجلس السياسي الوطني، استناداً إلى اقتراحات رئيس اللجنة التنفيذية الوطنية، انتخاب اللجنة الوطنية للإجراءات الداخلية. (هنا، يلخّص الجدول ٢ أدوار ومسؤوليات كلّ من المجلس السياسي الوطني واللجنة الوطنية للإجراءات الداخلية أثناء اختيار المرشّحين).

مقاعد الأكثرية. تنصّ الأنظمة الداخلية في الحزب الثوري المؤسساتي على خيارين أساسيين لاختيار المرشّحين من أجل مقاعد الأكثرية، وهما:

- الانتخابات الأولية: قد يفضّل المجلس السياسي الوطني إمّا إجراء الانتخابات الأولية المغلقة (حيث يقترع الأعضاء المسجّلون وحدهم) وإما العلنية منها (حيث يمكن للأعضاء المسجّلين والمواطنين غير المنتسبين أن يقترعوا)؛ أو
- المؤتمرات: في حالة المؤتمرات الحزبية، يتألّف ٥٠٪ من المندوبين من المستشارين السياسيين على الصعيد الفدرالي، والأفراد المنتخَبين لتمثيل القطاعات الثلاثة، وبقية المنظمات الحزبية. أما المندوبون الآخرون، فيتمّ انتخابهم لتمثيل الدوائر الجغرافية. تجدر الإشارة إلى أنّ قواعد اختيار هؤلاء المندوبين مدرجة ضمن الدعوات إلى تسمية المرشّحين.

في بعض الحالات، قد تتضمن الدعوة إلى تسمية المرشّحين شروطاً تفرض إجراء الاستفتاءات العامة، والحصول على دعم أيٍّ من المجموعات التالية: البنى الجغرافية؛ والمجموعات الوظيفية؛ وجناحَي النساء والشباب؛ والمستشارين السياسيين؛ و/أو الأعضاء المسجّلين. في الحالة الأخيرة، يتحدّد سقف الدعم المطلوب من كلّ مجموعة من خلال طبيعة الدعوات المرسلة لتسمية المرشّحين. رغم ذلك، يحدّد النظام الداخلي للحزب السقف الأعلى للدعم المطلوب من كلّ مجموعة من أجل تسمية المرشّح كما يلي: ٢٥٪ من البنى الجغرافية، ٢٥٪ من المجموعات الوظيفية والنساء والشباب، ٢٥٪ من المستشارين السياسيين؛ و/أو ١٠٪ من الأعضاء المسجّلين في الحزب.

لوائح التمثيل النسبي. بموجب المادة ١٩٤ من النظام الداخلي للحزب، تعدّ اللجنة التنفيذية الوطنية لوائح لمقاعد التمثيل النسبي بانتظار أن يوافق عليها المجلس السياسي الوطني.

ويشترط النظام الداخلي أن يساهم الأفراد المدرجة أسماؤهم في لوائح التمثيل النسبي في:

- إضفاء هيبة ومقام على الحزب؛
- مساعدة الحزب خلال الانتخابات وتطوير البنى التنظيمية للحزب؛
- التمتّع بخلفية مهنيّة تعزّز العمل التشريعي ضمن الحزب (سواء خلال المناقشات أو في اللجان)؛
- تمثيل توازن إقليمي عند جذب الأصوات من مختلف أنحاء البلاد؛
- عكس الجوانب المختلفة للحزب والقضايا الاجتماعية التي يؤمن بها.

مواطن القوّة والضعف في النظام الحالي. في عصرٍ احتدمت فيه سياسة التنافس، عمل الحزب الثوري المؤسساتي على إضفاء طابعٍ مؤسساتي على إجراءات اختيار المرشّحين لمقاعد الأكثرية، كما أقدم على توسيع نطاق المشاركة فيها. رغم ذلك، ما زالت إجراءات الحزب تعكس التأثير الهائل الذي تخلّفه القيادة الوطنية على الخيار

المحلي. فبفضل الدعوات إلى تسمية المرشّحين، أصبح الحزب يتمتّع بمرونةٍ استثنائية، تمكّنه من تحديد الإجراءات المناسبة لاختيار المرشّحين في مختلف الدوائر الانتخابية عبر البلاد، ومن دورة انتخابية إلى أخرى.

بالإضافة إلى ذلك، تتيح هذه الممارسة للقادة الوطنيين تصميم الآليات بطريقةٍ تعود بالفائدة على مرشّحيهم المفضّلين. وبغضّ النظر عن إجراءات الاختيار المحدّدة لدائرة انتخابية معيّنة، فإنّ تسجيل الناخبين عن طريق "التسوية" أو "الإجماع"، كما يحدث أحياناً، أي طرح اسم مرشّح واحد فقط للموافقة عليه، يحرم هيئة الاختيار عادةً من حقّها. تجدر الإشارة إلى أنّ جمع لوائح المقاعد المنتخبة عن طريق التمثيل النسبي بقي محصوراً في مقرّ اللجنة التنفيذية الوطنية، تحت إشراف رئيس الحزب المحكم.

لسوء الحظ، تقترن إجراءات اختيار المرشّحين في المكسيك، غالباً، بادّعاءاتٍ تؤكّد اللجوء إلى التزوير وشراء الأصوات؛ وهي ظاهرةٌ لا تقتصر على الحزب الثوري المؤسساتي وحده. ولا يخفى على أحد أنّ عملية اختيار المرشّحين خلال فترة التهيئة لانتخابات ٢٠٠٣ اتّسمت بالنزاعات والانشقاقات. فأعرب الحكّام التابعون للحزب الثوري المؤسساتي عن سخطهم، لعدم تمكّنهم من المساهمة في وضع لوائح التمثيل النسبي، بينما اشتكى الأعضاء الأصغر سناً من تهميشهم. لكن في أعقاب انتخابات ٢٠٠٦، وكما أشير إليه أعلاه، علت الهتافات المنادية بإجراء الإصلاحات الداخلية، بما في ذلك تلك التي تطال إجراءات اختيار الناخبين (يقارن الجدول ٣ بين عمليات اختيار الناخبين في الأحزاب السياسية الثلاثة الأكبر في المكسيك.)

الجدول ٣: اختيار المرشّحين في الأحزاب الثلاثة الأكبر في المكسيك

	حزب الثورة الديمقراطية	الحزب الثوري المؤسساتي	حزب العمل الوطني
الدوائر الفردية	• الانتخابات الأولية عبر الاقتراع العام أو • مؤتمرات المندوبين (في حال وافق عليها ثلثا أعضاء المجلس الوطني)	• الانتخابات الأولية (عبر الاقتراع العام أو السري) أو • مؤتمرات المندوبين	• تصويت الأعضاء
التمثيل النسبي	• نصف اللائحة (عدد وتريّ) تحدّده المؤتمرات • نصف اللوائح (عدد شفعيّ) يُنتخب مباشرةً عن طريق المجلس الوطني	• يحدّده قادة الحزب على الصعيد الوطني	• مؤتمرات المندوبين على صعيد الولاية فضلاً عن • اللجنة التنفيذية الوطنية (التي تشغل المناصب ١ و٢ و٣) • اعتماد صيغة لتحديد ترتيب اللوائح وتوزيع المقاعد عبر الولايات في كلّ دائرة انتخابية
نظام الكوتا *(كما أشير إليه أعلاه، تمّ سنّ قانون انتخابي جديد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، فرض أن تتضمّن لوائح المرشّحين ٤٠٪ من كلّ نوعٍ جنسيّ على الأقل. لكنّ القوانين الحزبية الصادرة بعد هذا القرار لم تُحدّث بعد لتعكس التعديل المذكور أعلاه)*	• للوائح التمثيل النسبي: مرشّح شاب واحد على الأقل (٣٠ سنة أو أقل) في كلّ مجموعة من خمسة مرشّحين؛ كما يجب ألا يمثّل أيّ نوعٍ جنسيّ أكثر من ٧٠٪ من اللائحة	• ٣٠٪ من الشباب للدوائر الفردية واللوائح النسبية • يجب ألا يمثل أيّ نوعٍ جنسيّ أكثر من ٥٠٪ من المرشّحين في الدوائر الفردية وفي اللوائح النسبية • بالنسبة للدوائر الفردية، يُصرف النظر عن الكوتا حيث يتمّ انتخاب المرشّحين عن طريق الانتخابات الأولية	• بالنسبة للوائح التمثيل النسبي: يجب أن تترأس امرأة لائحة واحدة على الأقل؛ كما يجب أن تضمّ كلّ مجموعة من ثلاثة مرشّحين عضواً واحداً من كلّ جنسٍ على الأقل
صلاحيات قادة الحزب على المستوى المركزي في ما يتعلّق بإبطال قوانين اختيار المرشّحين العادية	• قد يسمّي المجلس الوطني مرشّحين خارج الحزب تصل نسبتهم إلى ٢٠٪ من كامل الترشيحات التي يرفعها الحزب إلى كلّ هيئة محلية، إلا في حال قرّر ثلثا الأعضاء الحاليين زيادة هذه النسبة • يختار المجلس الوطني المرشّحين الخارجيين للانتخابات الفدرالية، كما يسمح لغير الأعضاء بالتنافس ضد أعضاء الحزب، لتمثيل الحزب في الترشيحات	• في الحالات الاستثنائية، يمكن لرئيسَي اللجنة الوطنية للإجراءات الداخلية، واللجنة التنفيذية الوطنية، أن يتّخذا إجراءات طارئة لمصلحة وحدة الحزب وقوّته (المادة ٤٨، إجراءات اختيار المرشّحين) • عندما يدخل الحزب طرفاً في ائتلافٍ أو حلفٍ انتخابي (وهو قرارٌ يجب أن يوافق عليه المجلس السياسي الوطني)، فمن الممكن إبطال قوانين اختيار المرشّحين العادية	• في الحالات الخاصة، وعندما لا تتوصّل الهيئة الحزبية ذات الصلة إلى قرار، فإنّ اللجنة التنفيذية الوطنية يمكن أن تسمّي المرشّحين للانتخابات الفدرالية، بعد استشارة حاكم الولاية (المادة ٤٣، القواعد الحزبية) • تتّخذ اللجنة التنفيذية الوطنية قراراً بشأن مشاركة الحزب في الانتخابات الفدرالية وشروط مشاركته (المادة ٤٧، القواعد الحزبية)

الكيومنتانغ (تايوان)
The Kumintang (Taiwan)

معلومات عامة

تاريخ الحزب باختصار. تأسّس الكيومنتانغ أو الحزب القومي الصيني في العام ١٨٩٤ خلال الحرب الصينية اليابانية. وكان الحزب قد تأسّس في بداية الأمر لإعادة إحياء دولةٍ منقسمة وتوحيدها، فحكم البرّ الصيني الرئيسي لعدّة عقود. في العام ١٩٤٩، فقدَ حزب الكيومنتانغ سلطاته لصالح الحزب الشيوعي، فما كان من قادته إلا أن لجأوا إلى جزيرة تايوان.

فرض الكيومنتانغ الحكم العرفي في البلاد، فحكم تايوان لفترةٍ تناهز الأربعين عاماً بدون إجراء انتخابات وطنية منتظمة. وقد اكتسب الحزب، بفضل الأحكام العرفية، صلاحيات كاسحة خوّلته الحد من التنافس السياسي، حتى تضاءل، إن لم نقل كاد ينحسر، أيّ فصلٍ بين الحزب والدولة. وقد شهدت أواخر الثمانينات من القرن العشرين تغييراتٍ دراماتيكية في السياسة التايوانية. فصحيحٌ أنّ أحزاب المعارضة كانت ما زالت غير شرعية في ذلك الحين، غير أنّ مجموعات متنوّعة تشكّلت في العام ١٩٨٦، تحت اسم الحزب التقدمي الديمقراطي، سعياً لإيجاد بديلٍ عن الكيومنتانغ. بعد سنة، اضطر حزب الكيومنتانغ إلى إلغاء الأحكام العرفية. وفي العام ١٩٩١، أعادت الحكومة العمل بالحكم الدستوري كاملاً، لا بل إنها أجرت انتخاباتٍ تشريعية متعدّدة الأحزاب في العام ١٩٩٢، بينما أُجريت الانتخابات الرئاسية المتعدّدة الأحزاب الأولى في العام ١٩٩٦. ومع أنّ حزب الكيومنتانغ فاز بالانتخابات في العام ١٩٩٦، إلا أنّه ما لبث أن هُزم في الدورات الانتخابية اللاحقة (في العامين ٢٠٠٠ و٢٠٠٤) لمصلحة الحزب التقدمي الديمقراطي وشركائه في الائتلاف. جديرٌ بالذكر أنّ هزيمة العام ٢٠٠٤ سُجّلت بفارقٍ بسيط هو ٠.٢٢٪.

في الانتخابات التشريعية التي نُظّمت في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٤، حصل الكيومنتانغ وشركاؤه في "ائتلاف عموم الزرق" على ما يعادل ١١٤ مقعداً بالإجمال مقابل ١٠١ مقعد للحزب التقدمي الديمقراطي و"ائتلاف عموم الخضر". لكن في كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٨، زاد الكيومنتانغ وحلفاؤه، بشكلٍ ملحوظ، من نسبة المقاعد التي فازوا بها في الهيئة التشريعية: بموجب النظام الانتخابي الجديد، استطاع هذا الحزب أن يؤمّن ٨٦ من أصل المقاعد المائة والثلاثة عشر، وانتقل ليفوز بالانتخابات الرئاسية في آذار/مارس ٢٠٠٨، مع اكتساب ٥٨٪ من التصويت الشعبي.

لمحة مختصرة عن الحالة المدروسة

النظام الانتخابي

- النظام المتوازي (منذ العام ٢٠٠٨)
- تطبيق كوتا خاصة بالنوع الجنسي (٥٠٪) في الدوائر الانتخابية الوطنية

المميّزات الأساسية لآلية اختيار المرشّحين

- التوسّع في المعايير المعتمدة لتسمية المرشّحين لتجنّب اختيار الأشخاص المرتبطة أسماؤهم بالنشاط الإجرامي
- الجمع بين تصويت الأعضاء واستفتاءات الرأي العام (ونسبتهما ٣٠٪ و٧٠٪ على التوالي)

عندما وصل حزب الكيومنتانغ إلى تايوان أواخر الأربعينات، اضطر قادته إلى إعادة بناء قواعد الحزب الشعبية. وقد تمّ تنظيم الأعضاء، في أيامنا هذه، على مستوى القواعد الشعبية، ضمن وحداتٍ انتخابية تتعزّز على مستويات المقاطعة أو المدينة، فالوطن. أمّا الهيئة الحزبية العليا في هذا المجال، فهي المؤتمر الوطني لمندوبي الأحزاب الذي يلتئم كل سنتين. من جهتها، تتألّف اللجنة المركزية من ٢١٠ أعضاء ينتخبهم المؤتمر الوطني، وتجتمع سنوياً كما تشرف على تطبيق قرارات المؤتمر. أما شؤون الحزب اليومية، فتديرها اللجنة المركزية الدائمة المؤلّفة من ٣١ عضواً، ينتخبهم الكونغرس من بين أعضاء اللجنة المركزية. ويعتبر حزب الكيومنتانغ، إيديولوجياً، حزباً وسطياً يمينياً.

الانتخابات في تايوان. منذ العام ١٩٩١، وبالعودة إلى الحكم الدستوري، بدأت تايوان تشهد عدداً من الإصلاحات الدستورية والانتخابية. على سبيل المثال، صدرت التعديلات الدستورية في العام ٢٠٠٠ لتعدّل من صلاحيات المجلسين التشريعيين (مجلس "يوان" التشريعي والجمعية الوطنية). كما باتت الجمعية الوطنية هيئةً غير دائمة تقتصر صلاحياتها على تعديل الدستور وتعديل التقسيمات الإدارية لأراضي الوطن بناءً على اقتراح مجلس اليوان. وقد حُلّت الجمعية الوطنية في نهاية المطاف في العام ٢٠٠٥.

قبل انتخابات ٢٠٠٨، كان نظام الصوت الفرديّ القابل للتجيير هو المعتمد لتحديد مصير ١٦٨ مقعداً في الدوائر الانتخابية الواحدة والعشرين المتعدّدة التمثيل. فضلاً عن ذلك، في الحالة التي كان المرشّحون يمثّلون فيها الأحزاب السياسية، كانت الأصوات التي تصبّ في مصلحة كلّ حزب سياسي تُحتسب عن طريق جمع سائر الأصوات التي ينالها مرشّحو الحزب على الصعيد الوطني. فيُوزّع

٤١ مقعداً، بشكلٍ متناسب، على الأحزاب السياسية التي تنال ٥٪ على الأقل من مجموع الأصوات على الصعيد الوطني. أخيراً، ينتخب كل من سكان تايوان الأصليين والناخبين التايوانيين في الخارج ثمانية أعضاء. وقد كانت انتخابات ٢٠٠٤ آخر انتخاباتٍ تُنظم بموجب هذا النظام.

وبموجب الإصلاحات التي أقرت في العام ٢٠٠٥، تقلّص عدد المقاعد في المجلس التشريعي من ٢٢٥ إلى ١١٣، بينما ارتفعت مدّة الولاية التشريعية من ثلاث إلى أربع سنوات. وبدأ العمل بنظام اقتراعٍ مزدوج: أحدهما لمرشّحي الدوائر الانتخابية والآخر للوائح الحزبية. بالإضافة إلى ذلك، يُعتمد اليوم نظام الفائز الأول بأكثرية الأصوات لتحديد مصير ٧٣ مقعداً يمثّلون الدوائر الانتخابية الفردية. كما يوزّع ٣٤ مقعداً إضافياً بالتمثيل النسبي، وفقاً للحصص التي ينالها كلّ مرشّح عند الاقتراع للوائح الحزبية. لكن بموجب الشروط الجديدة، لا بدّ من أن تتألّف نصف اللوائح الحزبية من النساء. أمّا المقاعد الستة المتبقية، فتُخصّص للسكان الأصليين.

اختيار المرشّحين من منظورٍ تاريخيّ. بما أنّ عدداً من الدورات الانتخابية قد أُجري في عهدٍ ساد فيه حكم الحزب الواحد، فإنّ عملية اختيار المرشّحين في حزب الكيومنتانغ تسبق مرحلة العودة إلى الحكم الدستوري. في الواقع، قامت عملية اختيار المرشّحين في الكيومنتانغ، بشكلٍ كبير، بين العامين ١٩٥٠ و١٩٥٧، وفي ظلّ غياب بنى القواعد الشعبية، على تحديد أشكال الدعم الحزبي ومنح هذا الدعم إلى الأفراد المناسبين. لكن مع إعادة بناء الحزب لقواعده التنظيمية، أحكمت الوحدة المركزية قبضتها على عملية اختيار المرشّحين. فأجرت فروع الحزب المحلية تقييماتٍ غير رسمية لآراء الأعضاء بمختلف المرشّحين، ومن ثمّ نقلت هذه المعلومات إلى قادة الحزب على المستوى الوطني. إثر ذلك، اتّخذ هؤلاء القادة القرار النهائي، من دون أن يكونوا مضطرين للالتزام بآراء الفروع الحزبية. استمرّت هذه الممارسات حتى أواخر الثمانينات، باستثناء بلدية تايبي، حيث تمكّنت الفروع المحلية من إبداء رأيها بشكلٍ أوسع.

في العام ١٩٨٩، ومع نهاية حكم الحزب الواحد، وبروز السياسة الانتخابية القائمة على التنافس، لجأ حزب الكيومنتانغ إلى الانتخابات الأولية. فاعتبر المسؤولون الحزبيون أنّ الإصلاحات هي طريقةٌ لاعتماد اللامركزية في إجراءات اختيار المرشّحين، وتحسين صورة الحزب مع تعزيز وحدته. لكنّ الكوادر الحزبية لم تحافظ على حياديتها، فيما زاد جوّ التنافس الداخلي من الانشقاقات داخل الحزب. فضلاً عن ذلك، تحجّج بعض الأشخاص بأنّ الإصلاحات قد أدت إلى ارتفاع تكاليف تنظيم الحملات؛ وزعموا أنه بما أنّ المشاركين في الانتخابات الأولية لا يمثّلون البتة الشعب التايواني، فإنّ المرشّحين الذين يقع عليهم الاختيار لا يستطيعون، بالتالي، جذب الأصوات المطلوبة للفوز. ومع أنّ حزب الكيومنتانغ فاز بالأكثرية في مجلس يوان التشريعي في العام ١٩٨٩، إلا أنه سجّل هذا الفوز بفضل نسبةٍ أقل من الأصوات والمقاعد، ممّا أتاح لمنتقدي الإصلاحات بإلقاء اللوم على نظام الانتخابات الأولية. في العام ١٩٩٢، أدخل النظام المُرجِح، حيث مثّلت كلّ من أصوات الأعضاء والتقييمات التي قام بها الكوادر نسبة ٥٠٪. بالإضافة إلى ذلك، كان بوسع الفروع المحلية أن تلغي الانتخابات الأولية، وترفع توصياتها مباشرةً إلى مقر الحزب العام. وقد سمحت التعديلات اللاحقة للمراكز الفرعية الحزبية الأخذ بعين الاعتبار بعض النتائج، كآراء أعضاء الحزب، ونتائج الانتخابات الأولية، والتقييمات التي يجريها الكوادر الحزبية، والاستفتاءات، لكن هذه النتائج كان لها قيمة استشارية لأنّ قادة الحزب ما زالوا يقيّمون اقتراحات المراكز الفرعية الحزبية.

في العام ٢٠٠٠، مُني الكيومنتانغ بالهزيمة في الانتخابات الرئاسية، وما لبث أن باشر بإعداد برنامج إصلاحات شامل. نتيجةً لذلك، خضعت إجراءات اختيار المرشّحين للمراجعة من جديد. فأصبح المرشّحون للمقاعد المتعدّدة التمثيل يُختارون، اليوم، استناداً إلى الانتخابات الأولية للحزب واستفتاءات الرأي العام التي تستهدف عامة الناخبين.

الإجراءات الراهنة لاختيار المرشّحين

أهلية المرشّحين. تنصّ قوانين اختيار المرشّحين على معايير الأهلية التالية:

- يجب أن يكون المرشّح قد انتسب إلى الحزب (أو انضوى تحت لوائه من جديد) منذ أربعة أشهر على الأقل؛
- يجب أن يكون سجلّه الحزبي نظيفاً؛
- يجب أن يسدّد رسوم العضوية كاملةً قبل أربعة أشهر من إجراء الانتخابات الأولية في الحزب؛
- يجب أن يكون عضواً يتمتع بسمعة جيدة؛

أما الطامحون إلى ترشيح أنفسهم لعضوية مجلس اليوان التشريعي، فمن الضروري أن يقدّموا الوثائق والمعلومات التالية إلى المركز الفرعي للحزب:

- استمارة تسجيل كاملة؛

- إيصالات تثبت التسجيل للعضوية وتسديد رسوم الانتساب للحزب؛
- رسائل توصية من كبار المسؤولين في الحزب؛
- سيرة شخصية؛
- استراتيجية انتخابية؛
- إفادة خطية مصدقة/تصريحات يعلن فيها ترشحه؛
- تسديد الرسم الداخلي الخاص بتسمية المرشّحين؛
- معلومات محدّثة (لا يعود تاريخها إلى ما قبل أربعة أشهر) عن سجلات الحكومة (في تايوان، تحتفظ الحكومة بسجلٍّ عن كافة المقيمين)؛
- صورة شمسية.

فضلاً عن ذلك، تشترط القوانين من أصحاب طلبات الترشيح أن يدلوا بمعلوماتٍ عن خلفيّتهم التربوية والمهنية وغير ذلك، كي يتحقّق الحزب من خلفيّتهم هذه. فيتمّ استبعاد الأفراد المُدانين بأيّ من الجرائم التالية (سواء داخل تايوان أم في الخارج):

- الجريمة المنظمة بما في ذلك الإتجار بالمخدرات، وغسل الأموال، والفساد؛
- انتهاك القوانين الخاصة بإقالة الموظفين الحكوميين بواسطة التصويت، والرشوة (بما في ذلك شراء الأصوات)، وتحريض العامة على ممارسة أعمال العنف؛
- التحرّش الجنسي أو التورّط في تجارة الجنس مع الأطفال؛ أو
- اقتراف جرائم قتل، أو اعتداء، أو سرقة، أو خطف، أو احتيال.

يُحظّر على هؤلاء الأفراد العمل على ترشيح أنفسهم لتمثيل الحزب، ولا يمكن للحزب أن يرشّحهم بنفسه. أمّا عندما تكون التهم مريبة أو معلّقة، وحتى لو لم يصدر أيّ حكم لبتّ هذه المسألة، فيجدر بالأشخاص أن يكشفوا للحزب عن الشبهات التي تحوم حولهم، كي تتولى لجان التأديب والتقييم المحلية الخاصة بالحزب تقييم الضرر الذي يمكن أن يلحق بالحزب والعامة والمجتمع ككلّ.

الخطوات الأساسية.

لوائح التمثيل النسبي. تضع هذه اللائحةَ لجنةٌ مؤلّفة من تسعة أعضاء، هم رئيس الحزب، وخمسة نوّاب عن الرئيس، والأمين العام، إلى جانب عضوين آخرين يعيّنهما رئيس الحزب. من جهتها، ترسل الوحدات الحزبية المتنوّعة (كجناح النساء على سبيل المثال) اقتراحاتها، فتستند اللجنة إليها لإدراج الأسماء على اللائحة.

مقاعد الأكثرية.

١. *يقدّم الطامحون إلى ترشيح أنفسهم طلبات الترشيح إلى المراكز الفرعية الحزبية على مستوى الدوائر الانتخابية.* فتتمّ مراجعة الطلبات، والتحقق من خلفيات هؤلاء الأشخاص، قبل صياغة لائحة نهائية بالأسماء. أما أصحاب الطلبات فيحظر عليهم الإقدام على ما يلي:
   - تشويه سمعة الحزب أو الإساءة إلى بقية أعضاء الحزب/توجيه الاتهامات إليهم؛
   - اللجوء إلى الرشوة أو غيرها من الأساليب لتأمين الدعم؛
   - واللجوء إلى حملات الاحتجاج أو العصابات للتأثير على عملية تسمية المرشّحين.
٢. *تُنظّم استفتاءات الرأي العام لتقييم مدى تقبّل العامة للأفراد المدرجة أسماؤهم على اللائحة النهائية.* يجب إجراء استفتاءات الرأي العام في فترةٍ لا تتجاوز الثلاثة أسابيع قبل تسمية المرشّحين، وبتاريخٍ لا يتخطى موعد تصويت الأعضاء. لكن يجب أن تكون هذه الاستفتاءات، بموجب إجراءات اختيار المرشّحين، مستقلة، ومنفصلة تماماً عن نقاشات أو تصويت الأعضاء، لضمان قياس مدى تقبّل العامة لكل فردٍ بشكلٍ دقيق.
٣. *يصوّت أعضاء الأحزاب على اللائحة النهائية.* كلّ فردٍ بلغ الثامنة عشر من عمره أو أكثر، وكان عضواً في الحزب (أو انتسب إليه من جديد) منذ أربعة أشهر على الأقل، وسدّد رسوم عضويته، ويتمتع بسمعة جيدة، يحقّ له المشاركة في عملية التصويت. تشكّل استفتاءات الرأي العام حوالى ٧٠٪ من رصيد كلّ متسابق، بينما يمثّل تصويت الأعضاء ٣٠٪. في نهاية الأمر، يفوز بالترشيح عن المراكز الفرعية الحزبية كلّ من يفوز بأكثر من ٣٪ من مجموع الأصوات.
٤. *تنظيم جولة ثانية من استفتاء الآراء وتصويت الأعضاء إذا دعت الحاجة لذلك.* إذا لم يحصل المرشّح على أكثر من ٣٠٪ من الدعم، إما بفضل تصويت الأعضاء وإما عن طريق استفتاء الرأي العام، أو في حال كان فارق الأصوات بين مرشّحين اثنين ٣٪ أو أقل، فإنّ قواعد اختيار المرشّحين تشجّع المتنافسَين على الاجتماع فالتوصّل إلى اتّفاق. أمّا عندما لا يستطيع هذان الشخصان التوصل إلى اتّفاق، تُنظّم دورة ثانية لاقتراع الأعضاء واستفتاءات الرأي العام للاختيار بين المتنافسين الرئيسيين، يفوز على إثرها صاحب النسبة الأعلى من الأصوات بالترشيح.
٥. *ترسل المراكز الفرعية الأسماءَ المطروحة إلى اللجنة المركزية لمراجعة التسميات فضلاً عن تقرير حول عملية اختيار المرشّحين.* فتراجع اللجنة، التي عيّنها رئيس الحزب، المعلومات التي تسلّمها المراكز الفرعية، لتضمن الالتزام بالإجراءات الحزبية ذات الصلة.

٦. *ترسل اللجنة المركزية لمراجعة التسميات لائحةَ الأسماء الخاصة الصادرة عن مركز الحزب الفرعي إلى اللجنة المركزية الدائمة كي تراجعها بشكلٍ نهائيّ، ثمّ تصادق عليها فتعلن في نهاية المطاف عن الأسماء المتفق عليها.*

نقاط القوّة والضعف في النظام الحالي. استنتجت معظم التحاليل التي تناولت الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٠ أنّ حزب الكيومنتانغ قد مُني بالهزيمة جرّاء انشقاقٍ أصاب قاعدته، وأنّ الفساد قد بات إحدى المشكلات الجسيمة التي تشوب الانتخابات، حيث بدأت المعارضة، المتمثلة بالحزب التقدمي الديمقراطي، تطرح نفسها كبديل سياسيّ نظيف ومنفتح على الإصلاح. تلا ذلك مناقشات داخلية حول إجراء الإصلاحات اللازمة، حدّد حزب الكيومنتانغ بموجبها نقطتي ضعفٍ أساسيتين كانتا تشوبان إجراءات اختيار المرشّحين في السابق: أولاً، الفجوة المتزايدة بين أعضاء الحزب وقادته، وثانياً، تسمية الأفراد الذين لا يتمتّعون بما يكفي لاستمالة الجمهور، علما أنه نُسبت إلى بعضهم ادّعاءات بارتكاب الفساد.

ابتداءً من العام ٢٠٠١، وبعد تطبيق الإصلاحات، انتقلت مسؤولية اختيار المرشّحين للمقاعد المنتخبة وفقاً لنظام الصوت الفرديّ القابل للتجيير من قادة الحزب إلى الأعضاء. كما استند حزب الكيومنتانغ إلى النظام المعتمد لدى الحزب التقدمي الديمقراطي كي يمهّد لنظام تصويتٍ يقوم على اقتراع الأعضاء من جهة، واستفتاءات الرأي العام من جهة أخرى، كطريقة جديدة لاختيار المرشّحين. وقد أمل قادة الحزب أن تنجح الإصلاحات في تحقيق ما يلي: إلغاء الممارسات القديمة التي تخوّل قادة الحزب تسمية المرشّحين لقاء بعض الخدمات؛ وسدّ الفجوة التي تفصل قادة الحزب عن الأعضاء؛ والمساعدة في تجديد الأنظمة الحزبية من خلال حث الأعضاء على الالتزام بمبادىء الحزب؛ وتسمية المرشّحين الذين يعترف الحزب بشرعيتهم ويتمتعون بالقدرة على استمالة الجمهور في آن. فضلاً عن ذلك، خضعت أنظمة الحزب للمراجعة، بحيث تضمّنت معايير أخلاقية موسّعة، وتولّت إقصاء مرتكبي الفساد. جديرٌ بالذكر أخيراً أنّ هذه الأحكام تتجاوز الشروط المنصوص عليها في القوانين.

حزب العمال (المملكة المتحدة)
The Labor Party (United Kingdom)

معلومات عامة

تاريخ الحزب باختصار. تأسّس حزب العمال في العام ١٩٠٠ حرصاً منه على ضمان التمثيل الصحيح لكلّ من العمّال، والنقابات العمالية، والاشتراكيين في السياسة البريطانية. وكان الانتساب إلى هيئة الحزب الأساسية، أي اللجنة التمثيلية للعمال، يتم من خلال المنظمات التابعة للحزب، كالنقابات العمالية مثلاً، بدلا من أن يتم على أساس فرديّ. وقد شكّل الحزب حكومته الأولى في العام ١٩٢٤، وسجّل فوزاً في الانتخابات بين ١٩٤٥ و١٩٥١، وبين ١٩٦٤ و١٩٧٠.

لسوء الحظ، مُني الحزب بهزيمةٍ نكراء في العام ١٩٧٩، تلاها فترةٌ من البحث عن الهوية، والتفكير المتعمّق داخل الحزب، والنزاع المحتدم بين الفئات الحزبية نفسها. وما لبث الحزب، خلال السنوات الثماني عشرة التالية، أن احتلّ موقع المعارضة، فباشر بسلسلةٍ من الإصلاحات بهدف زيادة أعضائه، والتخفيف من تأثير النقابات العمالية، وزيادة مشاركة الأعضاء، وصياغة اقتراحات ذات صلة بالسياسة أكثر ميلاً نحو الوسط، تلقى قبولاً لدى عامة الناس. في العام ١٩٩٤، انتُخب طوني بلير زعيماً جديداً للحزب. فعدّل الحزب، في عهد بلير، البند الرابع لدستوره، حيث وضع حداً رسمياً للدعم التاريخي الذي لطالما قدّمه لعمليات التأميم. (وكانت سياسات حزب العمال قد بدأت، عملياً، تنتقل باتجاه الوسط قبل تطبيق الإصلاحات الدستورية في العام ١٩٩٥.) إثر ذلك، عاد حزب العمال إلى السلطة في العام ١٩٩٧ بعد أن سجّل فوزاً ساحقاً في الانتخابات هو الأهم في تاريخ الحزب، بفارق ١٧٩ مقعداً. في العام ٢٠٠٥، ومع أنّ هامش الفوز تقلّص إلى ٦٧ مقعداً، فاز الحزب بالانتخابات، في سابقةٍ تُشهد له، للمرة الثالثة على التوالي.

تتألّف الوحدة التنظيمية الأساسية للحزب من المركز الفرعي، بشكلٍ يستند إلى حدود الدوائر المرعية في الانتخابات المحلية. بدورها، تتعزّز المراكز الفرعية الحزبية ضمن دوائر حزب العمال التي تعادل الدوائر الانتخابية الخاصة بمجلس وستمنستر. فضلاً عن ذلك، تتمتّع الفروع المحلية للهيئات التابعة للحزب، كالنقابات العمالية مثلاً، بتمثيلٍ على مستوى دوائر حزب العمال، وبحقّ التصويت فيها. أمّا دوائر حزب العمال، فتتعزز على المستوى الوطني من خلال المؤتمر السنوي وعددٍ من المؤسسات، كالمنتدى للسياسات الوطنية. من جهتها، تشرف اللجنة التنفيذية الوطنية على العمليات التي ينفّذها الحزب على الصعيد الوطني؛ وهي تضمّ ممثّلين عن الحكومة، وأعضاء في البرلمان، وأعضاء في البرلمان الأوروبي، ومستشارين، ونقابات عمالية، ومجموعات اشتراكية، ودوائر حزب العمال. ويصوّت الأعضاء كل سنة لممثّلي الدوائر الحزبية الذين يمثّلونهم في اللجنة التنفيذية الوطنية.

انتخابات وستمنستر. يتألّف برلمان المملكة المتحدة أو ويستمنستر من مجلسين تشريعيين، هما مجلس اللوردات ومجلس العموم. تركّز الحالة المدروسة هذه على إجراءات اختيار المرشّحين لمقاعد مجلس العموم. يُنتخب الأعضاء الستمئة والستة والأربعين في مجلس العموم بشكلٍ مباشر، استناداً إلى نظام الفائز الأول بأكثرية الأصوات، ولولايةٍ تستمرّ خمس سنوات. غير أنّ الانتخابات لا تُنظَّم إلا عند حلّ البرلمان، وهو أمرٌ يحدّده رئيس الوزراء الراهن، وفق ما يراه مناسباً، مما يخوّله تسخير هذا الأمر خدمةً لمصالحه السياسية. (تتولى الملكة حلّ البرلمان بطلبٍ من رئيس الوزراء).

في عصرنا هذا، تناوب حزب المحافظين وحزب العمال على رئاسة الحكومة، فهيمنا على سائر المقاعد في مجلس العموم، اللّهم إلا نزرا

لمحة مختصرة عن الحالة المدروسة

النظام الانتخابي

- نظام الفائز الأول بأكثرية الأصوات

المميّزات الأساسية لآلية اختيار المرشحين

- يمكن للمراكز الفرعية أن تختار مرشّحين من ضمن لائحة تضمّ أسماءً تمّت الموافقة عليها مسبقاً، أو النظر في طلب أشخاصٍ آخرين يطمحون إلى ترشيح أنفسهم.
- في حال وقع الاختيار على أشخاصٍ لم تتمّ دراسة ملفّهم بعد، يجب أن يحظى هؤلاء بموافقة اللجنة التنفيذية الوطنية قبل تسميتهم كمرشّحين.
- تقوم اجتماعات اختيار المرشّحين، على مستوى المراكز الفرعية للحزب، على مبدأ "الصوت الواحد للناخب الواحد".
- غالباً ما تعتبر أوراق الاقتراع المرسلة عن طريق البريد حاسمةً.
- للجنة التنفيذية الوطنية حقّ فرض إجراءات تمييزية إيجابية، تصبّ في مصلحة النساء والأقليات الإثنية (كإعداد لوائح نهائية مؤلفة حصراً من النساء، أو اعتماد كوتا قدرها ٥٠٪ للنساء و٥٠٪ للرجال في بعض الدوائر الانتخابية)

يسيراً منها. لكن منذ السبعينات، بدأت بقية الأحزاب تزيد حصّة مقاعدها في البرلمان. ومن هذه الأحزاب، الحزب الديمقراطي الليبرالي (الذي فاز بـ٦٢ مقعداً عام ٢٠٠٥)، والأحزاب الإقليمية كالحزب الوحدوي الديمقراطي في إيرلندا الشمالية، وحزب "بليد سيمرو" القومي في إمارة ويلز، والحزب الاسكتلندي القومي، وحزب "شين فين" الإيرلندي.

تجدر الإشارة إلى أنّ مفهوم المقاعد المضمونة والمستهدفة جزءٌ لا يتجزأ من الانتخابات في برلمان وستمنستر. فتشمل معظم الدوائر الانتخابية مقاعد مضمونة بالنسبة لحزبٍ معيّن وبعيدة المنال بالنسبة لحزبٍ آخر؛ بينما تشهد المقاعد الهامشية أو المستهدفة منافسةً محتدمة في الانتخابات، حيث يأمل أحد الأحزاب، بموجب نتيجة الانتخابات، أن ينتزع هذه المقاعد من حزبٍ آخر. وبقدر ما يكون المقعد مضموناً، بقدر ما يتنافس الأشخاص على تسمية أنفسهم كمرشّحين، بما أنّ انتخاب المرشّح لهذا المقعد في البرلمان أمرٌ مضمون إلى حدّ ما.

اختيار المرشّحين من منظورٍ تاريخيّ. كان اختيار المرشّحين، حتى أواخر القرن العشرين، يستند، على غرار أيّ عملية أخرى لصنع القرار داخل الحزب، إلى الديمقراطية القائمة على التفويض. فقد كان التنظيم الحزبي على الصعيد الوطني يتولى إعداد لوائح بأسماء المرشّحين المحتملين، بينما يعود للدوائر الحزبية حقّ الاختيار النهائي للمرشّحين، لا بل كان باستطاعتها أيضاً أن تختار أسماء غير مذكورة على اللوائح. بالفعل، تعدّ الهيئات التنفيذية المحلية لوائح نهائية، ليصوّت عليها أعضاء لجان الإدارة العامة في الدائرة. وتتألّف لجان الإدارة العامة من مندوبين عن المراكز الفرعية للحزب والمنظمات التابعة له. غير أنّ المنظمات لا تستطيع أن تعطي مندوبيها تعليماتٍ بالتصويت لمصلحة مرشّحٍ معيّن.

في بداية الثمانينات من القرن العشرين، خضع الحزب لسلسلةٍ من الإصلاحات التي هدفت، ظاهرياً، إلى زيادة مشاركة الأعضاء لا في عملية اختيار المرشّحين فحسب، بل عند صياغة السياسات أيضاً. أما ممثلو الأحزاب والنقابات العمالية عند المستوى الدوائر، وبالتحديد أولئك الذين اتُّهموا باختيار المرشّحين الذين لا يمثّلون آراء الأعضاء، فقد عانوا مزيداً من التهميش. على سبيل المثال، مهّد الحزب لإجراءاتٍ جديدة تفرض على المراكز الفرعية أن تطلب موافقة اللجنة التنفيذية الوطنية على أسماء المرشّحين. في بداية العام ١٩٨٨، اعتُمد نظام الهيئة الانتخابية الجديد ليحصر تصويت النقابات العمالية وبقية المنظمات التابعة بأربعين بالمائة من الأصوات في كل دائرة انتخابية، بينما مثّل تصويت الأعضاء الأفراد نسبة الستين بالمائة المتبقية. أخيراً، اعتمد الحزب في العام ١٩٩٣ مبدأ "الصوت الواحد للناخب الواحد"، فألغى بشكلٍ نهائيّ الاقتراع الكتلوي الذي كانت تلجأ إليه النقابات العمالية وبقية المنظمات التابعة للحزب، ومنح بالتالي كلّ عضوٍ فرد حقوقاً متساوية في التصويت.

الإجراءات الراهنة لاختيار المرشّحين في وستمنستر

أهلية المرشّحين. إلى جانب المعايير القانونية التي تحدّد أهلية المرشّحين، يوجز كتيّب القواعد الخاص بحزب العمّال شروط الأهلية المفروضة على كل من يرغب في تمثيل الحزب في أيّ منصبٍ حكوميّ:

- أن يكون عضواً في الحزب منذ ١٢ شهراً متتالياً على الأقل؛
- أن يكون عضواً في نقابةٍ عمالية يعترف بها الحزب وأن يساهم في تمويل صندوق هذه النقابة.

ويحدث أن توافق اللجنة التنفيذية الوطنية على الاستثناءات المرتبطة بهذه المعايير. أما الأفراد الذين يُجرَّدون من أهلية ترشيح أنفسهم لمناصب الحكومة المحلية، فيعتبرون غير جديرين بالمشاركة. فضلاً عن ذلك، تسمح القوانين الحزبية للمسؤولين باللجوء إلى التحركات الإيجابية لترشيح أعدادٍ متزايدة من المرشّحين والأقليات الإثنية.

إجراءات إعادة الانتخاب. حتى العام ١٩٨٠، كان اختيار المرشّحين في حزب العمّال يميل لمصلحة شاغل المنصب المنتهية ولايته. وفي حال أرادت دوائر الحزب أن تستبدل النواب الذين يمثّلونها، فإنّ لجنة الإدارة العامة كانت ملزمة بالدعوة إلى اجتماعٍ خاص للمباشرة بالإجراءات اللازمة، ومن ثمّ التصويت لحجب الثقة عن النائب الحاليّ في اجتماعٍ لاحق. من جهته، يتمتّع النائب بحقّ استئناف الحكم لدى اللجنة التنفيذية الوطنية، وقد اتّخذت هذه الأخيرة قراراً بإعادة تنصيب معظم هؤلاء النوّاب. ومع أنّ الحزب أعتمد قوانين جديدة، في العام ١٩٨٠، تشترط على كلّ النوّاب الخضوع لإجراءات اختيار المرشّحين، أسوةً بغيرهم من الأشخاص، إلا أنّ معدّل اختيار شاغلي المناصب الحاليّين أنفسهم بقي مرتفعاً. وقد فرضت القوانين الراهنة على شاغلي المناصب هؤلاء أن ينجحوا في إقناع أكثرية الوحدات الحزبية والمنظمات التابعة للحزب في دائرتهم الانتخابية بتسميتهم للمنصب الجديد. أمّا النواب الذين يفشلون في تأمين هذه الأصوات الضامنة لترشيحهم، فتسنح لهم الفرصة لإدراج أسمائهم على اللائحة النهائية للمتنافسين على الترشيح.

الخطوات الأساسية.

١. *تصدر اللجنة التنفيذية الوطنية توجيهات إجرائية، واستمارةً لتقديم طلب الترشيح، وجدولاً زمنيّاً ينظّم التدابير التي تسبق غربلة المتنافسين.* تطلب الاستمارة، وهي تُستخدم في الجولة الأخيرة من عملية اختيار المرشّحين، أن يدوّن كلّ شخصٍ، على شكل سيرة ذاتية، معلوماتٍ أساسية تُعرّف به وتوجز خلفيّته في المحاور التالية بالتحديد:

- خبراته في حزب العمال؛
- خبراته في مجالاتٍ أخرى من الحياة؛
- معارفه؛
- مهاراته في التواصل؛
- مهاراته في تنظيم الحملات؛
- مهاراته في التمثيل وحلّ المشاكل؛
- مهاراته في التفاعل مع الأشخاص والعمل مع فريق وإقامة الاتصالات؛
- ومهارات أخرى.

ويُسأل أصحاب الطلبات أيضاً أن يُدرجوا بياناً شخصياً (يتضمّن مثلاً السبب الذي يدفعهم إلى ترشيح أنفسهم، إلى جانب بيانٍ سياسيّ الطابع). كما يجب أن يوقّعوا على مدونة السلوك، ويحدّدوا المنطقة التي ينوون أن يترشّحوا عنها. أما طلب الانتساب إلى الهيئة البرلمانية الوطنية، ويقدّمه الأشخاص الذين وافقت عليهم القيادة المركزية للحزب، فغير إلزاميّ لكن تشجّع عليه اللجنة التنفيذية الوطنية. من جهتها، يحق للمنظمات التابعة للحزب، كالنقابات العمالية مثلاً، بتوصية بعض المرشّحين، وعندها تلتزم بتغطية التكاليف الناجمة عن حملات هؤلاء الأشخاص؛ مما يجعل اختيار هؤلاء أمراً مغرياً بالنسبة لدوائر حزب العمّال.

٢. *يُعهد إلى فرق التقييم الإقليمية، التي تدعمها اللجنة التنفيذية الوطنية، مراجعة الطلبات الخطية وتنظيم دورات تدريبية ومقابلات.* أما من ينجح في المقابلة، فيُعيَّن في الهيئة البرلمانية الوطنية. تُجرى مقابلة مع أصحاب الطلبات جميعاً. كما يُعرض عليهم الخضوع للتدريب، ويلقى هذا العرض قبولاً من معظم أصحاب الطلبات. فضلاً عن ذلك، تُنظّم دورات تدريبية خاصة للنساء والأقليات الإثنية. فإذا فشل بعض الأشخاص باجتياز هذه المرحلة، يحقّ لهم الحصول على تبريرٍ منطقيّ، واستئناف هذا الحكم أمام لجنة الاستئناف التابعة للحزب، وهي هيئةٌ مستقلة لا تعنى بعملية اختيار المرشّحين. عند هذه المرحلة، لا تكون الدوائر قد اختارت بعد الأفراد كمرشحين محتملين.

٣. *تعلن دوائر الحزب أنّ عملية الاختيار قد انطلقت وتصدر جدولاً زمنياً ينظّم هذا الأمر.* يتّصل المرشّحون المحتملون بالمركز الفرعي للحزب ويعربون عن اهتمامهم: فيُطلب منهم إرسال سيرةٍ ذاتية عنهم، سرعان ما تُعمّم. عندئذٍ، يمكن للمرشّحين أن يباشروا بالطواف من دارٍ إلى دارٍ، كما تتمّ دعوتهم إلى حضور العديد من المناسبات للقاء أعضاء الحزب – كاجتماعٍ يشارك فيه كافة الأعضاء.

٤. *تعقد المراكز الفرعية المحلية للحزب وغيرها من الوحدات الحزبية اجتماعاتٍ لتسمية المرشّحين، ثمّ تعلن أسماءهم على مستوى الدوائر الانتخابية.* يمكن للمراكز الفرعية وغيرها من الوحدات الحزبية أن تسمّي أيّ فرد أُدرج اسمه ضمن الهيئة البرلمانية الوطنية، أو يتمتّع بمعايير الأهلية التي تنصّ عليها قوانين الحزب. وتجدر الإشارة إلى أنّه يحق لأيّ فردٍ سدّد رسوم عضويته لسنةٍ واحدة على الأقل، ويكون عضواً في نقابةٍ عمالية منتسبة إلى الحزب، أن يقدّم طلب ترشيح إلى مركز الحزب المحليّ، وإن لم يكن عضواً في الهيئة البرلمانية الوطنية. لكن في حال وافق مركز الحزب المحلي على تسميته مرشّحاً عنه، فسوف يُستدعى هذا الفرد ليمثل أمام اللجنة التنفيذية الوطنية كي توافق عليه بدورها.

٥. *تدرس لجان الدوائر العامة التسميات التي تقدمت بها المراكز الفرعية والمنظمات التابعة للحزب، وتجري المقابلات، وتعدّ اللوائح النهائية.* يجب أن تختار المراكز الفرعية امرأةً، ورجلاً، وشخصاً من العرق الأسود أو الأصفر أو الأقليات الإثنية، في حال كان شخصٌ أو أكثر من كلّ مجموعة يسعى إلى ترشيح نفسه. من جهتها، لا يمكن للمنظمات التابعة أن تسمّي إلا شخصاً واحداً. أما اللائحة النهائية، فتُعتمد بناءً على التصويت، كما يجب أن تتضمّن عدداً متساوياً من الرجال والنساء. وفي حال كان شخصٌ أو أكثر من العرق الأسود أو الأصفر أو الأقليات الإثنية يريد ترشيح نفسه، فلا بدّ من إدراج اسم واحدٍ منهم على الأقل في اللائحة النهائية. إلى جانب ذلك، قد تضطر الدوائر الانتخابية ذات المقعد الشاغر اعتماد اللوائح النهائية المؤلفة حصراً من النساء، بينما يصادق المدراء الإقليميون على هذه اللوائح كي يضمنوا أنها تفي بالمعايير ذات الصلة.

المربّع ١٤: آليات التمييز الإيجابي تجاه النساء في حزب العمال

خلال الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين، بقيت بريطانيا متأخرةً عن بقية دول الاتحاد الأوروبي لجهة تمثيل النساء. في العام ١٩٨٧، طرح حزب العمال كوتا محصورةً بعددٍ معيّن، وأصرّ بموجبها على اختيار النساء دون غيرهنّ في بعض الدوائر الانتخابية. وفي محاولةٍ لتسريع عجلة التغيير، وافق مؤتمر حزب العمال في خريف ١٩٩٣ على سياسةٍ تشترط اعتماد لوائح نهائية، مؤلّفة حصراً من النساء، لشغل نصف مقاعد الحزب "المتوارثة" (عندما يتقاعد نائبٌ من حزب العمال)، ونصف المقاعد التي "يحتدم عليها التنافس" (وتُعرّف في الاقتراح الرسمي الذي تقدّم به المؤتمر بأنها "أكثر المقاعد التي يمكن أن يفوز بها" حزب العمال). وبموجب القانون الجديد، بقي أعضاء المراكز المحلية للحزب مخوّلين، في الدوائر الانتخابية المستهدفة، تسمية المرشّحين، لكنهم كانوا ملزمين باختيار أصحاب الطلبات من النساء فقط.

بعد عقودٍ سُجّلت فيها تطوّراتٌ متواضعة في أفضل الأحوال، تضاعفت نسبة النساء في برلمان وستمنستر بين ليلةٍ وضحاها: فقد شهدت انتخابات حزيران (يونيو) ١٩٩٧ دخول ١٢٠ امرأةً في عضوية مجلس العموم (١٨٪)، أي ضعف الرقم المنتخب في العام ١٩٩٢ (٩.٢٪). وشكّل هذا الاتجاه جزءاً من ظاهرةٍ أكبر ارتسمت بوضوح في المملكة المتحدة، خلال نهاية التسعينات، عندما انتخب عدد متزايد من النساء في هيئات تشريعية أخرى. لكنّ بعضهم زعم أنّ التغيير الذي تشهده بريطانيا يمثّل جزءاً من تغييرٍ أكبر في المواقف الثقافية تجاه الأدوار السياسية والاجتماعية التي تؤديها النساء، وهو تغييرٌ اجتاح كل المجتمعات التي تألّفت بعد الثورة الصناعية. رغم ذلك، أدت الزيادة في عدد النساء اللواتي يمثّلن حزب العمال في البرلمان دوراً في غاية الأهمية.

غير أنّ سياسة اعتماد اللوائح النهائية المؤلفة حصراً من النساء كانت مثيرةً للجدل، لا بل استدرّت موجاتٍ من المعارضة. وقد تخلى عنها الحزب بصفةٍ رسمية في كانون الثاني (يناير) ١٩٩٦، إثر طعونٍ قانونية تقدّم بها رجلان من الطامحين إلى ترشيح أنفسهم أمام المحكمة الصناعية في ليدز. آنذاك، اقتنعت المحكمة بالحجة القائلة إنّ إجراءات اختيار المرشّحين تسهّل الحصول على وظائف، ويجب أن تخضع بالتالي لقانون التمييز بين الجنسين المعتمد في المملكة المتحدة. رغم ذلك، طبّق الحزب الكوتا النسائية خلال إجراءات اختيار المرشّحين في انتخابات ١٩٩٧، وقد نجح في زيادة عدد النساء اللواتي مثّلن حزب العمال في البرلمان، خلال تلك الدورة الانتخابية، بنسبة ١٠٪.

إثر التخلي عن سياسة الكوتا النسائية هذه، عاد حزب العمّال إلى اعتماد إجراءاتٍ مشابهة لتلك التي كان يعتمدها بين ١٩٨٧ و١٩٩٢. وعند اختيار المرشّحين للانتخابات البرلمانية عن دورات ما بين ١٩٩٧ و٢٠٠١، أصرّ الحزب على إدراج أعدادٍ متساوية من الرجال والنساء (اثنين من كلّ نوعٍ جنسيّ على الأقل) في اللوائح النهائية للمرشّحين. فإذا بهذه السياسة تؤدي إلى اختيار عدد قليل جداً من النساء لمنصب النيابة. في الواقع، لم يتمّ اختيار إلا ١٠.٣٪ من النساء للمقاعد الشاغرة التي حصل عليها حزب العمال في العام ٢٠٠١.

وكان التشريع الجديد الذي تحوّل إلى قانون في العام ٢٠٠٢ قد اعترف بحقّ الأحزاب في اعتماد إجراءات جديدة، كنظام الكوتا، عند اختيار المرشّحين للبرلمان والحكومات المحلية والجمعيات المحلية المنقول إليها السلطات، بدون خطر التعرض لطعنٍ قانوني. غير أنّ هذا القانون لا يحمي الأحزاب من التعرض للملاحقة القانونية بموجب القانون الأوروبي. جدير بالذكر أنّ مشروع القانون لقي دعماً من مختلف الأحزاب في البرلمان.

بعد ذلك، أعاد حزب العمال اعتماد اللوائح النهائية المؤلفة حصراً من النساء عند اختيار المرشّحين في دوائر انتخابية معيّنة. وهكذا، انتُخبت ٢٢ امرأة في العام ٢٠٠٥ لتمثّل حزب العمّال في البرلمان. ومن الممكن أن يزداد عدد المرشّحات وأعضاء المجلس النيابي من النساء، ممّن يمثّلن حزب العمال، بمرور الوقت؛ حيث أنّ الحزب يتطلّع إلى تمثيلٍ في البرلمان يبلغ ٤٠٪ بعد الانتخابات المقبلة.

٦. *تخضع اللوائح النهائية لتصويت الأعضاء.* يحقّ لكل فرد، انتسب إلى عضوية حزب منذ ستة أشهر متتالية على الأقل، ويقطن في الدائرة الانتخابية المعنية، أن يشارك في عملية التصويت. وقد جرت العادة أن يخاطب كلّ شخصٍ طامح إلى الترشيح المجتمعين، خلال اجتماعات اختيار المرشّحين، وقبل بداية عملية التصويت، ثمّ يجيب عن أسئلة الجمهور. أما الأعضاء الذين لا يستطيعون الحضور شخصياً، فبإمكانهم التصويت عن طريق إرسال بطاقة الاقتراع عبر البريد. وتشكّل بطاقات الاقتراع المرسلة عبر البريد نسبةً كبيرة من التصويت، فتكون غالباً حاسمةً في بتّ النتيجة.

٧. *ترسل دوائر حزب العمال لائحة مرشّحيها إلى اللجنة التنفيذية الوطنية كي توافق عليها.* يجب أن يخضع كلّ المرشّحين المحتملين لمقابلاتٍ قبل أن يتمّ التوصية بهم إلى اللجنة التنفيذية الوطنية. فلا تعتبر التسميات نهائية أو رسمية قبل أن توافق عليها هذه اللجنة.

وقع الإصلاحات. تنقسم الآراء حول الوقع الذي أحدثته الإصلاحات في ما يتعلق بتجديد إجراءات اختيار مرشّحي حزب العمال بين مؤيّدٍ ومعارض. فمن المراقبين ما يصف التغييرات (الناتجة عن إصلاحاتٍ أخرى أيضاً) كاستراتيجية فعالة لتعزيز الانتساب إلى الحزب والدعم الذي يحصل عليه خلال الانتخابات، والسماح بمشاركة الأعضاء بشكلٍ هادف في عملية صنع القرار. كما تساهم الإصلاحات بشكل كبير في إرساء نظام الضبط والتوازن للتأكد من أن مرشّحي حزب العمال يعبرون عن آراء الجماعات التي يمثّلونها. لكن من المراقبين أيضاً من يركّز على نجاح قادة الحزب في فرض عددٍ هائل من القيود على هذه العملية، مما جعلهم يؤثّرون على عملية اختيار المرشّحين أكثر من الماضي، لا سيّما عندما اشترطوا موافقة اللجنة التنفيذية الوطنية على كافة المرشّحين الذين تختارهم دوائر الحزب. وليس هذا فحسب، لا بل إنّ بعضهم قد اعتبر أيضاً أنّ التغييرات شكّلت جزءاً من استراتيجية مقصودة، أقدمت عليها القيادة المركزية للحزب لتهميش "الناشطين" على مستوى الدائرة، وبالتحديد أولئك الذين لا تعتبر آراؤهم ممثلة لآراء الحزب أو يسارية جداً بالنسبة إليها (أي بالمقارنة مع آراء الأعضاء العاديين وبقية الناخبين). لكن تجدر الإشارة إلى أنّ نسبة الانتساب إلى الحزب شهدت مؤخراً انخفاضاً ملحوظاً، بعد أن سجلت زيادةٍ جذرية في خلال فترة تجديد أنظمة الحزب. في الواقع، كان بعض الأعضاء قد شعروا أنّ الحزب قد تخلى عن الكثير من القيم التي لطالما اتّبعها. في غضون ذلك الوقت، كان حزب المحافظين، وهو المنافس الأبرز لحزب العمال، قد سعى إلى توسيع قاعدة شعبيته من خلال بذل جهودٍ لتجديد أنظمته الخاصة. في هذا الإطار، يقارن الجدول ٤ بين مختلف عمليات اختيار المرشّحين المتبعة في الأحزاب الكبرى في المملكة المتحدة.

الجدول ٤: اختيار المرشّحين في الأحزاب الثلاثة الأكبر في المملكة المتحدة

	العمال	المحافظون	الديمقراطيون الليبراليون
السلطة التي تحدّد قوانين اختيار المرشّحين	• ينصّ النظام الأساسي للحزب على المبادىء والتوجيهات الأساسية، لكنه يسمح للهيئة التنفيذية الوطنية بتعديل القواعد وإصدار المزيد من التوجيهات. • يحدد المسؤولون الحزبيون على المستوى الوطني إجراءاتٍ تضبط عملية اختيار المرشّحين خطوةً بخطوة، وتَصدر قبل كلّ دورة لاختيار المرشّحين.	• يعترف النظام الداخلي للحزب بالمبادىء الأساسية وحق جمعيات الدوائر الانتخابية بالاختيار، لكنه يسمح لمجلس إدارة الحزب بتحديد هذه الإجراءات.	• تُرفق بالنظام الداخلي لهذا الحزب الانكليزي إجراءات مفصّلة خطوةً بخطوة، كشروط رفع التقارير إلى جهاتٍ داخلية، وإجراءات إعداد اللوائح النهائية، وعدد الأسماء التي تتضمّنها هذه اللوائح، والإعلان عن عمليات الاختيار إلخ.
معايير الأهلية	• الانتساب إلى الحزب منذ ١٢ شهراً، أو الانتساب إلى نقابة عمالية تابعة للحزب (أو منظمة تعترف بها الهيئة التنفيذية الوطنية للحزب)، وتقديم المساهمات المالية للنقابة العمالية الآنفة الذكر. ويمكن للهيئة التنفيذية الوطنية أن توافق أيضاً على بعض الاستثناءات.	• لا معايير أهلية محدّدة • التركيز على الأفراد الذين يتمتّعون بمهارات أساسية كالتواصل مع الأشخاص.	• عضوية الحزب.
كيفية التعامل مع اللوائح المتفق عليها	• للدوائر الانتخابية المحلية حرية الاختيار من اللائحة الموافق عليها على المستوى الوطني، أو لوائح النقابات العمالية أو غيرها من المنظمات التابعة للحزب، أو من مصادر أخرى. • في حال فاز بالترشيح شخصٌ لم يدرج اسمه في اللوائح الموافق عليها على المستوى الوطني ، يجب أن يخضع لمقابلة مع قادة الحزب كي يوافقوا عليه.	• يجب أن تختار الدوائر الانتخابية المحلية أسماء من اللائحة الموافق عليها على المستوى الوطني. وهناك، ضمن هذه اللائحة، لائحة أفضليات يرتب فيها المرشحون ترتيباً يأخذ بعين الاعتبار "الأفضل والألمع".	• يجب أن تختار الدوائر الانتخابية المحلية أسماء من اللائحة الموافق عليها على المستوى الوطني.
إعادة اختيار أصحاب المناصب الحالية	• إذا تمكّن صاحب المنصب الحاليّ من إقناع أكثرية الوحدات الحزبية والمنظمات التابعة لحزب العمال، والواقعة ضمن دائرته الانتخابية، بتسميته مرشّحاً، يعاد اختياره بشكلٍ تلقائي لكن ترشيحه يبقى مرهوناً بموافقة اللجنة التنفيذية الوطنية. في حال فشل في الحصول على الأصوات الموجبة لتأمين تسميته، يُدرج اسمه بشكلٍ تلقائي على اللائحة النهائية كي يتنافس وبقية الأشخاص الطامحين إلى ترشيح أنفسهم.	• يجب أن يحصل أصاحب المنصب الحالي على موافقة المجلس التنفيذي المحلي لترشيح أنفسهم من جديد. في حال حصل على الموافقة، يعتبر النائب الحالي المرشّح الوحيد الواجب تسميته في اجتماع الأعضاء. أما في حال الرفض، فيحق له استجداء أصوات كامل الأعضاء بالبريد، أو يضاف اسمه بشكلٍ تلقائي إلى اللائحة النهائية.	• يعاد انتخاب صاحب المنصب الحالي، في حال وافقت عليه أكثرية الأعضاء المشاركين في اجتماع محليّ للحزب. ولهذا الشخص حرية استجداء أصوات كافة الأعضاء في المركز المحلي في حال فشل في الحصول على الموافقة الأولية.

الجدول ٤ (تابع): اختيار المرشّحين في الأحزاب الثلاثة الأكبر في المملكة المتحدة

	العمال	المحافظون	الديمقراطيون الليبراليون
معايير تصويت الأعضاء في عملية اختيار المرشّحين	• أن يكون عضواً في الحزب لستة أشهر متواصلة على الأقل، وقاطناً في الدائرة الانتخابية المعنية. لكن يمكن أن توافق الهيئة التنفيذية الوطنية على بعض الاستثناءات.	• أن يكون عضواً لثلاثة أشهر على الأقل قبل اختيار المرشّحين	• العضوية في الحزب ضرورية عند بداية عملية اختيار المرشّحين في الدائرة الانتخابية.
إشراف الوحدة المركزية/ضبط عملية اختيار المرشّحين على الصعيد المحلي	• يجب أن توافق الهيئة التنفيذية الوطنية على المرشّحين الذين اختارتهم الدائرة المحلية. وللهيئة حقّ سحب موافقتها عندما تعتبر أن الأفراد انتهكوا قوانين الحزب. • يمكن للهيئة التنفيذية الوطنية أن تتخلى عن الالتزام بالإجراءات العادية، في حال استجدّ أيّ طارىء، أو خدمةً لمصالح الحزب الأوسع.	• تتمتّع الهيئة التنفيذية الوطنية بسلطة إرساء القوانين الإلزامية، لكن ليس لها أيّ حقّ معيّن بالنقض. • تعيّن الهيئة التنفيذية الوطنية منظماً إدارياً للانتخابات ليشرف على عملية اختيار المرشّحين في كلّ دائرة. ومن أبرز مسؤولياته التحقق من سير العملية بحسب الأصول.	• يحقّ للجان الخاصة بمرشّحي المقاطعات عزل الأفراد من اللائحة المتفق عليها، في حال: إقدامهم على سلوك شائن؛ أو الكفّ عن دعم القيم أو الأهداف الأساسية التي يعتنقها الحزب؛ أو تردّي حالتهم الصحية؛ أو لأيّ سببٍ آخر.
إجراءات التمييز الإيجابي	• ينصّ النظام الداخلي للحزب على أنّ "الحزب سيتّخذ خطوات إيجابية ليضمن ترشيح عددٍ أكبر من النساء والأقليات الإثنية." • على المراكز الفرعية للحزب أن ترشّح امرأةً، ورجلاً، وشخصاً من العرق الأسود أو الأصفر أو الأقليات الإثنية في حال كان فردٌ أو أكثر من كلّ مجموعة يسعى إلى ترشيح نفسه. • عند تنظيم كلّ دورة لاختيار المرشّحين، تحدّد الهيئة التنفيذية المحلية دوائر انتخابية معيّنة، حيث يجب اعتماد لائحة نهائية مؤلفة حصراً من النساء، لا سيّما عندما لا ينوي النوّاب الحاليون ترشيح أنفسهم من جديد.	• اشترطت التغييرات الجديدة التي أجريت في العام ٢٠٠٥ إدراج ٥٠٪ من النساء على لائحة الأولويات، أي تلك التي تضمّ "الأفضل والألمع" من بين الأشخاص الذين أدرجت أسماؤهم على اللائحة الموافق عليها على المستوى الوطني. • لا تُطبّق الكوتا عند توزيع المقاعد بعد ظهور نتيجة الانتخابات.	• نصّت القوانين الحزبية على تطبيق حصص كوتا إجرائية خاصة بالنوع الجنسي عند إعداد اللوائح النهائية، " شرط وجود عدد كافٍ من أصحاب الطلبات من كلّ نوعٍ جنسيّ"، غير أنّ هذه الكوتا لا تُطبّق عند توزيع المقاعد، بعد ظهور نتيجة الانتخابات. رغم ذلك، حدّد الحزب أهدافاً بزيادة عدد النساء في صفوف المرشّحين والنواب.

الحزب الليبرالي (كندا)
The Liberal Party (Canada)

معلومات عامة

تاريخ الحزب باختصار. تعود أصول الحزب الليبرالي إلى حركة تقرير المصير التي نشأت خلال القرن التاسع عشر في ما أصبح يُعرف اليوم باسم كندا. خلال السنوات الثلاثين الأولى من عمر الكونفدرالية، احتلّ الليبراليون صفوف المعارضة، باستثناء عهدٍ وجيزٍ في الحكومة (من ١٨٧٣ إلى ١٨٧٨). لكن منذ الأزمة الاقتصادية الكبرى، بدأ الليبراليون ينفقون في الحكومة وقتاً لم ينفقه أيّ حزبٍ كنديّ آخر من قبل.

بحلول العام ١٩٥٧، كان قد مضى ٢٢ عاماً على تسلّم الليبراليين لمقاليد السلطة. وقد أدّت الانتخابات العامة تلك السنة إلى انتقال أقلية بسيطة من حزب المحافظين إلى الحكومة. غير أنّ الليبراليين سرعان ما مُنيوا بإحدى هزائمهم النكراء خلال الانتخابات العامة من السنة اللاحقة. فما كان منهم إلا أن صاغوا سياساتٍ جديدة على امتداد السنوات التالية، وتحت قيادة ليستر بيرسون، كما استقطبوا موظفين جدداً في مقر الحزب الرئيسي. ومع أنهم فازوا بالانتخابات العامة في العام ١٩٦٣، إلا أنهم فشلوا في تأمين الأكثرية في البرلمان. في نهاية الأمر، بقي الليبراليون قابضين على السلطة بشكلٍ متواصل حتى العام ١٩٨٤، باستثناء حكومة واحدة تسلمها المحافظون التقدميون بقيادة جو كلارك، لم تدم طويلاً. في هذا الحين حقّق المحافظون التقدميون نصراً ساحقاً في انتخابات العام ١٩٨٤، حيث فازوا بـ٢١١ مقعداً مقابل ٤٠ مقعداً لليبراليين.

في العام ١٩٨٢، أنشأ الليبراليون لجنةً داخلية للإصلاح، وفوّضوها استشارة أعضاء الحزب ورفع توصية بتطبيق برنامج شامل من الإصلاحات. وقد شكّلت هزيمة العام ١٩٨٤ حافزاً أكبر للمضيّ قدماً بهذه الإصلاحات. وفي العام ١٩٨٥، دعا الحزب إلى عقد مؤتمر للإصلاح، حيث وافق على إجراء عدة تغييراتٍ في النظام الداخلي، أملاً في تحديث الحزب وزيادة مشاركة النساء والشباب والسكّان الأصليين في كندا. وليس هذا فحسب، بل ساعدت الإصلاحات أيضاً في وضع سياساتٍ منقّحة للحزب. في العام ١٩٩٠، حين كان الحزب الليبرالي لا يزال في صفوف المعارضة، قام بتفويض لجنة الإصلاح مراجعةَ النظام الداخلي للحزب، والتوصية بإجراء التغييرات اللازمة لتحسين مستوى الديمقراطية، والعدالة، والشفافية ضمن الحزب. في هذا الإطار، صدر تقرير اللجنة في العام ١٩٩٢، بعنوان "الطريق نحو الإصلاح"، ليحدد شكل التعديلات الدستورية.

عاد الليبراليون لتسلّم زمام السلطة في العام ١٩٩٣، وما لبثوا أن حقّقوا أربعة انتصاراتٍ متتالية في الانتخابات العامة. بعد ثلاث سنواتٍ على دمج حزب المحافظين التقدميين وحزب التحالف الكندي، أقدمَ حزب المحافظين الجديد على تشكيل حكومة أقليات في العام ٢٠٠٦. وتجدر الإشارة إلى أنّ الحزب الليبرالي قد أصبح اليوم، مع حلّ حزب المحافظين الديمقراطيين، الحزب الأقدم في تاريخ كندا على المستوى الفدرالي.

تعتبر الجمعية الخاصة بالدوائر الانتخابية الوحدة التنظيمية الأساسية للحزب الليبرالي، وهذه ميزة خاصة بكندا. تعمل هذه الهيئة، كما يوحي اسمها، على مستوى الدوائر الانتخابية الخاصة بمجلس العموم. وهي تتعزّز في جمعية المقاطعات والأقاليم، ومنها إلى المستوى الوطني. يعمل الحزب، على غرار كندا نفسها، وفق نظامٍ فدراليّ يقوم على درجاتٍ كبيرة من اللامركزية تجاه جمعية المقاطعات والأقاليم، مع اتخاذ تدابير تضمن التماسك والانضباط على المستوى الوطني. على سبيل المثال، تحدّد وحدة الحزب المركزية إجراءات اختيار المرشحين، بينما يمكن لجمعيات الأقاليم والمقاطعات أن تجري بعض التعديلات.

الانتخابات في كندا. تتبّع كندا نظاماً برلمانياً فدرالياً، وهي تتألّف من عشر مقاطعات وثلاثة أقاليم. أما البرلمان الفدرالي، فيضم مجلس الشيوخ (الهيئة التشريعية العليا) ومجلس العموم

لمحة مختصرة عن الحالة المدروسة

النظام الانتخابي

- نظام الفائز الأول بأكثرية الأصوات
- نظام فدرالي موسع لتمويل الحملات، تتضمن فرض حدودٍ على النفقات في ما يتعلق بتسمية المرشّحين

المميّزات الأساسية لآلية اختيار المرشّحين

- قوانين لاختيار المرشّحين يضعها الحزب على المستوى الفدرالي، لكن يمكن للمراكز الإقليمية أن تحدث فيها بعض التغييرات
- إجراءات دائمة لتعيين المرشّحين مباشرةً وفقاً لما يعتبره زعيم الحزب مناسباً
- تشكّل عضوية الأفراد جزءاً لا يتجزأ من عملية تسمية المرشّحين

(الهيئة التشريعية الدنيا). فضلاً عن ذلك، تعتبر البلاد أيضاً ملكيةً دستورية: حيث يعيّن الملك، بعد استشارة رئيس الوزراء، حاكماً عاماً لينفّذ الواجبات اليومية في كندا بالنيابة عنه. وبناءً على توصية رئيس الوزراء أيضاً، يعيّن الحاكم العام ١٠٥ من أعضاء مجلس الشيوخ. أما أعضاء مجلس العموم، البالغ عددهم ٣٠٨، فيُنتخبون لتمثيل الدوائر الانتخابية الفردية، استناداً إلى نظام الفائز الأول بأكثرية الأصوات. وكما درجت العادة في الأنظمة الديمقراطية البرلمانية، يتولى زعيم الحزب الذي نال أكبر عددٍ من المقاعد في مجلس العموم تشكيل الحكومة. وتجدر الإشارة إلى أنّ أعضاء مجلس العموم يُنتخبون لولايةٍ تستمرّ لأربع سنوات. لكن في حال نالت الحكومة تصويتاً بحجب الثقة قبل انقضاء هذه السنوات الأربع، أو إذا طلب رئيس الوزراء نفسه حلّ البرلمان، فستدعو الحاجة حينذاك إلى تنظيم انتخاباتٍ مبكرة. في هذا السياق، تركّز الحالة المدروسة في هذا الفصل على كيفية اختيار المرشّحين لانتخابات مجلس العموم. يُذكر أنّ كندا تعتمد أنظمةً مفصّلة لتمويل الحملات، كما إنها وضعت، في العام ٢٠٠٣، حدوداً على النفقات المرتبطة بحملات تسمية المرشّحين.

اختيار المرشّحين من منظورٍ تاريخي. خلال القرن التاسع عشر، كانت الأحزاب السياسية في كندا عبارة، أساساً، عن مجموعةٍ من الوجهاء والشبكات المحلية الواسعة المرتبطة بالأحزاب السياسية عن طريق بعض الشخصيات الرائدة في المجتمع. لذا في ظل غياب نظام انتساب رسمي إلى الأحزاب وبنى حزبية وطنية، بقيت الشبكات المحلية تختار مرشّحيها، وأصبحت هذه الفكرة مبدأً مهماً في عملية اختيار المرشّحين حتى يومنا هذا. في العقود الأولى من عمر الكونفدرالية، كان المرشّحون للهيئة التشريعية يُنتقون عادةً في المؤتمرات المحلية للمندوبين. لكن، في النصف الأول من القرن العشرين، بدأ رؤساء الأحزاب على المستوى الإقليمي يؤدون دوراً أكثر تأثيراً أثناء تطبيق إجراءات اختيار المرشّحين، فينحون في بعض الأحيان نحو الحكم الاستبدادي.

بحلول السبعينات من القرن العشرين، أصبحت الأحزاب السياسية تحمل طابعاً أكثر مؤسساتية، كما وضُعت أنظمة قانونية جديدة وقوانين داخلية للأحزاب. خلال الفترة الممهّدة لانتخابات ١٩٧٢ الفدرالية، أدخلت تعديلات جديدة على قانون الانتخابات الكندي، سمحت بإدراج انتماءات المرشّحين الحزبية على أوراق الاقتراع. ولتجنّب أيّ خلافات حول انتماءات المرشّحين، فرض بندٌ شرطيّ جديد على قادة الأحزاب أن يوقّعوا على وثائق تسجيل المرشّحين، فيؤكدوا بالتالي على أنهم المرشحون الرسميون للحزب.

رغم ذلك، أجريت دراسة حول طريقة اختيار المرشّحين في مختلف الأحزاب، خلال انتخابات ١٩٨٨، فتبيّن أنّ نسبةً بسيطةً جداً من الدوائر الانتخابية، المتناولة في العيّنة، قد سمّت مرشّحيها تبعاً لرغبة الوكالات الحزبية على الصعيد الوطني. في الواقع، لقد اضطرت القيادة الوطنية للحزب الليبرالي أن تخفّف من جهودها الرامية إلى حصر ثلاث دوائر انتخابية في الكيبك بمرشّحين معيّنين. وقد بيّنت الدراسة نفسها أنّ اختيار المرشّحين، في ٩٠٪ من الحالات تقريباً، قد تقرّر بموجب تصويت الأعضاء (Erickson and Carty 1991). لكن منذ بداية التسعينات، تفيد التقارير عن ازدياد تأثير القيادة الوطنية على عملية اختيار المرشّحين في الحزب الليبرالي.

اختيار المرشّحين

معايير الأهلية. في العام ٢٠٠٧، استندت إجراءات اختيار المرشّحين في الحزب الليبرالي، على المستوى الوطني، إلى معايير الأهلية التالية:

- عضوية المرشّح الحالية (وأن يتمتع أيضاً بسمعة جيدة)؛
- إتمام الاستمارات ذات الصلة، مع ذكر المعلومات كاملةً دون نقصان أو تحريف؛
- التمتع بالأهلية كما حددتها قوانين كندا؛
- تسديد أيّ ديونٍ تجاه الحزب وأقسامه التأسيسية؛
- الالتزام بأنظمة وقوانين الفدرالية وبأنظمة وقوانين جمعية المقاطعات والأقاليم ذات الصلة؛
- توقيع ٢٥ عضو من ذوي السمعة الجيدة على الترشيح؛
- استعداد المرشّح للخضوع لمراجعة عن خلفيته أو مواجهة العقوبات؛
- وموافقة رئيس المركز الفرعي للحزب في الإقليم أو المقاطعة على أهلية المتنافس. (ويمكن لزعيم الحزب أن يبطل هذه الموافقة إذا أراد ذلك، وفي أيّ وقتٍ يشاء).

ويمكن لرؤساء الحملات في الأقاليم أو المقاطعات أن يلغوا بعض هذه الشروط أو يعدّلوها. كما تتضمّن قواعد اختيار المرشّحين شرط تمويل الحملة، وفق ما يملي عليه القانون.

أقدم الحزب في السنوات الأخيرة على خطواتٍ عدة من شأنها أن تزيد عدد النساء المرشّحات. رغم ذلك، لم يفرض الحزب تطبيق أيّ كوتا بشكلٍ رسمي.

الخطوات الأساسية. في ما يلي الخطوات الأساسية المنصوص عليها في أنظمة الحزب الوطنية.

١. *تحدّد لجنة التحضير للانتخابات الوطنية إجراءات اختيار المرشّحين.* تتألّف هذه اللجنة من الرئيس على المستوى الوطني، فضلاً عن رئيسين مشتركين للحملة على المستوى الوطني أيضاً، يعيّنهما زعيم الحزب بالتشاور مع رئيس اللجنة الوطني. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لقوانين الأقاليم أو المقاطعات أن تمنح الزعيم حقّ تعيين المرشحين بدون اللجوء إلى إجراءات اختيار المرشّحين العادية. كما يمكن للجان الحملات على مستوى الأقاليم أو المقاطعات أن تقول بعدم حاجة إلى إجراء الأبحاث. أما في حالة الانتخابات الطارئة (إما في مختلف أنحاء البلاد أو في في جمعيات خاصة بدوائر انتخابية محددة)، كما يحدّدها رئيس الحملة الوطنية، فيمكن لهذا الأخير أن يعدّل قوانين الاختيار في أيّ دائرة انتخابية، كما يرى ذلك مناسباً.

٢. *تعدّل لجان الحملة الخاصة بجمعيات الأقاليم أو المقاطعات القوانين الوطنية، وفق ما تراه مناسباً.* لا يمكن إجراء أيّ تعديل إلا بالتعاون مع المسؤولين التنفيذيين في جمعيات الأقاليم أو المقاطعات، على أن يكون هذا التعديل متوافقاً مع القوانين الوطنية. في هذا الإطار، يقارن الجدول ٥ بين الإجراءات التي يعتمدها الحزب الليبرالي في الكيبيك وأونتاريو، سعياً لتبيان بعض هذه التعديلات.

٣. *يقدّم الأشخاص المهتمّون بترشيح أنفسهم الطلبات، بعد أن يملأوا الاستمارات الوطنية و/أو المحلية الخاصة بمنطقتهم.* في كندا، يُتوقّع من الأشخاص الذين يسعون إلى ترشيح أنفسهم لتمثيل الحزب أن يستقطبوا أعضاء جدداً كجزءٍ من إجراءات حملتهم. نتيجةً لذلك، يستلم هؤلاء الأشخاص رزماً تتضمّن الاستمارات التي يجب أن يملأوها، فضلاً عن استمارات الأعضاء الجدد. في الاستمارة الأولى، يدلي هؤلاء الأشخاص بمعلوماتٍ عامة عنهم، كما يوقّعون على وثيقة يسمحون بموجبها للحزب بمراجعة خلفياتهم. أمّا الأفراد الذين يرفضون التوقيع على هذه الوثيقة، فيتعرّضون للعقوبات. إلى جانب ذلك، تشترط بعض جمعيات الأقاليم أو المقاطعات تسديد عربون أو دفع رسم معيّن. من هنا، بموجب أنظمة تمويل الحملات المتّبعة في كندا، على أصحاب طلبات الترشيح تعيين مندوبين ماليين لتنظيم حملاتهم.

٤. *تُراجَع الطلبات على المستوى الوطني وعلى مستوى المقاطعة أو الإقليم المناسب.* تعتبر موافقة زعيم الحزب على المستوى الوطني ضرورية كي ينتقل صاحب طلب الترشيح إلى المرحلة التالية.

٥. *تنعقد اجتماعات اختيار المرشّحين على مستوى الأقاليم والمقاطعات عندما تدعو الحاجة إلى ذلك.* يجب أن يكون رئيس الحملة على المستوى الوطني موافقاً على الدعوة إلى هذه الاجتماعات. من جهتها، يجب أن تظهر الجمعيات الخاصة بالدوائر الانتخابية أنها قامت ببحثٍ مقبول أو أن لا حاجة إلى عقد الاجتماع. وبموجب قوانين جمعيات الأقاليم والمقاطعات، يعيّن منسّق شؤون التحضير للانتخابات (الذي يعيّنه زعيم الحزب) منظماً إدارياً للانتخابات؛ وعلى هذا الأخير أن يحافظ على حياديته حتى انقضاء ٧٢ ساعة بعد اختتام عملية الاختيار.

٦. *تعقد جمعية الدوائر الانتخابية اجتماعات لاختيار مرشّح.* وتضمّ هيئة الاختيار جميع الأعضاء من ذوي السمعة الجيدة الذين مضى على عضويتهم سبعة أيام، أو أكثر، قبل الدعوة إلى عقد اجتماع اختيار المرشّحين. ويعود لجمعيات المقاطعات والأقاليم أن تحدّد شروطها الخاصة التي تنظّم مشاركة الأعضاء. جديرٌ بالذكر أنّ الأعضاء لا يمكنهم أن يصوّتوا إلا شخصياً. ومن الضروري تأمين الأكثرية المطلقة من الأصوات لتسمية الشخص مرشّحاً عن الحزب. في هذا الإطار، يعود للجمعيات الخاصة بالدوائر الانتخابية حقّ اللجوء إلى الاقتراع التقليدي (الذي يتضمن أحكاماً تقضي بإجراء دورة ثانية) أو الاقتراع الفردي التفضيلي.

٧. *توافق على طلب الترشيح لجنة الحملات الوطنية أو زعيم الحزب.* بموجب المادة ٤٩ من الدستور، يمكن للجنة الحملات الوطنية أو الزعيم أن يرفضوا طلب ترشيح أحد الأفراد أو يوافقوا عليه. ويعتبر هذا القرار نهائياً.

مواطن القوة ومواطن الضعف في النظام الحالي. تعكس إجراءات اختيار المرشّحين المعتمدة في الحزب الليبرالي قدراً هائلاً من اللامركزية لصالح جمعية المقاطعات والأقاليم، مع أنها تنطوي على عدّة تدابير دائمة تضمن بسط التأثير الوطني أيضاً، كقدرة زعيم الحزب على تعيين المرشّحين مباشرةً. ومع أنّ هذه الامتيازات تتيح لقادة الحزب، على الصعيد الوطني، إرساء نوعٍ من التوازن في عملية التصويت (وبالتالي المساعدة في التوفيق بين مختلف المجموعات ضمن المجتمع الكندي)، إلا أنّ التنازلات من الجهة المقابلة تمسي فقدان الدائرة الانتخابية المعنية لقدرتها على التأثير في عملية اختيار المرشّح الذي سيمثّلها. في هذا الإطار، يبيّن الجدول ٦ أنّ حزب المحافظين يفسح، بدوره، مجالاً كبيراً لمشاركة الجمعيات الخاصة بالدوائر الانتخابية في اختيار المرشّح، غير أنّه لا ينصّ على أحكام تضمن للمراكز الحزبية الإقليمية إجراء تعديلاتٍ على القوانين.

في الانتخابات الأخيرة، استغل زعيم الحزب الليبرالي صلاحياته للحرص على تسمية مرشّحين بارزين، وزيادة عدد النساء المرشّحات. في حالاتٍ أخرى، أحبط رؤساء الحملات الإقليمية الذين عيّنهم الحزب المركزي عزيمة الأفراد الطامحين إلى ترشيح أنفسهم، وحجّتهم في ذلك أنّ الحزب سيرفض تعيينهم، وأنه من الضروري تجنّب الإحراج الذي سيسبّبه لهم هذا الرفض في الأوساط العامة. إلى جانب ذلك، تجدر الإشارة إلى أنّ العديد من الترشيحات لا يتمّ الطعن في صحّتها، وبالتحديد عندما يتعلّق الأمر بأصحاب المنصب الحالي الذين يسعون إلى إعادة ترشيح أنفسهم.

كما أشير إليه أعلاه، تشكّل حملات استقطاب الأعضاء جزءاً لا يتجزأ من إجراءات تسمية المرشّحين، وهي تساهم في حشد أعضاء جدد بشكلٍ روتيني. فضلاً عن ذلك، إلى جانب التدابير التي تنظم الحصول على استمارة الانتساب إلى الحزب، يرسي الحزب توجيهاتٍ خاصة ليضمن أنّ كلّ عضو ينوي، بالفعل، الانضمام إلى الحزب وتسديد رسوم عضويته. رغم ذلك، يتخوّف البعض من استغلال عملية استقطاب الأعضاء لأهدافٍ شخصية. فيبدو أنّ العديد من الأشخاص لا ينضمون إلى الأحزاب إلا للمشاركة في إجراءات اختيار المرشّحين. في السنوات الأخيرة، صارت حملات استقطاب الأعضاء، في ما يرتبط بتسمية المرشحين، محور جدلٍ واسع ومتزايد. وراحت الأحزاب السياسية تتعرّض لضغوطاتٍ من بعض أقدم مناصريها، عساها تصلح قوانين تسمية المرشّحين، فيصبح هذا النوع من التعبئة لهذا الهدف أكثر صعوبةً.

رغم أهمية حملات استقطاب الأعضاء، يشارك جزءٌ صغير نسبياً من الناخبين الذين يحقّ لهم الاقتراع في الانتخابات العامة في إجراءات اختيار المرشّحين. غير أنّ هذه الإجراءات لا تشكّل، بالضرورة، مؤشّراً واضحاً عن الشخص المتوقّع أن يستقطب الأصوات في الانتخابات العامة. فضلاً عن ذلك، غالباً ما تكون شروط الانتساب إلى الحزب متساهلةً للغاية. فتكون النتيجة أن تستقطب هذه الحملات أعضاء جدداً لا يحقّ لهم التصويت في الانتخابات الكندية (كجماعات المهاجرين إلى كندا على سبيل المثال).

الجدول ٥: أمثلة عن الاختلافات في إجراءات اختيار المرشّحين بين منطقةٍ وأخرى ضمن جمعية المقاطعات والأقاليم

	إقليم كيبك	إقليم أونتاريو
من يحدّد قوانين اختيار المرشّحين على مستوى جمعية المقاطعات والأقاليم؟	• يمنح الدستور المجلس العام حقّ اعتماد قوانين لاختيار المرشّحين. غير أنّ القوانين التي اعتُمدت في العام ٢٠٠٥ حملت توقيع المؤتمر الحزبي، ويمكن تعديلها إما عن طريق المجلس العام وإما عن طريق مؤتمر.	• لجنة الحملات في أونتاريو.
من يدير عملية اختيار المرشّحين؟	• لجنة شؤون الانتخابات التابعة للحزب التي تعيّن أعضاء إضافيين، ويرأسها رئيس الحزب الليبرالي في الكيبك وزعيم الحزب. • تعيّن اللجنة الرئيس وأمين السرّ المسؤولين عن اجتماعات اختيار المرشّحين. فيقرّر الرئيس كيفية إدارة الاجتماع وإجراءات التصويت.	• يعيّن رئيس الحملة رؤساء ومنظمين إداريين للانتخابات لإدارة اجتماعات اختيار المرشّحين، بعد التشاور مع الهيئة التنفيذية في الدائرة الانتخابية. • يحدّد رئيس الحملة المكان والزمان وساعات للتصويت لاجتماعات اختيار المرشّحين.
هل من معايير للأهلية إلى جانب تلك المنصوص عليها في القوانين الوطنية؟	• أن يكون الفرد عضواً في الحزب الليبرالي في إقليم كيبك.	• كلا.
ما هي الشروط المفروضة على جمعية الدوائر الانتخابية إذا أرادت أن تعقد اجتماعاً لاختيار المرشّحين؟	• تدعو الحاجة إلى حضور ٥٠٠ عضوٍ من ذوي السمعة الجيدة على الأقل كي تتمكّن الجمعية الخاصة بالدائرة الانتخابية من الدعوة إلى عقد اجتماعٍ لاختيار المرشّحين.	• المطلوب حضور ٤٠٠ عضو على الأقل، أو ٢٪ من أصوات الليبراليين في الانتخابات الفدرالية الأخيرة (أحد الاحتمالين، طالما أنه الأقل). ويجب أن يظهر أن البحث كان مرضياً.
هل طرأت أيّ تعديلاتٍ بالمقارنة مع عملية تقديم الطلبات على الصعيد الوطني؟	• المطلوب إيداع مبلغٍ قدره ألف دولار للتمكّن من تقديم طلب الترشيح. ويستردّ الفرد هذا المبلغ خلال ثلاثين يوماً بعد انتهاء المنافسة، أو ثلاثين يوماً بعد تلقيه إشعاراً برفض طلبه. • لا يمكن للطامحين لترشيح أنفسهم أن يملأوا طلب الترشيح ويوقّعوه إلا بعد الحصول على إذنٍ من لجنة الانتخابات. • يجب تقديم الأوراق كاملةً إلى جانب شيك لا يُستردّ قدره ألف دولار.	• كلا.
ما هي القوانين التي ترعى استقطاب الأعضاء خلال حملات تسمية المرشّحين؟	• يجب ألا يتلقى الفرد الطامح إلى ترشيح نفسه أكثر من ٢٥٠ طلب انتساب ضمن طلب ترشيحه. • يمكن أن يحصل الفرد الطامح إلى ترشيح نفسه على ٢٥٠ طلب انتساب إضافيّ بعد ملء الطلبات المائتي والخمسين الأولى. • لا يمكن لأيّ متنافس أن يحصل على أكثر من ٥٠٠ طلب انتساب.	• عند الحاجة، يمكن أن يتلقى المتنافسون المعترف بهم ٣٠٠ طلب انتساب. • يمكن للمتنافسين المعترف بهم أن يحصلوا على طلبي انتساب إضافيين، لقاء كلّ استمارة كاملة يتمّ تسليمها مع تسديد رسوم العضوية.

الجدول ٥ (تابع): أمثلة عن الاختلافات في إجراءات اختيار المرشّحين بين منطقةٍ وأخرى ضمن جمعية المقاطعات والأقاليم

	إقليم كيبك	إقليم أونتاريو
ما هي الشروط المنصوص عليها لمشاركة الأعضاء في عملية اختيار المرشّحين؟	• أن يكون عضواً يتمتع بسمعة جيدة. • أن يكون قد انتسب إلى الحزب قبل ٣٠ يوماً على الأقل من التاريخ الرسمي لانعقاد الاجتماع.	• أن يكون العضو الجديد قد وقّع على استمارة العضوية الخاصة به، أو ملأ طلباً عبر الإنترنت في مهلةٍ أقصاها ثلاثة أشهر قبل تاريخ الدعوة إلى انعقاد الاجتماع. • أن يكون العضو الذي انتهت عضويته منذ ثلاثة أشهر على الأكثر قد جدّد عضويته قبل الاجتماع أو في حينه.
ما هي إجراءات التصويت في اجتماع اختيار المرشّحين؟	• يجب تأمين الفرد لأكثر من ٥٠٪ من الأصوات لضمان ترشيحه. • إذا لم تسفر الجولة الأولى عن تسمية مرشّح فائز، فإنّ المتنافس الذي حصل على أدنى عددٍ من الأصوات يُستبعد من المنافسة. • إذا شارك في المنافسة أكثر من ثلاثة أشخاص، فمن الضروري أن يحصل كلّ منهم على ١٠٪ من الأصوات على الأقل كي يضمن مشاركته في الجولات اللاحقة. • إذا سُجّل تعادلٌ في الأصوات لمرّتين على التوالي، فإنّ القرار النهائي يتحدّد عن طريق القرعة.	• عندما يشارك أكثر من متنافسَين على لقب الترشيح، فإنّ وسيلة الاقتراع المعتمدة هي نظام التصويت التفضيلي.

الجدول ٦: اختيار المرشّحين في حزب المحافظين والحزب الليبرالي في كندا

	حزب المحافظين	الحزب الليبرالي
من يحدّد القوانين؟	• المجلس الوطني.	• لجنة التحضير للانتخابات الوطنية، مع إمكان اعتماد جمعيات المقاطعات والأقاليم بعض التعديلات.
من يدير العملية على المستوى الوطني؟	• اللجنة الوطنية لاختيار المرشحين، التابعة للمجلس الوطني، بالاشتراك مع لجان تسمية المرشحين على مستوى الدائرة الانتخابية.	• لجنة الحملات الوطنية، بالاشتراك مع جمعية المقاطعات والأقاليم، والجمعية الخاصة بالدوائر الانتخابية ذات الصلة.
من يدير العملية على المستوى الفرعي؟	• لجنة تسمية المرشحين وتعيّنها الهيئة التنفيذية في الجمعية الخاصة بالدوائر الانتخابية. • يجب أن يوقّع أعضاء هذه اللجنة على تعهد بعدم السعي إلى ترشيح أنفسهم والمحافظة على حياديتهم في عملية اختيار المرشحين ضمن دائرتهم الانتخابية.	• المسؤولون في جمعيات المقاطعات والأقاليم بالاشتراك مع الجمعيات الخاصة بالدوائر الانتخابية.
ما هو شكل مشاركة القيادة الوطنية؟	• وحدها اللجنة الوطنية لاختيار المرشّحين يحقّ لها رفض طلبٍ معيّن. • يمكن لهذه اللجنة أن ترفض ترشيح أيّ شخص في أيّ وقتٍ قبل، أو بعد، أن تسميه الجمعية الخاصة بالدوائر الانتخابية. • يمكن لرئيس الحملة الوطنية أن يعدّل القوانين كيفما يشاء، بالنسبة لأي جمعية خاصة بالدائرة الانتخابية، في حال دعت الحاجة إلى تنظيم انتخابات طارئة.	• يجب أن يوافق القائد الوطني للحزب على كلّ المتنافسين كشرط أساسي لترشيح أنفسهم. • يجب أن يوافق رئيس الحملة الوطنية على الدعوة لاجتماع لاختيار المرشحين الممثلين للجمعية الخاصة بالدوائر الانتخابية. • يمكن للقائد الوطني للحزب أن يعيّن مرشّحاً من دون اللجوء إلى عملية اختيار المرشّحين. • يمكن لرئيس الحملة الوطنية أن يعدّل القوانين في حال دعت الحاجة إلى تنظيم انتخاباتٍ طارئة.
ما هي الشروط المنصوص عليها لمشاركة الجمعيات الخاصة بالدوائر الانتخابية؟	• توافر ثلثي العدد المطلق للأعضاء منذ إنشاء الحزب في العام ٢٠٠٣. • امتلاك رصيد مصرفيّ يتضمّن، على الأقل، ٥٠٪ من إجمالي المبلغ الذي أنفقه المرشّح عن الانتخابات العامة الأخيرة. • تسليم الخطط الخاصة بالحملة، والموازنة وجمع الأموال. • دليل يثبت إجراء أبحاثٍ معقولة.	• دليل يثبت إجراء أبحاثٍ معقولة. • يمكن أن تدخل جمعية المقاطعات والأقاليم بعض التعديلات، كالحد الأدنى من الشروط المفروضة للانتساب.
ما هي معايير الأهلية؟	• الانتساب إلى الحزب منذ ستة أشهر على الأقل • ألا يكون قد مني بالفشل عند ترشّحه لكل من الدورتين الانتخابيتين السابقتين على مستوى الفدرالية. • يمكن لمدير العمليات السياسية بالتشاور مع رئيس المجلس الوطني أن يقرر إلغاء كلّ من المعيارين السابقين. • تقديم عريضة تدعم طلب الترشيح يوقّعها ٢٥ عضو على الأقل. • يحقّ لأصحاب المنصب الحالي، من ذوي السمعة الجيدة، أن يتأهلوا تلقائياً لترشيح أنفسهم شرط ألا يكونوا قد قدّموا إشعاراً خطياً حول نيّتهم بالانسحاب.	• الانتساب إلى الحزب. • تقديم عريضة تدعم طلب الترشيح يوقّعها ٢٥ عضو على الأقل. • تسديد أيّ مبلغ يدين به الفرد إلى الحزب • الإيفاء بأيّ شرطٍ آخر تفرضه لجنة التحضير للانتخابات الوطنية.

الجدول ٦ (تابع): اختيار المرشّحين في حزب المحافظين والحزب الليبرالي في كندا

	حزب المحافظين	الحزب الليبرالي
هل الضمانات أو الودائع مطلوبة؟	• ضمانة السلوك الحسن، وقيمتها ألف دولار، يستردّها الفرد إذا رُفض طلب ترشيحه، وكان ملتزماً بالقوانين حتى تلك المرحلة؛ كما يستردّها بعد انتهاء الانتخابات الفدرالية إذا تمّت الموافقة على طلب ترشيحه؛ أو عند قبول طلب ترشيحه. • الضمانة القابلة للاسترداد، وقيمتها ألف دولار، يستردّها الفرد إذا رُفض طلب ترشيحه، أو إذا تمّ قبول طلبه، فنجح في الحصول على لقب الترشيح أو حصل على ١٠٪ من الأصوات في جولة التصويت الأولى.	• غير مطلوبة على الصعيد الوطني. • يمكن أن تدخل جمعية المقاطعات والأقاليم بعض التعديلات.
ما الشروط المطلوبة لمشاركة الأعضاء؟	• أن يكون عضواً يتمتع بسمعة جيدة، سبق أن انتسب إلى الحزب قبل ٢١ يوماً على الأقل على انعقاد اجتماع تسمية المرشحين.	• أن يكون عضواً يتمتع بسمعة جيدة، سبق أن انتسب إلى الحزب قبل مرور سبعة أيامٍ على الأقل على الدعوة إلى اجتماع اختيار المرشحين، مع احتفاظ جمعية المقاطعات والأقاليم بحقها في إدخال بعض التعديلات.
ما هي التوجيهات لحملات استقطاب الأعضاء؟	• تفترض التوجيهات أن يدفع كلّ فرد الرسوم المفروضة عليه.	• يمكن أن تدخل جمعية المقاطعات والأقاليم بعض التعديلات، كعدد استمارات الانتساب التي يحصل عليها كل مرشّح. • تشترط التوجيهات أن يسدّد كلّ فردٍ الرسوم المفروضة عليه، باستثناء تلك التي تخص أفراد الأسرة.

الحزب الوطني الجديد (غانا)
The New Patriotic Party (Ghana)

معلومات عامة

تاريخ الحزب باختصار. رغم مضيّ أكثر من خمسين عاماً على استقلال غانا عن بريطانيا (في العام ١٩٥٧)، ما زال شكل السياسة في البلاد يُنحت انطلاقاً من إيديولوجيات الأحزاب التي كانت رائدة النضال في سبيل تقرير المصير. فكان المؤتمر الاتحادي للشاطىء الذهبي، المسجّل في العام ١٩٤٧ بصفته الحزب الأوّل في المستعمرة، قد أرسى أسس الأحزاب السياسية الموجّهة نحو السوق. أما السياسات التي انتهجها حزب المؤتمر الشعبي وزعيمه، الرئيس الأول للبلاد، كوام نكروماه، فقد مهّدت الطريق لنشوء أحزاب سياسية ذات الميول الأكثر يسارية. ومع أنّ أسماء الأحزاب الغانيّة وتركيبتها قد تغيّرت بمرور الزمن (ومرور فترات الحكم العسكري أو حكم الحزب الواحد أو فترات التفكك السياسي)، ومع أنّ الأحزاب قد أصبحت أقرب إلى الوسط على الصعيد الإيديولوجي، إلا أنّ معظمها ما زال يردّ أصوله أو انتماءاته إلى هذين التقليديين. في هذا الإطار، مع أنّ الحزب الوطني الجديد قد سُجّل رسمياً كحزبٍ سياسيّ في العام ١٩٩٢ (عند عودة غانا إلى الديمقراطية الدستورية المتعددة الأحزاب، في إطار الجمهورية الرابعة)، إلا أنّ جذوره تعود إلى الأحزاب السابقة التي اتّبعت تقليد المؤتمر الاتحادي للشاطىء الذهبي.

بعد أن مُني الحزب الوطني الجديد بالهزيمة في الانتخابات الرئاسية الأولى في العام ١٩٩٢، في ظلّ الجمهورية الرابعة، أقدم على مقاطعة الانتخابات التشريعية في وقتٍ لاحق من تلك السنة، متحجّجاً بشكوكه في نزاهة إدارة العملية الانتخابية. وما لبث الحزب أن شارك في الانتخابات الرئاسية والتشريعية في العام ١٩٩٦، وهُزم فيها، لكنه ألحق الهزيمة بالحزب الحاكم في العام ٢٠٠٠، أي المؤتمر الديمقراطي الوطني، فاستطاع أن يقبض على سدّة الرئاسة كما فاز بأغلبية المقاعد في البرلمان. أما انتخابات ٢٠٠٤، فشهدت عودة الرئيس كوفيور (مع ٥٢.٤٥٪ من الأصوات)، وسمحت للحزب بالمحافظة على الأكثرية البرلمانية (١٢٨ من ٢٣٠ مقعداً).

أما الوحدة التنظيمية الأساسية للحزب، فتنشأ على مستوى الدوائر الانتخابية. وتتوزّع، ضمن كل دائرة انتخابية، مختلف المراكز الاقتراعية التي يمكن اعتبار كل منها مركزاً رسمياً للحزب. وترفع المنظمات الحزبية الخاصة بالدوائر الانتخابية تقاريرها إلى مركز القيادة بواسطة المكاتب الإقليمية.

لمحة مختصرة عن الحالة المدروسة

النظام الانتخابي
- نظام الفائز الأول بأكثرية الأصوات

المميّزات الأساسية لآلية اختيار المرشحين
- تنظيم مؤتمرات المندوبين لاختيار المرشحين على المستوى المحلي
- انتشار مخاوف حول إمكانية استخدام المال للتأثير على خيارات المندوبين

الانتخابات في غانا. تُنظّم الانتخابات مرةً كلّ أربع سنوات، حيث يدلي الناخبون بأصواتهم لانتخاب أعضاء الهيئة التشريعية ورئيس البلاد في اليوم نفسه. ويُنتخب أعضاء الهيئة التشريعية لتمثيل الدوائر الانتخابية الفردية، بموجب نظام الفائز الأول بأكثرية الأصوات. لكن منذ العودة إلى نظام تعدّد الأحزاب، استطاع الحزب الوطني الجديد وحزب المؤتمر الشعبي أن يبسطا، في ما بينهما، سيطرتهما على كافة مقاعد البرلمان، في ما خلا أقلية بسيطة. في الواقع، يشغل حزبان آخران وأحد المستقلين، في الوقت الراهن، ثمانية من المقاعد المائتي والثلاثين. جديرٌ بالذكر أنّ للحزب الوطني الجديد وحزب المؤتمر الشعبي مناطق نفوذ خاصة بها يكثر فيها مناصرو كل منهما، مع وجود بعض الدوائر الانتخابية التي تعتبر "متأرجحة" بين الاثنين.

إجراءات اختيار المرشحين

أهلية المرشح. وفقاً للمادة ١١ (٤) من النظام الداخلي للحزب، وبهدف الفوز بترشيح الحزب على الفرد أن يكون :
- عضواً معروفاً وناشطاً منذ سنتين على الأقل؛
- عضواً مسجلاً وناخباً في الدائرة الانتخابية التي يسعى إلى تمثيلها؛
- صاحب صفاتٍ حميدة؛
- يتمتع بسمعة جيدة؛
- مؤهلاً لترشيح نفسه وفقاً للقوانين الانتخابية في الدولة؛
- مسدّداً للرسوم التي تفرضها الهيئة التنفيذية المحلية التابعة للحزب؛ و
- موقّعاً "تعهد المرشحين البرلمانيين".

المربّع ١٥: إصلاح عملية اختيار المرشّحين في المؤتمر الديمقراطي الوطني في غانا

في الفترة التمهيدية لانتخابات ١٩٩٢، وهي الأولى من نوعها بعد عودة غانا إلى نظام الديمقراطية المتعددة الأحزاب، كان اختيار المرشّحين في المؤتمر الديمقراطي الوطني عملية منشأة لغرضٍ خاص، وتسودها الفوضى. أما مرد ذلك، فيعود جزئياً إلى المدة الزمنية القصيرة التي تفصل بين التسجيل الرسمي للأحزاب السياسية وبداية فترة تنظيم الحملات. غير أنّ العملية شهدت تنظيماً أكبر في انتخابات ١٩٩٦، وقد استندت بشكلٍ كبير إلى المؤتمرات المحلية الخاصة بالدوائر الانتخابية.

وكانت الإجراءات الجديدة التي أقرّها مؤتمر الحزب في العام ١٩٩٨ قد شملت إجراء سلسلة من الاستشارات غير الرسمية على المستويات المحلية، والإقليمية، والوطنية، بهدف تقييم أداء النواب الحاليين واستقطاب مرشّحين جدد عندما تدعو الحاجة إلى ذلك. غير أنّ القرار النهائي في ذلك كان يعود إلى اللجنة التنفيذية المحلية. وقد برّر بعض المسؤولين الحزبيين هذا الانتقال الظاهر في السلطة نحو المركز، من خلال التذرّع بالحاجة إلى نظامٍ داخلي للحزب. كما أوردت التقارير الإعلامية، في الفترة الإعدادية للانتخابات، أنباءً غزيرة عن انقساماتٍ سادت داخل الحزب أثناء عملية اختيار المرشّحين (بما في ذلك الاتهامات بفرض بعض المرشحين على الدوائر الانتخابية). كل ذلك ساهم في تشويه صورة الحزب بنظر الناس، كما دفع الناخبين إلى نقل دعمهم نحو المرشحين المستقلين (ومنهم أعضاء في المؤتمر الديمقراطي الوطني ممّن لم يختارهم الحزب لتمثيله) أو الأحزاب الأخرى. لكن في أعقاب هزيمة الحزب الانتخابية، قام هذا الأخير ببذل جهود لإعادة تنظيم هذه المؤسسة الحزبية وتجديدها. فتمّت مراجعة إجراءات اختيار المرشحين خلال مؤتمر العام ٢٠٠٢. نتيجةً لذلك، عُدّلت القوانين الحزبية، بحيث أصبحت تشترط تنظيم مؤتمراتٍ للمندوبين في الدوائر المحلية من أجل اختيار المرشّحين عن المقاعد التشريعية. في وقتٍ لاحق، صدر المزيد من التعليمات في دليل خاص عنوانه "توجيهات لانتخاب مرشّحي المؤتمر الديمقراطي الوطني عن المقاعد البرلمانية في انتخابات العام ٢٠٠٤".

في المقابل، منذ العودة إلى سياسة تعدّد الأحزاب في العام ١٩٩٢، اعتمد الحزب الوطني الجديد في غانا، الذي فاز في انتخابات العام ٢٠٠٠، النظام نفسه لانتخاب المرشّحين— كما هو منصوصٌ عليه في النظام الداخلي للحزب. في هذا الإطار، يجادل البعض بأنّ هذا الحزب قد لا يحتاج إلى خوض الكثير من التجارب على غرار المؤتمر الديمقراطي الوطني، بما أنّه يعتمد على بناء الحزبية السابقة نفسها ويضمّ تحت جناحه أشخاصاً ذوي خبرة سابقة في التنظيم الحزبي، بينما انبثق خصمه من نظامٍ عسكري وكان قائماً على بنى شعبية متنوعة(Öhman 2004).

يمكن للجنة التنفيذية الوطنية أن تلغي شروط العضوية بالتشاور مع اللجان التنفيذية الإقليمية والمحلية الخاصة بالحزب. وقد جرت العادة أن تفرض الأحزاب السياسية في غانا إجراءاً روتينياً على المرشحين المحتملين وهو تسديد الرسوم المستوجبة عليهم عند ترشيح أنفسهم. في بعض الحالات، تتجزأ الرسوم إلى جزأين: رسم للحصول على طلب الترشيح، ورسم لتقديم الطلب إلى الحزب. وقد بلغت رسوم الترشيح المفروضة على أعضاء الحزب الوطني الجديد، في العام ٢٠٠٨/٢٠٠٧، ما يقارب الخمسمئة دولار.

الإجراءات الخاصة بالأعضاء المنتهية ولايتهم. لا تخصّص القوانين الحزبية بنوداً خاصة لأصحاب المناصب الحاليين. لكن وردت بعض التقارير التي تفيد أنّ القيادة العامة للحزب قد حاولت التشجيع على إعادة انتخاب بعض النواب الحاليين. على سبيل المثال، خلال الفترة التمهيدية لانتخابات العام ٢٠٠٠، صدرت عن الأمين العام للحزب وغيره من المسؤولين الحزبيين تصريحاتٌ علنية تؤيّد إعادة انتخاب أصحاب المناصب الحالية. أما حجتهم في ذلك، فهي أنه "من مصلحة الحزب العليا لو تمكّن كافة نواب الحزب الواحد والستين الحاليين من التنافس على مقاعد انتخابات العام ٢٠٠٠، دون المرور بتجربة الانتخابات الأولية". فمن خلال هذه الطريقة، يتمكّن هؤلاء النواب من "الاستمرار في استثمار أموالهم ومواردهم في إعادة تنظيم الدوائر الانتخابية التي ترشّحوا عنها، عوضاً عن توظيف مواردهم لا لشيء إلا لإعادة ترشيحهم من جديد" (Öhman 2004).

من الأسباب التي تدعو المسؤولين الحزبيين إلى التشجيع على إعادة انتخاب النواب الحاليين، نذكر التكاليف المالية الناتجة عن تنظيم المؤتمرات المحلية في الدوائر الانتخابية، والخوف من التنافس الذي قد يؤدي إلى الانشقاق داخل الحزب. فوفقاً لإحدى الدراسات، مع أنّ المسؤولين الحزبيين لا يتمتعون بقدرة رسمية تخوّلهم فرض النوّاب الحاليين على الناخبين، لكن سُجّلت بعض الحالات حيث مارس هؤلاء المسؤولون ضغوطاتٍ غير رسمية ليضمنوا إعادة انتخاب النواب الحاليين. رغم ذلك، لا تُعتبر الضغوطات التي يمارسها قادة الأحزاب كافية دائماً للحؤول دون فشلهم في إعادة انتخاب أحد النواب الحاليين. ففي دائرة بيكواي الانتخابية، على سبيل المثال، ورغم الدعوات التي وجهها كبار المسؤولين الحزبيين

(سواء شفهياً أم خطياً)، عُقد مؤتمرٌ للمندوبين في نهاية الأمر، وتكلّل بهزيمة صاحب المنصب الحالي. من جهةٍ أخرى، زعم أحد المسؤولين الحزبيين على المستوى الإقليمي، ضمن الدوائر الانتخابية التابعة لمنطقة أشناتني، أنّ العديد من المتنافسين قد واجهوا صعوباتٍ وعراقيل عند تقديم طلبات ترشيحهم، مما سمح للنواب الحاليين في مختلف أنحاء المنطقة من الترشّح لتمثيل الحزب من جديد، من دون مواجهة أي منافسة. في هذا الإطار، أكّد رئيس الحزب على المستوى الوطني، خلال مقابلةٍ خاصة، أنّ القيادة الحزبية قد أحبطت عزيمة عدة طامحين إلى ترشيح أنفسهم، بحيث يتمكّن النواب الحاليون من ترشيح أنفسهم دون مواجهة أيّ منافسة (Öhman 2004). خلال الفترة الإعدادية لانتخابات العام ٢٠٠٠، بلغ معدّل إعادة انتخاب النواب الحاليين ٩٠٪. فضلاً عن ذلك، أدلى قادة الحزب بتصريحاتٍ علنية، خلال الفترة الإعدادية لاختيار المرشّحين لانتخابات العام ٢٠٠٨، اقترحوا فيها تطبيق إجراءاتٍ خاصة لاختيار الأشخاص ممّن سيشغلون المقاعد التي فاز بها الحزب الوطني الجديد. وقد ذكّروا أصحاب الطلبات، كما جاء في مقالٍ نُشر في إحدى الصحف المحلية (Chronicle, June 15, 2007)، أنه يحق للحزب رفض الطلبات التي استوفت الشروط المطلوبة "لأسبابٍ استراتيجية".

الخطوات الأساسية

١. *بناءً على توجيهات اللجنة التنفيذية الوطنية، تدعو اللجان التنفيذية في الدوائر المحلية الأشخاص المهتمين إلى تقديم طلبات ترشيحهم.* ينصّ النظام الداخلي للحزب على ضرورة إلصاق الإشعار في "مكانٍ بارز داخل المكتب المحلي للحزب" كما يشترط النظام الداخلي أن يجري اختيار المرشّح في مهلةٍ أقصاها اثني عشر شهراً قبل تنظيم الانتخابات العامة.

٢. *ينتقل المسؤولون الحزبيون على المستوى الوطني إلى المناطق للتدقيق في وضع أصحاب الطلبات.* تمنح اللجنة التنفيذية الوطنية موافقتها النهائية على لائحة الأفراد المنتقلين إلى المرحلة التالية من إجراءات اختيار المرشحين.

٣. *تعقد اللجان التنفيذية في الدوائر الانتخابية مؤتمراتٍ استثنائية تضمّ المندوبين عن الدوائر الانتخابية بهدف اختيار مرشّح.* من المندوبين أعضاء اللجنة التنفيذية المحلية في الدوائر الانتخابية، ورؤساء اللجان التنفيذية المسؤولة عن المراكز الاقتراعية. (يختلف عدد المندوبين لكنه يتراوح حول المائة مندوب عادة). يصوّت المندوبون وفقاً لنظام الاقتراع السريّ، ولا بدّ من تأمين الأكثرية المطلقة للفوز بالترشيح. أمّا في حال لم يحصل أحد على الأكثرية المطلقة خلال الجولة الأولى من التصويت، فتُعقد جولةٌ ثانية بين المتنافسين اللذين حصلا على العدد الأكبر من الأصوات.

مواطن القوة ومواطن الضعف في النظام الحالي. أثبتت عملية اختيار المرشّحين على يد المندوبين، بالإجمال، نجاحها في إفساح المجال أمام المراكز الفرعية للمشاركة في إجراءات اختيار المرشّحين. فوفق ما يشير إليه المربّع ١٧، كانت إجراءات اختيار المرشّحين في الحزب الوطني الجديد أكثر تنظيماً ولامركزيةً واستقراراً من تلك المعتمدة لدى خصمه الأبرز، المؤتمر الديمقراطي الوطني. يتولى أعضاء الحزب انتخاب المسؤولين عن المراكز الاقتراعية والدوائر الانتخابية، ويكون هؤلاء الأشخاص مندوبين بحكم منصبهم في مؤتمرات اختيار المرشحين. بعبارةٍ أخرى، لا يُنتخب المندوبون في مؤتمر اختيار المرشّحين لهذا الهدف بالذات. ومع أنّ بعض التقارير تفيد إجراء مشاورات بين المندوبين وأعضاء الحزب، إلا أنّ المندوبين غير ملزمين رسمياً بأخذ آراء الأعضاء بعين الاعتبار عند الإدلاء بأصواتهم.

فضلاً عن ذلك، مع أنّ عملية التصويت في مؤتمر المندوبين تتمتع بطابعٍ رسمي وتتبّع تقليد الاقتراع السري، إلا أنّ البعض قد عبّر عن مخاوفه تجاه الدور الذي تؤديه المحسوبيات في عملية اختيار المرشّحين. وقد أجري مسحٌ عن نفقات الحملات في أوساط النواب الغانيين، فظهر أنّ "الحزب الوطني الجديد ملزمٌ أيضاً بإجراء انتخاباتٍ أولية؛ وأدلى العديد منهم بشهاداتٍ مفادها أنّ المحسوبيات لعبت دوراً ملحوظاً حتى في هذه السباقات الداخلية." (Lindberg 2003). جديرٌ بالذكر أنّ هذه المخاوف ليست غريبة عن بقية الأحزاب أيضاً.

الحركة الاشتراكية لعموم اليونان (اليونان)
The Panhellenic Socialist Movement (Greece)

معلومات عامة

تاريخ الحزب باختصار. تأسّست الحركة الاشتراكية لعموم اليونان (الباسوك) عند عودة اليونان إلى الديمقراطية في العام ١٩٧٤، بعد عشرة أعوام من الحكم العسكري. في انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤، حلّت الحركة في المرتبة الثالثة (مع نيلها ١٣.٥٪ من الأصوات و١٥ مقعداً من أصل ٣٠٠ فقط لا غير)، مما حثّها على توسيع قاعدة ناخبيها. بحلول انتخابات ١٩٧٧، ضاعفت الحركة من نسبة الأصوات التي صبّت في مصلحتها، فاستطاعت أن تؤمّن ٩٢ مقعداً وتحتلّ بالتالي مركز المعارضة الرسمية للحكم. بعد عدة سنوات، فاز الحزب بـ١٧٣ مقعداً في انتخابات العام ١٩٨١ ومن ثم كُلّف بتشكيل الحكومة. غير أنّ الحزب مُني بهزيمة انتخابية في أواخر الثمانينات من القرن العشرين، لكنه ما لبث أن تعافى من هول ما حدث فاستعاد زمام السلطة من جديد في العام ١٩٩٣.

بحلول العام ٢٠٠٤، كانت الحركة قد أصبحت الحزب الحاكم في البلاد لتسع عشرة سنة من أصل السنوات الاثنتي والعشرين الماضية. فقد ساهم الأداء الاقتصادي الضعيف، ونظرة العامة إلى الحركة كحزبٍ فاسد، في تهديد احتمالات تحقيقه النجاح في الانتخابات. زد على ذلك، أظهرت استفتاءات الرأي التي أجريت خلال الأشهر التي سبقت انتخابات العام ٢٠٠٤ التشريعية أنّ الحزب متأخّر عن خصمه الأساسي، حزب الديمقراطية الجديدة، بنسبة ١٠ نقاط. في غضون ذلك الوقت، بدأت حركةٌ إصلاحية تنشط ضمن الحزب، بتأثيرٍ من مشاعر خيبة الأمل المتزايدة تجاه النظام السياسي القائم. وما كان من كوستاس سيميتيس إلا أن استقال من منصبه كزعيمٍ للحزب، داعياً أعضاء الحزب إلى دعم وزير الخارجية، جورج بابندريو، ليكون خلفه.

في ما مضى، كانت لجنة مركزية، ذات نفوذٍ كبير و١٨٠ عضواً، تقوم بانتخاب رئيس الحزب. وقد أفاد باباندريو من الأصوات المنادية بالإصلاحات الداخلية، ليدعم الجهود الرامية إلى اعتماد نظامٍ يشجع على مشاركة أكبر ويكون مباشراً أكثر عند انتخاب قائد الحزب بطريقة رسمية. نتيجة التغييرات التي طرأت على القواعد الحزبية، انتُخب باباندريو قائداً للحزب بفضل اقتراعٍ عام ومباشر شارك فيه الأعضاء المنضوون في الحزب إلى جانب مناصري الحزب أنفسهم. ومع أنّ باباندريو لم يواجه أي منافسةً في الانتخابات، إلا أنّ انتخاب قائد الحزب من خلال اقتراع مفتوح، يشارك فيه عامة الشعب، شكّل واقعةً غير مسبوقة في السياسة اليونانية. وقد شارك في عملية الاختيار حوالى مليون شخص. لكن، مع أنّ شعبية الحزب بدأت تتحسّن في أعقاب اختيار باباندريو، إلا أنّ حزب الديمقراطية الجديدة فاز في نهاية المطاف بانتخابات العام ٢٠٠٤ بفارق ٥٪ من التصويت الوطني.

في ظلّ قيادة باباندريو، طبّقت الحركة الاشتراكية لعموم اليونان إصلاحاتٍ جديدة، تتيح هامشاً معيّناً من التنوّع على مستوى اختيار القائد، وتحسّن من الانضباط الحزبي، وتوسّع من نطاق العضوية وتعزّزها، وتزيد من الشفافية والتواصل الداخلي. على سبيل المثال، أُرسيت كوتا جديدة خاصة بالنوع الجنسي عند اختيار المرشحين لمناصب القيادة والمندوبين، كما تمّ فتح باب الانتساب إلى الحزب أمام المهاجرين. فضلاً عن ذلك، أنشأت الحركة معهداً للتدريب ومنصباً لأمين المظالم هدفه النظر في شكاوى الأعضاء وحلّ المشاكل أو القضايا.

بموجب الإصلاحات التي رفع لواءها باباندريو، أصبحت البنى الحزبية أقل تعقيداً: فبينما كان باستطاعة وحداتٍ متعدّدة، في الماضي، أن تعمل ضمن محلةٍ واحدة، أدمجت هذه الهيئات المتنوّعة اليوم بشكلٍ أصبحت فيه وحدة حزبية مفردة تعمل ضمن كلّ بلدية. فضلاً عن ذلك، ألغيت المراكز الفرعية الحزبية التي تهتمّ

لمحة مختصرة عن الحالة المدروسة

النظام الانتخابي

- لائحة التمثيل النسبي: ٥٦ دائرة انتخابية فردية ومتعددة المقاعد؛ لائحة وطنية واحدة؛ و٤٠ مقعداً كمكافأة للحزب الذي يحصل على العدد الأكبر من الأصوات.

المميّزات الأساسية لآلية اختيار المرشحين

- تتمّ استشارة المراكز الفرعية من خلال اجتماعات الأعضاء، كي تتحدّد لوائح الناخبين في الدوائر الانتخابية الست والخمسين.
- تحدّد اللجنة الداخلية للانتخابات اللائحة النهائية للمرشحين في الدوائر الست والخمسين، بعد الاطلاع على التقارير الصادرة عن اجتماعات المراكز الفرعية.
- يعدّ رئيس الحزب اللائحة الوطنية، وتصادق عليها الهيئة التنفيذية الوطنية.

المربّع ١٦: تجربة الحركة الاشتراكية لعموم اليونان (باسوك) في ماروسي: اختيار المرشحين عن طريق استطلاع الرأي التشاوري

إبّان الاستعداد للانتخابات البلدية لبلدة ماروسي اليونانية، في العام ٢٠٠٦، اعتمدت الحركة الاشتراكية لعموم اليونان طريقةً مبتكرة وتجريبية لاختيار مرشّحها: استطلاع الرأي التشاوري، وهي طريقة وضعها مركز الديمقراطية التشاورية في جامعة ستانفورد. واستطلاع الرأي التشاوري عملية تجيب فيها عيّنةٌ عشوائية من الأشخاص المتخصصين عن بعض الأسئلة، قبل أن يتسنى لها أن تتداول في ما بينها وبعد عملية التداول تلك. وكانت مجموعة من الخبراء الدوليين قد أشرفت على استطلاع الرأي هذا بالنيابة عن الحزب نفسه. في بادىء الأمر، قدّم ١٥ شخصاً طلباً بترشيح أنفسهم عن الحزب. فما كان من المسؤولين الحزبيين إلا أن غربلوا عددهم إلى ستة متنافسين مؤهلين. بعد ذلك، طلب إلى مجموعة عشوائية تضم ١٦٠ مواطناً من ماروسي اختيار أحد المرشحين الستة النهائيين من خلال استطلاعات الرأي التشاورية. وقد تسلّم كل المشاركين في هذا التمرين ملفاً يحوي معلوماتٍ عامة حول مجموعةٍ متنوعة من القضايا الخاصة بمدينتهم، إلى جانب مواقف كل متنافس من هؤلاء المتنافسين الستة. فناقش المشاركون، على امتداد عشر ساعات وفي إطار جلساتٍ عامة ومنفصلة، مختلف القضايا المطروحة كما طرحوا الأسئلة على المتنافسين بشكلٍ مباشر. من هذا المنطلق، أثمر الاقتراع السريّ الأول عن بروز متنافسَيْن في الطليعة. في الدورة الثانية، حصل باناجيوتيس ألكساندريس على الأكثرية المطلقة المطلوبة، وبالتالي تمّت تسميته مرشحاً عن الحزب. ومع أنّ ألكساندريس هُزم في الانتخابات البلدية، إلا أنّ الحركة تؤكّد على أنّ التجربة كانت ناجحة. في الواقع، يفكّر الحزب في استخدام استطلاعات الرأي التشاورية استخداماً أوسع في عملية اختيار المرشّحين وغيرها من أنشطة الحزب.

يعتبر المدافعون عن استخدام هذه التقنية التشاورية وفقاً لهذه الطريقة بأنها تفسح المجال أمام اتخاذ خيارٍ واعٍ، عوضاً عن الاتكال على الشعارات الرنانة التي تميّز الانتخابات الأولية عندما تشارك فيها جماهيرٌ غفيرة. في هذا الإطار، أظهرت مقارنة آراء المشاركين، قبل التشاورات وبعدها، أنّ هذه النقاشات قد أثّرت فعلاً على آراء المواطنين. على سبيل المثال، كان ألكساندريس هو الأقل شهرةً بين المرشّحين قبل إجراء التمرين، لكنّه تمكّن من الحصول على لقب المرشّح الرسمي. فضلاً عن ذلك، أصبح المواطنون، بعد إجراء التمرين، أكثر اهتماماً ببعض القضايا المحلية – كالميزانيات المخصصة للقطاع التربوي، وتأمين مساحة مخصصة للتسوّق في البلدة، والقيام بمساءلة المسؤولين المنتخبين وغير ذلك – بينما انخفض اهتمامهم ببعض القضايا الأخرى، كالبطالة على سبيل المثال. بالإضافة إلى ذلك، بدا أنّ المشاركين قد اعتبروا هذه العملية مفيدةً: فعلى مقياسٍ من صفر إلى ١٠، مع اعتبار أنّ ١٠ تدل على تجربة قيّمة جداً، قيّم ٩٤٪ من المشاركين العملية بسبعة وما فوق. رغم ذلك، قد تشكّل التكاليف المرتبطة بهذه العملية عائقاً بالنسبة لبعض الأحزاب، كما أنّ عمليات استطلاعات الرأي التشاورية قد تؤدي إلى اعتماد آليات أوسعٍ وأطول لاختيار المرشّحين.

بشؤون مختلف المجموعات المهنية، مثلها مثل لجان العمل التي كانت تنسّق علاقات الحزب مع النقابات العمالية والحركات الزراعية والتعاونية.

لكن رغم هذه الإصلاحات، وقعت فضيحة حول إدارة أموال صندوق التقاعد، كما علت بعض الأصوات المنتقدة لكيفية تعامل الحكومة مع الحرائق الذي اجتاحت مناطق واسعة من البلاد في خلال فصل الصيف، فكانت النتيجة إعادة انتخاب حزب الديمقراطية الجديدة في انتخابات العام ٢٠٠٧، حيث حصل على هامش ٣.٥ من التصويت الوطني. غير أنّ كلاً من الحزب الحاكم والحركة الاشتراكية لعموم اليونان ما لبثا أن هُزما في الانتخابات لصالح الأحزاب الصغيرة في اليونان، فلم يبق لهما إلا ١٥٢ و١٠٢ مقعد على التوالي.

الانتخابات في اليونان. يُنتخب أعضاء البرلمان اليوناني ليشغلوا المقاعد الثلاثمائة فيه لولايةٍ تستمرّ أربع سنوات. تجدر الإشارة إلى أنّ كلّ حزبٍ متنافس، يأمل في الانضمام إلى البرلمان، ملزمٌ بتحصيل ٣٪ على الأقل من التصويت الوطني. ويُخصّص ٢٤٨ مقعداً لست وخمسين دائرة انتخابية (وهي تشمل الدوائر الفردية أو المتعددة التمثيل). واستناداً إلى اللوائح الوطنية، يتمّ توزيع ١٢ مقعداً على الأحزاب السياسية، بالتناسب مع مجموع التصويت الوطني الذي تمّ تسجيله. في نهاية الأمر، وبموجب الإصلاحات الانتخابية التي أُقرّت في العام ٢٠٠٤، يتلقى الحزب الذي نال أكبر عددٍ من الأصوات على الصعيد الوطني "مكافأة" هي عبارة عن ٤٠ مقعداً. من جهته، ينتخب البرلمان الرئيس.

اختيار المرشّحين من منظور تاريخي. جرت العادة أن تتمركز عملية اختيار المرشّحين، في الحركة الاشتراكية لعموم اليونان، بين أيدي قادة الحزب بشكلٍ خاص. لكنّ في إطار مجموعة الإصلاحات التي أجريت تحت قيادة باباندريو، والتي صادق عليها المؤتمر في العام

٢٠٠٤، تم تعديل قوانين الحزب لاعتماد الانتخابات الأولية كوسيلة لاختيار المرشّحين للانتخابات المحلية. وفي خطوةٍ أدخلت مزيداً من الاختلاف عما كان سائراً في الماضي، انتقلت سلطة اختيار المرشّحين للانتخابات التشريعية إلى لجنة ينتخب أعضاءها المجلسُ الوطني التابع للحزب.

إجراءات اختيار المرشّحين

أهلية المرشّحين. لا شروط رسمية تحدّد أهلية المرشّحين للمناصب التشريعية. غير أنّ قوانين الأحزاب تفرض على المسؤولين المنتخبين، كرؤساء البلديات على سبيل المثال، أن يتمّوا ولاياتهم في المناصب الحالية، قبل السعي إلى ترشيح أنفسهم لمنصبٍ تشريعي. فضلاً عن ذلك، لا يمكن للمستشارين السياسيين أن يرشّحوا أنفسهم إلا إذا استقالوا من منصبهم، قبل سنتين على الأقل من تاريخ الترشيح. ومع أنّ الحزب يخصص كوتا قدرها ٤٠٪ للتمثيل النسائي، إلا أنّ احترام هذا الشرط بدا صعباً في الدوائر الانتخابية الفردية.

الاجراءات الخاصة بالأعضاء المنتهية ولايتهم. ما من بنودٍ شرطية خاصة بأصحاب المناصب الحالية. لكنّ لجنة الانتخابات الوطنية تأخذ بعين الاعتبار أداء النائب في الهيئة التشريعية عند مراجعتها لملفّات الراغبين في ترشيح أنفسهم.

الخطوات الأساسية

بالنسبة للدوائر الانتخابية الفردية والمتعددة التمثيل :

١. *يجب أن يقدّم الأشخاص المعنيّون سيرتهم الذاتية ويصرّحوا عن سجلّهم الخاص بالضرائب إلى المراكز الحزبية المتوزعة في المقاطعات.* (إنّ التصريح عن الضرائب إجراء منصوص عليه في النظام الداخلي للحزب، لكن غير ملزِم بالنسبة للمرشّحين المسجلين لدى لجنة الانتخابات).
٢. *يراجع المسؤولون عن المراكز الحزبية المتوزعة في المقاطعات الطلبات كلها، فيمكن أن يستقطبوا أو يضيفوا أشخاصاً مؤهلين آخرين.*
٣. *يعقد المركز الحزبي الفرعي اجتماعاً عاماً حيث يناقش مختلف الطلبات.* من ثم يحضر مسؤولو هذا المركز تقريراً ويرسلونه إلى اللجنة الانتخابية الوطنية، مع لائحة كاملة بأصحاب الطلبات وبعض التوصيات. وتُنظّم في بعض الحالات استطلاعات للرأي العام لتقدير شعبية أصحاب طلبات الترشيح في أوساط العامة.
٤. *تتولى اللجنة الانتخابية الوطنية الخاصة بالحزب، التي يُنتخب أعضاؤها ضمن المؤتمرات الحزبية، مراجعة التقارير الواردة من المراكز الحزبية الفرعية ومن ثمّ اتخاذ القرارات النهائية بشأن لوائح المرشّحين.* ويكون رئيس الحزب، بدوره، عضواً في اللجنة الانتخابية الوطنية، فيمكنه بالتالي التوصية بأيّ إضافات إلى لوائح المرشّحين. ويُطبّق هذا الامتياز إجمالاً عند اختيار المرشّحين في الدوائر الانتخابية المتعدّدة التمثيل أو ذات الحساسية السياسية.

بالنسبة للائحة الوطنية:

يعدّ رئيس الحزب مسودّةً بلائحة المرشّحين ثمّ يحيلها إلى اللجنة التنفيذية الدائمة الخاصة بالحزب كي توافق عليها. تتضمّن اللائحة عادةً أشخاصاً يدخلون السباق الانتخابي، في خطوةٍ أكثر استراتيجية، من خلال اللائحة الوطنية عوضاً عن الدوائر الانتخابية المحددة. على سبيل المثال، بموجب الأنظمة والقوانين التي تضمن الوصول المتساوي إلى وسائل الإعلام، سيكون من الصعب على أمين العام للحزب أو مسؤول العلاقات العامة أن يتنافس على أحد المقاعد المائتي والثماني والثمانين: فمن شأن أيّ تغطيةٍ إعلامية يحصل عليها أن تُقتطع من الحصة المخصصة له، كمرشّح، للظهور على وسائل الإعلام. وفي أغلب الأحيان، تُدرج على اللائحة الوطنية كذلك كبار الشخصيات والرموز الحزبية، كما تستخدم، بشكلٍ عام، لإرساء التوازن في القائمة الكاملة لمرشّحي الحزب.

مواطن القوة ومواطن الضعف في النظام الحالي. لا يزال اختيار المرشّحين للانتخابات التشريعية عملية تتسم بالمركزية نسبياً. غير أنّ الإصلاحات التي طُبّقت مؤخراً جسّدت انفصالاً عن المقاربات الأكثر مركزية التي كانت تُعتمد في الماضي. ففي العام ٢٠٠٦، أعلن باباندريو: "من ضمن الابتكارات المتعددة التي اعتمدناها في ميثاقنا، قمنا بإحداث تغيير جذريّ في إجراءات صنع القرار، من خلال إضفاء طابعٍ ديمقراطيّ عليها. فللمرة الأولى، سواء بالنسبة للحركة الاشتراكية لعموم اليونان والمجتمع اليوناني ككل، لن يتمّ اختيار المرشّحين عن طريق لجنة يعيّنها قائد الحزب، بل على يد لجنة مستقلة تماماً ينتخبها المجلس الوطني التابع للحركة."

غير أنّ الحركة الاشتراكية لعموم اليونان تبقى، بطريقةٍ أو بأخرى، حزباً في مرحلة انتقالية. فقد أشار باباندريو وغيره من المسؤولين أنّ الحزب يخطط لاختبار عدد من المشاريع التجريبية، قبل إجراء التغييرات الجذرية. على سبيل المثال، صحيحٌ أنّ اللجوء إلى استطلاعات الرأي التشاورية كان مخصصاً للانتخابات البلدية

عوضاً عن التشريعية، إلا أنّ المسؤولين الحزبيين أوضحوا أنّ الأمر كان مجرّد تجربة؛ فإذا تكلّلت التجربة بالنجاح، صار من الممكن معاودة هذه التجربة لاختيار المرشّحين في انتخاباتٍ أخرى (أنظر المربع ١٦).

في العام ٢٠٠٧، غداة الانتخابات البرلمانية مباشرة، تمكّن باباندريو من رفع تحدٍّ صعب للفوز بقيادة الحزب، حيث نجح في المراحل الأخيرة من السباق الانتخابي في تأمين ٥٥٪ من الأصوات تقريباً. أمّا معظم الانتقادات التي وُجّهت إلى باباندريو خلال المعركة الانتخابية للوصول إلى القيادة، فتمحورت حول نتيجة الانتخابات، لكنها تضمّنت أيضاً مخاوف بخصوص التردّد الذي يبديه باباندريو تجاه اتّخاذ المواقف السياسية الحازمة والإصلاحات الداخلية الخاصة بالحزب. فوفقاً لأحد التقارير الصحفية، صرّح باباندريو بأنه أخطأ عندما اختار "عدم مواجهة الممارسات والأفكار والأشخاص الذين يمثّلون الجوانب السلبية في سياستنا" (Athen News, September 28, 2007) . في هذا الإطار، من شأن تجديد قيادة باباندريو أن تمهّد لإصلاحاتٍ أوسع نطاقاً في مجال تطوير السياسات، إلى جانب مجالاتٍ أخرى، على غرار اختيار المرشّحين.

الحزب الديمقراطي الاجتماعي (البوسنة والهرسك)

The Social Democratic Party (Bosnia-Herzegovina)

معلومات عامة

تاريخ الحزب باختصار. يصف الحزب الديمقراطي الاجتماعي في البوسنة والهرسك نفسه بأنه حزبٌ عصريّ، يساري التوجه، يخاطب شؤون العمّال والأشخاص العالة عليهم. ومع أنه تأسس رسمياً في العام ١٩٩١، إلا أنّ جذور الحزب نفسها تعود إلى الحزب الديمقراطي الاجتماعي الأصلي الذي تأسّس في العام ١٩٠٩، عساه يلبّي الاحتياجات السياسية للطبقة العاملة، ويكافح المواجهات بين الإثنيات كما يحول دون انقسامها إلى أقطاب متعدّدة.

خلال حروب البوسنة والهرسك، وما تلاها من توقيعٍ لاتفاقات دايتون، دافع الحزب الديمقراطي الاجتماعي عن إنشاء دولةٍ ديمقراطية قائمة على مفاهيم العدالة الاجتماعية، والكفاءة، والتضامن، والمسؤولية تجاه الآخرين. ومع اعتماد التعددية السياسية، سجّل الحزب فوزاً في الانتخابات، وحافظ على مقاعده في السلطة التشريعية الفدرالية؛ وهو ممثَّلٌ في الهيئات التشريعية على المستويات الأخرى كافة. فضلاً عن ذلك، شارك الحزب في ائتلاف الأحزاب المعتدلة التي شكّلت الحكومة في البوسنة والهرسك بين العامين ٢٠٠٠ و٢٠٠٢، إلى أن أصبح اليوم الحزب المعارض الأبرز في البلاد. في العام ٢٠٠٦، فاز الحزب بخمسة مقاعد من أصل المقاعد الاثنين والأربعين في الجمعية البرلمانية التابعة لمجلس النواب في البوسنة والهرسك. جديرٌ بالذكر أنّ أحد الرؤساء الثلاثة الذين توالوا على البوسنة والهرسك كان عضواً في الحزب الديمقراطي الاجتماعي.

ينشط الحزب الديمقراطي الاجتماعي، كما يبسط بناه التنظيمية، في مختلف أنحاء البوسنة والهرسك. وهو يضمّ حوالى ٥٠ ألف عضو. من جهتها، تتعزّز الوحدات الحزبية على مستوى المجتمع الأهلي من خلال البلديات والكانتونات وصولاً إلى مستوى الدولة. أمّا الوحدات التنظيمية ضمن الحزب، فتتضمّن تنظيماتٍ للنساء، والشباب، والتجار، والمتقاعدين. ويعتبر المجلس المركزي، الذي يُنتخب أعضاؤه في المؤتمرات، الهيئة السياسية الأعلى في الحزب المكلفة بصنع القرارات، خلال الفترة الفاصلة بين كل مؤتمرين حزبيين. وتنتشر مجالس مشابهة، منتخبة أيضاً، على المستويات الوطنية الفرعية.

لمحة مختصرة عن الحالة المدروسة

النظام الانتخابي

- لائحة التمثيل النسبي.
- كوتا (حصة نسبية) قانونية: غير مراعية للنوع الجنسي، تنصّ على أن يشغل أحد الجنسين منصباً من بين كلّ ثلاثة مناصب.

المميّزات الأساسية لآلية اختيار المرشّحين

- المراكز الفرعية الحزبية والوحدات الوظيفية (كجناح النساء والشباب والتجار والمتقاعدين) تسمّي المرشّحين المحتملين.
- المسؤولون التنفيذيون في الحزب يوحّدون ويحدّدون اللوائح النهائية على مستوى البلديات والكانتونات والمستوى الوطني.
- تطبيق حصص نسبية للانتساب إلى الحزب خاصة بالنساء والشباب (٣٥٪ لكلّ منهم)
- بذل الجهود لضمان تمثيل مختلف الإثنيات.
- مناقشات مستمرة حول احتمال تنظيم مؤتمرات للمندوبين.

انتخابات مجلس النواب. تُعدّ البوسنة والهرسك دولةً معقدة التركيب إذ تتألّف من كيانين اثنين – هما فدرالية البوسنة والهرسك وجمهورية سبرسكا – إلى جانب دائرة بركو. وتتألّف الجمعية البرلمانية ذات المجلسين التشريعيين – أي الهيئة التشريعية في الدولة ككل – من مجلس الشعب من جهة، وتنتخب أعضاءه الهيئتان التشريعيتان في كيانَي الدولة، ومجلس النواب من جهة أخرى الذي يصوّت الناخبون في كلا الكيانين لانتخاب أعضائه مباشرةً. تسلط الحالة المدروسة هذه الضوء على اختيار المرشّحين لانتخابات مجلس النواب.

يضمّ مجلس النواب ٤٢ مقعداً، منها ٢٨ يصوّت عليها الناخبون في فدرالية البوسنة والهرسك و١٤ يصوّت عليها الناخبون في جمهورية سبرسكا. ويُنتخب ثلثا الأعضاء تقريباً، في كلّ إقليم، عن طريق لوائح التمثيل النسبي، لتمثيل الدوائر الانتخابية المتعددة التمثيل. أمّا المقاعد المتبقية، فيتمّ توزيعها كنوعٍ من التعويض. على سبيل المثال، يُنتخب ٢١ من أعضاء فدرالية البوسنة والهرسك لتمثيل الدوائر الانتخابية، بينما تكون المقاعد التي يُكلَّف بها السبعة الباقون بمثابة تعويض. وحدهم المرشحون أو لوائح المرشحين الذين حصلوا على أكثر من ٣٪ من أوراق الاقتراع الصالحة في دائرة انتخابية معيّنة يحقّ لهم الحصول على مثل هذه المقاعد.

يرسي القانون الانتخابي في البوسنة والهرسك حصصاً نسبية لا تراعي نوعاً جنسياً معيّناً، وتُطبَّق على لوائح المرشّحين في سائر الدورات الانتخابية. فيجب أن يشكّل المرشحون من النوع الجنسي الأقل تمثيلاً الثلث من اللوائح كافة على الأقل، كأن يشكّلوا واحداً على الأقل من أوّل مرشّحين، أو اثنين من أوّل خمسة مرشّحين، أو ثلاثة من أول ثمانية مرشّحين وهكذا دواليك.

إجراءات اختيار المرشّحين

معايير الأهلية. لا تنصّ الأنظمة الداخلية للحزب على معايير خاصة بأهلية المرشحين. غير أنّ المادة ٨٥ من قوانين الحزب الداخلية تذكر أنّ المجلس المركزي للحزب يعتمد قوانين خاصة باختيار المرشّحين خلال المرحلة التمهيدية لكل دورةٍ انتخابية؛ وقد تتضمّن هذه القوانين معايير خاصة بكلّ انتخابات على حدة.

ينصّ البند الثاني من المادة ٢ التابعة للإجراءات المطبّقة في العام ٢٠٠٦، بكلّ بساطة، على ضرورة تمتّع المرشحين بالمواصفات التالية:

- القدرة على اقتراح المشاريع البرلمانية التي تتوافق مع أهداف الحزب العامة وبرنامجه الانتخابي؛
- المساهمة بشكلٍ ملحوظ في بناء سمعة الحزب ونجاحه الانتخابي؛
- التمتّع بالخبرة؛
- التمتّع بروح الإبداع؛
- التميّز بمهاراتٍ في الإدارة والعمل ضمن فريق؛
- تقديم دليل يثبت تسديده رسوم العضوية ودفعه لأيّ ديونٍ أخرى يدين بها للحزب؛
- والإيفاء بمعايير الأخلاق والمصداقية.

يجب أن يبدي الأفراد استعداداً للعمل تماشياً مع برامج الحزب الديمقراطي الاجتماعي وسياساته. كما يجب أن يكونوا مستعدّين، عند ترشيحهم، لتوقيع بيانٍ يتعهدون فيه بالاستقالة في حال طلب منهم الحزب ذلك، أو عندما يقوم الحزب بصرفهم من الخدمة.

ومن التوجيهات الأخرى ما يفرض على اللوائح الحزبية أن تتميّز بالمواصفات التالية:

- أن تكون متعددة الإثنيات وتعكس التركيبة الإثنية للسكان، وفقاً للإحصاء السكاني لعام ١٩٩١،من جهة، وعضوية الحزب الديمقراطي الاجتماعي في الدائرة الانتخابية المعنيّة، من جهة أخرى؛
- أن تُخصَّص ٣٥٪ من المناصب على الأقل لكلّ من النوعين الجنسيين (يجب أن ينتمي كلّ مرشّحٍ ثالث على الأقل إلى فئة النوع الجنسي الأقل تمثيلاً، بموجب قانون الانتخابات في البوسنة والهرسك)؛
- أن تخصّص لفئة الشباب (الأشخاص ما دون الخامسة والثلاثين) ٣٥٪ من المناصب على الأقل، على أن يكون هؤلاء الأشخاص موزّعين بشكل متساوٍ ضمن اللائحة؛
- أن تعكس التركيبة الاجتماعية للسكان؛
- أن تضمّ أفراداً من مختلف الخلفيات المهنية، بشكلٍ يتيح تغطية مختلف وظائف الهيئات التشريعية بشكلٍ مناسب؛
- وأن تكون ممثلة لمختلف المناطق الجغرافية، مع الأخذ بعين الاعتبار نتائج الانتخابات السابقة وحجم جمهور الناخبين.

أصحاب المناصب الحالية. ما من إجراءات خاصة أو محدّدة ترعى إعادة انتخاب أصحاب المناصب الحالية. لكنّ إجراءات اختيار المرشّحين التي يعتمدها الحزب تقضي بأن تدرس المجالس الحزبية الفرعية والمركزية التقارير التي ترسلها المؤتمرات الحزبية. وتتضمن هذه التقارير تقييماتٍ لمساهمات أعضاء الهيئة التشريعية السابقين، وأدائهم أثناء توليهم هذا المنصب التشريعي. ومن هنا، يمكن أخذ أداء النائب، سابقاً، بعين الاعتبار خلال عملية اختيار المرشّحين المقبلين.

الخطوات الأساسية في عملية اختيار المرشّحين

١. *يتولى المجلس المركزي للحزب الذي يُنتخب أعضاؤه في المؤتمرات الحزبية إقرار إجراءات اختيار المرشّحين التي تمّ الاتفاق عليها من أجل الانتخابات القادمة بشكلٍ خاص.*

٢. *تقوم الوحدات الخاصة بقواعد الحزب الشعبية – بما فيها التنظيمات الأساسية في المراكز الفرعية الحزبية الخاصة بالنساء، والشباب، والتجار، والمتقاعدين– باقتراح أسماء المرشّحين وإرسال هذه الاقتراحات إلى المجالس الحزبية البلدية.* ويمكن للأفراد، بدورهم، أن يقترحوا أسماء المرشّحين.

٣. *تصوّت المجالس الحزبية البلدية على لائحة نهائية من الأسماء.* تعيّن المجالس الحزبية البلدية، استناداً إلى اقتراحٍ من قائد الحزب على الصعيد البلدي، لجاناً تُعنى بشؤون الموظفين. فتتلقى هذه اللجان التسميات المتوافرة، ثمّ ترفع التوصيات إلى المجلس الحزبي البلدي. وما يلبث مجلس الحزب على الصعيد البلدي أن ينظّم عملية تصويت سري ليحدّد الأسماء المقرّر إدراجها على لائحة المتنافسين النهائية. بعد ذلك، تُرسل اللائحة الناتجة عن التصويت،

والمفترض أن تكون متماشية مع التوجيهات والحصص النسبية الخاصة بالحزب، إلى مركز الحزب على مستوى الكانتون.

٤. *تصوّت المجالس الحزبية على مستوى الكانتونات من أجل تأليف اللوائح الانتخابية الموحّدة.* تعيّن المجالس الحزبية في الكانتونات، استناداً إلى اقتراحٍ من قائد الحزب على صعيد الكانتون، لجاناً تُعنى بشؤون الموظفين. فتراجع هذه اللجان اللوائح النهائية التي أرسلتها المجالس البلدية، ومن ثمّ تصوغ لائحةً نهائيةً موحّدةً نتيجة تصويتٍ سريّ يجريه المجلس الحزبي في الكانتون. بعد ذلك، تُرسل اللائحة الناتجة عن التصويت، والمفترض أن تكون متماشيةً مع التوجيهات والحصص النسبية الخاصة بالحزب كذلك، إلى المجلس المركزي الرئيسي للحزب في المقر العام.

٥. *يصوّت المجلس المركزي للحزب، الذي يتألّف من ٩٠ عضواً تقريباً، ليحدّد اللائحة النهائية الموحّدة.* ففي المقر الرئيسي للحزب، وبناءً على اقتراحات لجنة شؤون الموظفين التي يعيّن أعضاءها المجلس المركزي للحزب، ووفق إجراءات اختيار المرشّحين، تصوغ رئاسة الحزب لائحةً من المرشّحين، تتضمّن عدداً يفوق العدد المطلوب لكلّ دائرة انتخابية بنسبة الثلث. وما يلبث المجلس المركزي للحزب أن يناقش كافة التسميات، ومن ثمّ يقوم بعملية تصويتٍ سريّ لينتج اللائحة النهائية. من جهتها، تقوم لجنة شؤون الموظفين، بعد ذلك، بتعديل اللائحة كما هو مناسبٌ، لتكون متوافقةً مع قانون الانتخابات ومعايير الحزب. وسرعان ما تُرسل اللائحة المنقّحة إلى المجلس المركزي للحزب كي يصوّت عليها بشكلٍ علنيّ.

٦. *يُشترط على المتنافسين الذين يقع عليهم الاختيار أن يوقّعوا على تعهد يُلزمهم بالاستقالة من مناصبهم في حال طلب منهم الحزب ذلك، أو في حال صرفهم من الخدمة.* بموجب قانون الانتخابات في البوسنة والهرسك، يوقّع رئيس الحزب وأحد كبار المسؤولين (نائب الرئيس أو الأمين العام المخوّل من قبل الرئيس) على لائحة الأسماء النهائية. أخيراً، يجري الرئيس التعديلات النهائية على اللائحة في حال انتُهك قانون الانتخابات أو استراتيجية الانتخابات الخاصة بالحزب أو القوانين الحزبية.

مواطن القوّة ومواطن الضعف. تتيح إجراءات اختيار المرشّحين الراهنة التي يعتمدها الحزب الديمقراطي الاجتماعي للوحدات الحزبية، على المستويات كافة، بالمشاركة في اختيار المرشّحين. كما تقوم على تدابير لضمان التوازن على الصعيد الإثني وأصعدة أخرى، في دولةٍ تتعافى من حرب، حيث ما زالت الأحزاب القومية (المستندة إلى الإثنية) تزاول نشاطاتها. لكن لوحظ في السنوات الأخيرة نقاشٌ متزايد ضمن الحزب حول توسيع قاعدة جمهور الناخبين. من هنا، كان أحد الاحتمالات المتاحة هو اللجوء إلى المندوبين عوضاً عن أعضاء المجلس الحزبي، لتحديد اللوائح الخاصة بكلّ مرحلة من العملية الانتخابية (على صعيد البلدية والكانتون والدولة ككل). وقد اعتبر نموذج المندوبين النموذج المقبل الذي سيعتمده عددٌ من الأحزاب السياسية في البوسنة والهرسك من أجل اختيار مرشّحيه. ومن احتمالات الإصلاح الأخرى اعتماد التسميات أو استمارات الترشيح الرسمية. ففي الوقت الحالي، ليس على الراغبين في ترشيح أنفسهم إلا أن يقدّموا سيرتهم الذاتية.

الملحقات

APPENDICES

مسرد بالمصطلحات
Glossary of Terms

اختيار المرشحين الذكور والإناث بالتناوب Zippening يشير عادةً إلى الشرط الذي يفرض اختيار المرشّحين الذكور والإناث، مراوحةً، من ضمن لائحةٍ من المرشحين. في حال لوائح التمثيل النسبي مثلاً، ينصّ هذا الإجراء، إذا ما جمعناه بحصّة نسبية تضمن ٣٠٪ من التمثيل النسائي، على اختيار مرشّحة لشغل منصب من كلّ ثلاثة مناصب متوافرة على اللائحة. فمن شأن هذا أن يضمن إدراج النساء ضمن المناصب "المضمونة" على اللائحة.

إرساء التوازن في لوائح المرشحين أو اللائحة المتوازنة Balancing the ticket or ticket balance تشير إلى محاولة الأحزاب السياسية استمالة عدد أكبر من الأشخاص لحملاتها، من خلال ضمان التمثيل المناسب للجماعات الاجتماعية المستهدفة وفقاً لمعايير النوع الجنسي، أو النطاق الجغرافي، أو الإثنية، أو الدين، أو غيرها من المعايير.

ترشيح Candidacy يتطرّق إلى مسألة الأشخاص المؤهلين لطرح أسماءهم كي يتمّ اختيارهم لتمثيل الحزب في منصبٍ داخليّ أو في خلال الانتخابات في مرحلة زمنية معيّنة. أما الموانع التي تحول دون ترشيح بعض الأشخاص، فمصنّفة غالباً وفقاً لسلسلةٍ متّصلة، تتراوح بين سياسة الشمولية من ناحية وسياسة الحصرية من ناحية ثانية. فانطلاقاً من مبدأ الشمولية، يمكن لأي ناخب أن يرشّح نفسه لتمثيل الحزب. أما انطلاقاً من مبدأ الحصرية، فتتوافر سلسلةٌ من الشروط، بدرجاتٍ متفاوتة من الموانع والمحاظير، التي تحدّد إمكانية ترشيح شخصٍ معيّن (أنظر المربّع ٤، صفحة ١٦).

حصص نسبية (أو كوتا) Quotas تقوم على تحديد المعدّلات أو الشروط الرقمية التي تضمن مشاركة المجموعات المستهدفة. وهي تُستخدم عادةً كأداة للعمل الإيجابي، وهدفها تأمين تمثيلٍ أوسع للمجموعات من الشباب أو الخاصة بسبب نوعها الجنسي، أو نطاقها الجغرافي، أو إثنيتها، أو عرقها، أو إعاقتها، وما إليها من مجموعات مهمّشة. جديرٌ بالذكر أنّ استخدام الحصص النسبية (أو الكوتا) أو أي شكل من أشكال العمل الإيجابي يثير غالباً الكثير من الجدل (أنظر صفحة ٢٣). يمكن الاطلاع على أمثلةٍ عن كيفية استخدام الحصص النسبية في المربع ٨ من الصفحة ٢٤.

شمولية Inclusiveness تشير إلى نسبة أو مستوى مشاركة هيئة الاختيار في العملية الانتخابية. فعند الطرف الشمولي من السلسلة المتصلة، يحقّ للناخبين كافة أن يشاركوا في العملية الانتخابية. أما عند الطرف المقابل (الحصري)، فتقتصر هيئة الاختيار على زعيم الحزب وحده.

طرق أو إجراءات اختيار المرشحين Candidate selecion methods or procedures هي العمليات أو الآليات الداخلية التي تعتمدها الأحزاب السياسية لاختيار مرشّحيها في الانتخابات الرئاسية، أو التشريعية، أو المحلية، أو غيرها من انتخابات المناصب العامة.

قوانين أو قواعد حزبية Party rules تشير إلى الأحكام والمبادىء الجوهرية المنظّمة التي يلتزم بها الحزب لتنظيم شؤونه و/أو إدارة أعماله. ويمكن أن تسمّى أيضاً، وفقاً للحزب والدولة، الأنظمة الداخلية، أو الدساتير، أو القوانين الداخلية. في معظم الحالات، تطبّق الأحزاب أيضاً أحكاماً إضافية تتطرق، بالتفصيل، إلى القضايا غير المنصوص عليها بشكلٍ واضح في النظام الداخلي الأساسي للحزب. ويمكن أن يشار إليها أيضاً باسم القواعد أو القوانين.

لامركزية Decentralization تستخدم عادةً لوصف امتداد اللامركزية الإقليمية، أو مستوى السيطرة الذي يُمنح إلى المراكز الفرعية الحزبية. على صعيد اختيار المرشّحين، تشير اللامركزية إلى درجة سيطرة المسؤولين الحزبيين، في المراكز الفرعية، على عملية اختيار المرشّحين. فعند أحد طرفي السلسلة (الطرف اللامركزي)، تخضع عملية اختيار المرشّحين لسيطرة هيئات الحزب المحلية أو الدوائر الانتخابية، دونما مساهمة من الهيئة المركزية للحزب. أما عند الطرف المقابل (الطرف المركزي)، فتقوم هيئة مركزية للحزب، أو ربّما شخصٌ واحد في بعض الأحيان، بضبط عملية اختيار المرشّحين. ومع أنّ هذا الكتاب يعتمد تفسير المصطلح

على الصعيد الإقليمي، إلا أنّ اللامركزية تشير في بعض الحالات إلى مستوى توزيع هذه السلطة على المجموعات الوظيفية ضمن حزبٍ معيّن. على سبيل المثال، ترسي بعض الأحزاب دوائر انتخابية مقسّمة حسب الطائفة أو الفريق الاجتماعي، بحيث يكون كافة المرشحين والناخبين أعضاءً في الفريق الاجتماعي أو الطائفي نفسه (الديني مثلاً). من الأمثلة الأخرى نشير إلى آلية الأمكنة المحفوظة، وهي تضمن حداً أدنى من المناصب على اللائحة (أو عدداً أدنى من المقاعد المضمونة في حالة الدوائر الانتخابية ذات العضو الواحد).

مأسسة Institutionalization تشير إلى درجة الرسمية (والشفافية) التي تتميّز بها إجراءات اختيار المرشّحين. فعند الطرف المؤسساتي من السلسلة المتصلة، تكون هذه الإجراءات مثبّتةً بشكلٍ مفصّل في نظام الحزب الداخلي أو في القوانين الحزبية. أما عند الطرف المقابل (غير المؤسساتي) من السلسلة، فيتمّ تحديد هذه الإجراءات بحسب الظروف في "الكواليس".

مؤتمرات حزبية Conventions or Congresses هي في العادة اجتماعات تعقدها الأحزاب السياسية من أجل اختيار المرشّحين أو المسؤولين في الأحزاب، على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو المناطقي غالباً، بشكلٍ يفترض مشاركة المندوبين الذين يمثّلون المراكز الفرعية و/أو غيرها من المجموعات المعنيّة ضمن الحزب. كما يمكن تنظيم هذه الاجتماعات لأغراضٍ حزبية أخرى، كالموافقة على التغييرات التي تطرأ على القوانين الحزبية أو إقرار الوثائق الخاصة بالسياسة.

مراكز فرعية للحزب Party Branches تشير إلى مكاتب أحد الأحزاب السياسية على المستوى ما دون الوطني. وهي تمثّل عادة نطاقاً جغرافياً محدداً، كالدائرة الانتخابية، أو البلدية أو المستوى الإقليمي أو المناطقي.

نظام الصوت الواحد للناخب الواحد One Member One Vote (OMOV) يصف عادةً عملية اختيار المرشّحين وغيرها من عمليات صنع القرار داخل الحزب بشكلٍ يفسح المجال أمام مشاركة كافة الأعضاء في هذه العملية مشاركة مباشرة. وغالباً ما يعتبر هذا النظام الشكل الأصفى "للديمقراطية الداخلية"، وهي النقيض لعملية اختيار المرشحين عن طريق "الكولسة" التي تجري بين قادة الأحزاب فقط.

هيئة الاختيار The Selectorate تتمثل بالشخص (أو الأشخاص) الذي يشارك بشكلٍ مباشر في إجراءات اختيار المرشّحين من خلال الإدلاء بصوته أو التعبير عن خياره لصالح هذا المرشّح أو ذاك. يمكن أن تتألّف هذه الهيئة من شخص واحد أو من عدة أشخاص، وقد تشمل أيضاً كافة الناخبين في دولةٍ معيّنة. وهي توصف إجمالاً بحسب شموليتها وحصريتها. (أنظر تعريف " الشمولية").

الأنظمة الانتخابية وبعض النتائج التي تخلّفها على اختيار المرشّحين
Electoral Systems and Some Consequences for Candidate Selection

تندرج الأنظمة الانتخابية عادة ضمن ثلاث أسرٍ واسعة: التمثيل النسبي؛ النظام التعددي/الأكثري؛ والنظام المختلط. فمن جهةٍ، تُوزّع كتلة من المقاعد التشريعية، في أنظمة التمثيل النسبي بشكلٍ عام، على الأحزاب المتنافسة و/أو المرشحين، بالتناسب مع حصة الأصوات التي حصلوا عليها. من جهةٍ أخرى، وحدهم المرشحون والأحزاب الذين يجمعون القدر الأكبر من الأصوات يحصلون على المقاعد، بموجب النظام التعددي/الأكثري. أما الأنظمة المختلطة، فتجمع، كما يوحي الاسم، بين عناصر من نظام التمثيل النسبي وأخرى من النظام التعددي/الأكثري. غير أنّ الاختلافات قد تطرأ ضمن الأسرة الواحدة أيضاً، ومنها ما يتضمّن كيفية اقتراع الناخبين، سواء للمرشّحين أم للأحزاب السياسية، فضلاً عن عدد الخيارات التي يمكن أن يعبّر عنها كل ناخب. في ما يلي نظرة عامة عن بعض الأنظمة الانتخابية ووقعها المحتمل على عملية اختيار المرشّحين. (للمزيد من المعلومات التفصيلية حول مختلف الأنظمة الانتخابية، أنظر Reynolds et al. 2005).

الأنظمة النسبية

لائحة التمثيل النسبي، وهي تستخدم في بنين وجنوب أفريقيا وغيرها، وتشترط على الأحزاب أو المجموعات أن تقدّم لائحةً بمرشّحيها لتمثيل الدوائر الانتخابية المتعددة التمثيل. أما الناخبون، فيصوّتون لصالح حزبٍ أو مجموعة. وتُوزّع المقاعد على اللوائح بالتناسب مع الحصة التي نالتها من مجمل الأصوات. في معظم الأنظمة التي تعتمد اللوائح "المغلقة"، تُوزّع المقاعد على المرشّحين وفقاً لترتيبهم على اللوائح التي قدّمها المسؤولون الحزبيون. (في نسخةٍ معدّلة وغير مألوفة عن هذا النظام في غويانا، تُوزّع المقاعد على الأفراد ما إن تُعرف نتائج الانتخابات. فتكتفي الأحزاب في بداية الأمر بنشر لوائحها بالترتيب الألفبائي، ويتمتع القادة بمجالٍ واسع لتوزيع المقاعد الفعلية، في ما بعد، بطريقةٍ يكافئون فيها الأوفياء ويعاقبون المستقلين). لا يخفى على أحد أنّ أنظمة التمثيل النسبي ذات اللوائح المغلقة تساعد على تشكيل لوائح متوازنة، نظراً إلى درجة التنسيق المطلوبة، والمرونة الناتجة عن تعدّد المقاعد، وبالنظر إلى أنّ الناخبين لا يملكون حقّ اختيار المرشّحين الأفراد.

لا شكّ في أنّ عملية تصنيف المراتب على لائحة المرشّحين تعتبر خطوةً أساسية في إجراء اختيار المرشّحين. لذا تعتمد بعض الأحزاب على أصوات الأعضاء أو المندوبين لتحدّد المرتبة التي يحتلّها كلّ فردٍ على اللائحة. أما البعض الآخر، فيطرح اللوائح الموضوعة على تصويت الأعضاء أو المندوبين. ففي ما يتعلّق بالمؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب أفريقيا، وحزب الثورة الديمقراطية في المكسيك، ترسل المراكز الفرعية مسوّدات عن اللوائح إلى هيئة الحزب المركزية الموكل إليها تأليف لائحة موحّدة. في هذا الإطار، يعتمد الحزب إجراءات اختيارٍ تتضمّن توجيهاتٍ واضحة حول كيفية ترتيب الوحدة الحزبية المركزية للوائح المرشّحين.

أمّا في الأنظمة "المفتوحة" أو "الحرة"، فبمقدور الناخبين أن يؤثّروا على ترتيب المرشحين من خلال تسجيل الأسماء المفضّلة بالنسبة لكلّ منهم. من هنا، من الأرجح أنّ أسماء المرشّحين لن تقلّ أهميةً عن أسماء الأحزاب نفسها، مما يفرض على هذه الأخيرة أن تشدّد أكثر على استقطاب المرشّحين البارزين والقادرين، أكثر من غيرهم، على جذب الناخبين. فضلاً عن ذلك، قد تدرس الأحزاب إمكانية اتخاذ الخطوات اللازمة، كي تنسّق عملية تنظيم الحملات وتحول دون الانقسام بين المرشحين، و/أو تزوّد مناصريها بتعليماتٍ استراتيجية للتصويت. وقد تضطر الأحزاب أيضاً، استناداً إلى كيفية توزيع المقاعد، إلى تحديد العدد الأقصى للأشخاص المقرّر أن يترشّحوا عن دائرةٍ انتخابية معيّنة؛ فمن شأن اختيار عدد فائض أو ناقص من المرشحين أن يكلّف الحزب بعض المقاعد.

وبموجب ***نظام الصوت الواحد*** القابل للتجيير، يتولى الناخبون في الدوائر الانتخابية المتعددة التمثيل تصنيف المرشحين بحسب تفضيلاتهم الشخصية. فينجح في الانتخابات أولئك الذين يحصلون على كوتا معيّنة من الأصوات، وبالتحديد تلك التي تصنّفهم في مرتبة الخيار الأول. خلال عمليات الفرز اللاحقة، يُعاد توزيع الأصوات التي حصل عليها أقل المرشحين حظاً استناداً إلى الخيار الثاني المفضّل لدى الناخبين. وفي حال استوفى المرشحون الكوتا اللازمة لضمان نجاحهم في الانتخابات، فإنّ الفائض في الأصوات يُعاد توزيعه حينذاك حتى يتم شغل كافة المقاعد المتوافرة.

الأنظمة التعددية/الأكثرية

بموجب ***نظام الفائز الأول بأكثرية الأصوات***، يدلي الناخبون في الدوائر الانتخابية الفردية بصوتٍ واحد للمرشّح الذي يقع عليه اختيارهم. من الدول التي تعتمد مثل هذا النظام، نذكر كندا، والهند، وكينيا، والمملكة المتحدة. ولما كان الناخبون يختارون شخصاً محدّداً على ورقة الاقتراع، فلا شكّ في أنّ جاذبية هذا الفرد لا تقل أهميةً عن صورة الحزب. من هنا، تضطر الأحزاب إلى التفكير ملياً في نوعية المرشّح المرجّح أن يجذب السكان في كل دائرة انتخابية. ولعلّ المشاركة الملحوظة للوحدات الحزبية المتواجدة في الدائرة الانتخابية هي إحدى الطرق المتداولة لحسن اختيار المرشّح. فلما كانت كل دائرة انتخابية تتّسع لمقعدٍ واحد لا غير، فإنّ الجهود المبذولة لتشكيل لائحة متوازنة من المرشّحين، أي اللائحة التي تفرض على بعض المراكز الفرعية للحزب أن تختار مرشّحها من فريقٍ اجتماعي معيّن، قد تكون أكثر إثارةً للجدل من النظام المعتمد في الدوائر الأكبر حجماً. رغم ذلك، نجح حزب العمال في المملكة المتحدة في استعمال اللوائح النهائية المؤلفة حصراً من النساء وفي توأمة الدوائر الانتخابية (أنظر المربع ١٦، الصفحة ٧٨).

يشترط ***نظام الجولتين أو نظام التصويت على دورتين*** – وهو أحد النسخات المعدّلة عن نظام الفائز الأول بأكثرية الأصوات – أن يؤمّن المرشّحون الأكثرية المطلقة. وفي حال لم يؤمّن أي مرشّح الأكثرية المطلقة خلال الدورة الأولى، يمكن عزل بعض المرشّحين قبل إجراء دورة التصويت الثانية. ومع أنّ هذا الأمر متعارف عليه أكثر في الانتخابات الرئاسية (في بنين والبيرو مثلاً)، إلا أنّ هذه المقاربة تستخدم في الانتخابات التشريعية في فرنسا. فبعد غربلة الأحزاب السياسية للمرشّحين في أول المطاف، يمكن اللجوء إلى هذا النظام، خلال الدورة الأولى، كاستراتيجية تهدف إلى الترويج لمرشّحين مختلفين في حزب أو ائتلاف معيّن في خلال الجولة الأولى.

يتيح ***تصويت الكتلة*** للناخبين في الدوائر الانتخابية المتعددة التمثيل أن يصوّتوا بقدر عدد المرشّحين. على سبيل المثال، إذا كان من المقرّر شغل خمسة مقاعد، يحقّ لكلّ ناخب أن يختار خمسة مرشحين على بطاقة الاقتراع. استُخدمت هذه الطريقة سابقاً في الأردن، ومنغوليا، والفيليبين، وتايلاندا. وتؤول المقاعد إلى المرشّحين الذين حصلوا على العدد الأكبر من الأصوات. (في حالة المقاعد الخمسة، يصبح المرشّحون الذين احتلوا المراكز الخمسة الأولى، أعضاء في الهيئة التشريعية.)

يجب أن تثمر الإجراءات عن اختيار عدد استراتيجي من المرشحين ممّن يتمتعون بجاذبيةٍ واسعة النطاق. فإذا كان عدد المرشّحين ناقصاً، قد "يخسر" الحزب أصواته لصالح أحزابٍ أخرى؛ أما إذا كان العدد فائضاً، فقد يتجزأ الدعم الذي يحصل عليه الحزب، مما يؤدي بالتالي إلى حصوله على عدد أقل من المقاعد. في هذا الإطار، نذكر على سبيل المثال الانتخابات التشريعية في الضفة الغربية وغزة التي نظمت في العام ٢٠٠٦، حيث سمّت حركة فتح، نتيجة إجراءات اختيار المرشّحين المثيرة للجدل، عدة مرشحين (يفوق عدد المقاعد) في مختلف الدوائر الانتخابية. فنتج من ذلك انقسام في الأصوات التي نالتها حركة فتح، مما كلّفها خسارة بعض المقاعد في المجلس التشريعي الفلسطيني. فضلاً عن ذلك، قد تفكّر الأحزاب في اتخاذ الخطوات اللازمة للحؤول دون حملةٍ مسببة للنزاع والانشقاق في صفوف مرشّحيها.

بموجب ***نظام تصويت الكتلة الحزبية***، يدلي الناخبون في الدوائر الانتخابية المتعددة التمثيل بصوتٍ واحد يصبّ في مصلحة إحدى لوائح المرشحين الحزبية. من هنا، يتقلّص احتمال تشتت الأصوات التي ينالها الحزب نفسه. ففي جيبوتي وسنغافورة، يشترط القانون على الأحزاب أن تقدّم لوائح تتضمّن خليطاً من المرشّحين من مختلف المجموعات الإثنية. لكن حتى عندما لا يكون هذا الشرط مفروضاً، فإنّ اتّباع مقاربة اللائحة الواحدة قد يسهّل عملية إعداد لوائح متوازنة.

نظام الصوت البديل، ويسمى أيضاً التصويت التفضيلي أو التصويت بترتيب الخيارات، فيتيح للناخبين بتصنيف المرشّحين حسب اختيارهم. تستخدم هذه الطريقة إجمالاً عند تنظيم الانتخابات في الدوائر الفردية. فيُنتخب أيّ مرشّحٍ ينجح بتأمين الأكثرية المطلقة من الأصوات التي سمّته خيار الناخبين الأول. أما في حال لم ينجح أي مرشّح بتأمين الأكثرية المطلقة من هذه الأصوات، فيتم إقصاء المرشّح الذي نال العدد الأقل من أصوات الخيار الأول، ثمّ يعاد توزيع الأصوات التي حصل عليها على المرشّحين الذين احتلوا المرتبة الثانية في تصويت الناخبين؛ وهكذا دواليك حتى يؤمّن أحد المرشّحين الأكثرية المطلوبة.

بخلاف نظام الصوت الواحد القابل للتجيير، يقوم هذا النظام على "تكديس" أصوات الخيار الأول مع أصوات الخيار الثاني أو الثالث إلى أن تُؤمَّن الأكثرية المطلقة، عوضاً عن تحويل "الفائض" في الأصوات إلى بقية المرشّحين الذين يحتاجون إليه. يستخدم هذا النظام في أستراليا، وفيدجي، وبابوا غينيا الجديدة، وفي خلال الانتخابات الرئاسية في إيرلندا. ولما كان النظام يشجع المرشحين

على أن يكونوا الخيار الأول أو الثاني للناخبين، فإنّ شهرة المرشح وجاذبيته أمران لا يستهان بهما. في هذا الإطار، قد ترتئي الأحزاب السياسية اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان حملة منسّقة، أو إصدار توجيهات التصويت الاستراتيجية الخاصة بمناصريها.

بموجب ***نظام الصوت الواحد*** غير القابل للتجيير، يدلي الناخبون في الدوائر الانتخابية المتعددة التمثيل بصوتٍ واحد لصالح المرشّح الذي يقع عليه اختيارهم. فيحصل المرشّحون الذين نالوا أكبر عددٍ من الأصوات على المقاعد. يستخدم هذا النظام حالياً في أفغانستان، ولانتخاب الهيئة التشريعية الثانية في أندونيسيا، وفي الأردن وتايلاندا. لكن لما كانت الأحزاب تسمّي مرشّحين عدة، في ظل غياب حملةٍ موحّدة أو منسّقة وتوجيهات تصويت استراتيجية وفعالة، فقد تسود النزاعات والانقسامات عند تنظيم الحملات في صفوف الأفراد المنتمين إلى الحزب نفسه.

المراجع والمصادر الأخرى
References and Other Sources

African National Congress. (2007). *ANC Constitution*, as amended and adopted at the 52nd National Conference in December, 2007.

African National Congress. *A History of the African National Congress*. Available at: http://www.anc.org.za/ancdocs/about/umzabalazo.html. Accessed on April 26, 2008.

African National Congress. (2003). *List Process Guidelines*, as adopted by the National Executive Committee on May 22-24, 2003.

African National Congress. (2003). *National List Conference*, statement issued by the ANC on November 19, 2003.

African National Congress. (2006). *Statement of the ANC National Executive Committee*. May 29, 2006. Available at: http://www.anc.org.za/ancdocs/pr/2006/pr0529.html. Accessed on April 26, 2008.

African National Congress. (2007). Through the Eye of a Needle? Choosing the Best Cadres to Lead Transformation. *Umbralo No. 11*. Available at: http://www.anc.org.za/ancdocs/pubs/umrabulo/umrabulo11d.html. Accessed on April 26, 2008.

Baldez, Lisa. (2004). *Obedecieron y Cumplieron? The Impact of the Gender Quota Law in Mexico*. Paper presented at the annual meeting of the American Political Science Association. Chicago: Hilton Chicago and the Palmer House Hilton. September 2, 2004.

Barnea, Shlomit and Gideon Rahat. (2007). Reforming Candidate Selection Methods: A Three-Level Approach. *Party Politics,* 13 (3). London: Sage Publications. pp. 375-394.

Bille, Lars. (2001). Democratizing a Democratic Procedure: Myth or Reality? Candidate Selection in Western European Parties, 1960-1990. *Party Politics,* 7 (3). London: Sage Publications. pp. 363-380.

Carty, R.K. and Donald E. Blake. (1999). The Adoption of Membership Votes for Choosing Party Leaders – The Experience of Canadian Parties. *Party Politics,* 5(2). London: Sage Publications. pp. 211-224.

Cheng, Tun-jen. (2006). Strategizing Party Adaptation. The Case of the Kuomintang. *Party Politics 12(3)*. London: Sage Publications. Pp.367-394.

Conservative Party of Canada. (2006). *Candidate Nomination Rules and Procedures*, as adopted and revised by the National Council in October, 2006.

Conservative Party of Canada. (2005). *Constitution*, as amended on March 19, 2005.

Conservative Party (UK). (2002). *Constitution of the Conservative Party,* as amended July 2002.

Conservative Party (UK). (2005). *A 21st Century Party: A Consultation Paper Setting Out Proposals to Reform the Conservative Party's Organisation*. Winchester, Hampshire: Culverlands Press Ltd.

Conservative Party (UK). (2006). *How to Become a Conservative MP*.

Courtney, John C. (1995). *Do Conventions Matter? Choosing National Party Leaders in Canada*. Montreal: McGill-Queen's University Press.

Cross, William. (2004). *Political Parties*. Canada: UBC Press.

Davidson-Schmich, Louise K. (2006). Implementation of Political Party Gender Quotas: Evidence from the German Länder 1990-2000. *Party Politics 12(2)*. London: Sage Publications. pp.211-232.

Democratic Alliance. (2004). *Federal Constitution*, as adopted by the Federal Congress on April 13, 2002 and amended by the Federal Congress on November 21, 2004.

Democratic Alliance. (2007). *Federal Constitution*, as adopted by the Federal Congress on April 13, 2002 and amended by the Federal Congress on November 21, 2004 and on May 5, 2007.

Democratic Alliance. (2007). *Regulations for the Nomination of Candidates*, as amended and approved by the Federal Council on July 30, 2006 and on February 11, 2007 and October 27, 2007.

Democratic Revolutionary Party. (2005). *Estatuto del Partido de la Revolución Democrática, Reformas Aprobadas Por el IX Congreso Nacional Del Partido De la Revolución Democrática*. (Statutes of the Democratic Revolutionary Party, as amended by the 9th Congress).

Denver, David. (1988). "Britain: Centralized Parties with Decentralized Selection." In Gallagher, Michael and Michael Marsh (Ed.), *Candidate Selection in Comparative Perspective: The Secret Garden of Politics* (pp. 47-71). London: Sage Publications.

Erickson, Lynda and R. K. Carty. (1991). Parties and Candidate Selection in the 1988 Canadian General Election. *Canadian*

Journal of Political Science, 24(2). Ottawa: Canadian Political Science Association. pp. 331-349.

Farrell, David M. (1994). "Ireland: Centralization, Professionalization and Competitive Pressures." In Katz, Richard S. and Peter Mair (Ed.). *How Parties Organize*. pp. 216-241. London: Sage Publications.

Faull, Jonathan. *Floor Crossing is Bad News for Democracy*. (2005). Pretoria/Cape Town: Institute for Democracy in South Africa (IDASA).

Fianna Fáil. (2003). *Constitution and Revised Rules 2003.*

Fianna Fáil. (2000). *Standards in Public Life. Mandatory Code for Officeholders and Candidates.*

Fine Gael. (2003). *Constitution and Rules 2003.*

Fine Gael. (2000.) *Party Pledge*.

Fisher, Justin. (1996). *British Political Parties*. Great Britain: Prentice Hall Europe.

Gallagher, Michael. (1980). Candidate Selection in Ireland: The Impact of Localism and the Electoral System. *British Journal of Political Science, 10*(4). Essex: University of Essex. pp. 489-503.

Gallagher, Michael (1988). "Introduction." In Gallagher, Michael and Michael Marsh (Ed.), *Candidate Selection in Comparative Perspective: The Secret Garden of Politics* (pp. 1-19). London: Sage Publications.

Gallagher, Michael (1988). "Ireland: The Increasing Role of the Centre." In Gallagher, Michael and Michael Marsh (Ed.), *Candidate Selection in Comparative Perspective: The Secret Garden of Politics* (pp. 119-144). London: Sage Publications.

Gallagher, Michael (1988). "Conclusion." In Gallagher, Michael and Michael Marsh (Ed.), *Candidate Selection in Comparative Perspective: The Secret Garden of Politics* (pp. 236-283). London: Sage Publications.

Gallagher, Michael. (1988). The Political Impact of Electoral System Change in Japan and New Zealand, 1996. *Party Politics 1998; 4.* London: Sage Publications. pp. 203-228.

Gallagher, Michael and Michael Marsh. (2004). Party Membership in Ireland: The Members of Fine Gael. *Party Politics,* 10(4). London: Sage Publications. pp. 407-425.

Hopkin, Jonathan. (2001). Bringing the Members Back in?: Democratizing Candidate Selection in Britain and Spain. *Party Politics,* 7(3). London: Sage Publications. pp. 343-361.

Horowitz, Shale and Sunwoong Kim. (2002). Public Interest 'Blackballing' in South Korea's Elections. *Party Politics,* 8(5). London: Sage Publications. pp. 541-562.

Institute for Democracy in South Africa (IDASA). (2004). *Floor Crossing at a Glance*. Pretoria/Cape Town: (IDASA). Available at: http://www.idasa.org.za/index.asp?page=output_details.asp%3FRID%3D132%26PID%3D10%26OTID%3D2. Accessed May 15, 2008.

Institute of Statistics of the Athens University of Economics and Business and the Center for Deliberative Democracy of Stanford University. (2006). *Joint Press Release: First Deliberative Polling for Candidate Selection in Maroussi, Greece.* Ithakis: Athens University of Economics and Business Department of Statistics. Available at http://www.aueb.gr/statistical-institute/deliberative-polling/index_en.htm. Accessed May 15, 2008.

Institutional Revolutionary Party. *Estatutos del Partido Revolucionario Institucional, aprobados en la XIX Asamblea Nacional* (Statutes of the Institutional Revolutionary Party), as adopted by the 19th National Assembly.

Institutional Revolutionary Party. (2005). *Partido Revolucionario Institucional: Reglamento Para La Elección de Dirigentes y Postulación de Candidatos*, 12 Julio de 2005 (Candidate and Leadership Selection Rules, as adopted July 12, 2005).

International Institute for Democracy and Electoral Assistance and the Electoral Institute of Southern Africa. (2006). *South Africa Country Report Based on Research and Dialogue with Political Parties.* Stockholm: International Institute for Democracy and Election Assistance.

Jenkin, Bernard. (2006). *Letter to David Cameron.* Personal Correspondence. Available at: http://conservativehome.blogs.com/goldlist/2006/11/will_associatio.html. Accessed May 13, 2008.

Katz, Richard S. (2001). The Problem of Candidate Selection and Models of Party Democracy. *Party Politics,* 7(3). London: Sage Publications. pp. 277-296.

Kuomintang. (2007). *Candidate Nomination Rules,* as amended July 18, 2007.

Kuomintang. (2005). *Party Charter,* as amended August 2005.

Labour Party (Ireland). (2005). *Constitution of the Labour Party*, as amended May 2005.

Labour Party (UK). (2003). *The Labour Party Rule Book 2003.*

Labour Party (UK). (2007). *The Labour Party Rule Book 2007.*

Labour Party (UK). (2003). *National Parliamentary Panel Application Pack.*

Labour Party (UK). (2007). *National Parliamentary Panel Application Form.*

Labour Party (UK). (2006). *National Executive Committee Guidelines for Selection of Parliament Candidates 2006.*

Langston, Joy. (2004). "Legislative Recruitment in Mexico." In Morgenstern, Scott and Peter M. Siavelis (Ed.), *Political Recruitment and Candidate Selection in Latin America*. University Park (PA): Pennsylvania State University Press.

Langston, Joy. (2006). The Changing Party of the Institutional Revolution: Electoral Competition and Decentralized Candidate Selection. *Party Politics,* 12(3). London: Sage Publications. pp. 395-413.

Larserud, Stina and Rita Taphorn. (2007). *Designing for Equality: Best-fit, Medium-Fit and Non-Favorable Combinations of Electoral Systems and Gender Quotas*. Stockholm: International Institute for Democracy and Electoral Assistance.

LeDuc, Lawrence. (2001). Democratizing Party Leadership Selection. *Party Politics,* 7(3). London: Sage Publications. pp. 323-341.

Liberal Democrats. (2006). *The Constitution of the Liberal Democrats.*

Liberal Party of Canada. (2006). *Constitution*, as adopted and amended at the Biennial Convention on November 30-December 1, 2006.

Liberal Party of Canada. (2006). *National Rules for the Selection of Candidates for the Liberal Party of Canada*, as adopted by the National Campaign Committee on September 29, 2006.

Liberal Party of Canada. (2007). *National Rules for the Selection of Candidates for the Liberal Party of Canada*, as adopted by the National Election Readiness Committee, February 5, 2007 and amended April 17, 2007.

Liberal Party of Canada (Québec). (2005). *Rules for Choosing Candidates at an Election of the Liberal Party of Canada (Québec)*, as adopted at the 2005 Biennial Convention.

Liberal Party of Canada (Ontario). (2006). *Rules for the Province of Ontario for the Selection of Candidates for the Liberal Party of Canada.*

Lindberg, Stefan I. (2003). It's our Time to 'Chop': Do Elections in Africa Feed Neo-Patrimonial Rather than Counter-Act It? *Democratization,* 10(2). New York: Rutledge. pp. 121-140.

Lovenduski, Joni and Pippa Norris. (1995). *Political Recruitment – Gender, Race and Class in the British Parliament.* Great Britain: Cambridge University Press.

Mancuso, Maureen, Richard Price and Ronald Wagenberg (Ed.). (1994). *Leaders and Leadership in Canada*. Toronto: Oxford University Press.

Manikas, Peter and Laura Thornton (Ed.). (2003). *Political Parties in Asia*. Washington: National Democratic Institute.

McSweeny, D. (1999). Changing the Rules Changed the Game. *Party Politics,* 5(4). London: Sage Publications. pp. 471-483.

National Action Party. *Partido Acción Nacional: Reforma de los Estatutos Generales del PAN Aprobada por la XVI Asamblea Nacional Extraordinaria* (General Statutes of the PAN), as amended by the 16th Extraordinary National Congress.

National Action Party. (2002). *Partido Acción Nacional: Reglamento de Elección de Candidatos a Cargos de Elección Popular* (Candidate Selection Regulations), as approved by the National Executive Committee, November 8, 2002.

National Democratic Institute. (2008). *Minimum Standards for the Democratic Functioning of Political Parties.* Washington: National Democratic Institute.

New Patriotic Party. (1998). *Constitution of the New Patriotic Party*, as amended August 1998.

Norris, Pippa. (1996). "Legislative Recruitment." In LeDuc, Lawrence, Richard Niemi, and Pippa Norris (Ed.), *Comparing Democracies* (pp. 184-216). London: Sage Publications.

Norris, Pippa. (2004). *Building Political Parties: Reforming Legal Regulations and Internal Rules.* Stockholm: International Institute for Democracy and Election Assistance.

Öhman, Magnus. (2004). *The Heart and Soul of the Party: Candidate Selection in Ghana and Africa*. Uppsala: Uppsala University Press.

Panaretos, John and George Papandreou. (2006). *Press Conference on Procedures for Selecting Mayoral Candidates: Q & A*. April 5, 2006. Available at http://www.aueb.gr/statistical-institute/deliberative-polling/index_en.htm. Accessed May 15, 2008.

Papandreou, George A. (2006). *Procedures for Selecting Mayoral and Prefectorial Candidates*, Athens. Press Statement. April 5, 2006. Available at http://www.aueb.gr/statistical-institute/deliberative-polling/index_en.htm. Accessed May 15, 2008.

Party of the Democratic Revolution. (2005). *Estatuto del Partido de la Revolución Democrática, Reformas Aprobadas por el IX Congreso Nacional* (Statutes of the Party of the Democratic Revolution), as amended by the 9th National Party Congress.

Pennings, Paul and Reuven Y. Hazan. (2001). Democratizing Candidate Selection: Causes and Consequences. *Party Politics, 7(3)*. London: Sage Publications. pp. 267-275.

Peschard-Sverdrup, Armand. (2003). *Mexico Alert, July 6, 2003 Midterm Elections, Pre-election Analysis*. Washington, DC: Center for Strategic and International Studies.

Rahat, Gideon. (2007). Candidate Selection: The Choice Before the Choice. *Journal of Democracy, 18(1)*. Washington: National Endowment for Democracy and the Johns Hopkins University Press. pp. 157-170.

Rahat, Gideon and Reuven Y. Hazan. (2001). Candidate Selection Methods. *Party Politics,* 7(3). London: Sage Publications. pp. 297-322.

Ranney, Austin. (1981). "Candidate Selection." In Butler, David, Howard R. Penniman, and Austin Ranney (Ed.), *Democracy at the Polls: A Competitive Study of Competitive Elections* (pp. 75–106). Washington, DC: American Enterprise Institute.

Reynolds, Andrew, Ben Reilly and Andrew Ellis. (2005). *Electoral System Design: The New International IDEA Handbook.* Stockholm: International Institute for Democracy and Electoral Assistance.

Rori, Lamprini. (2005). *Electoral Defeat as Stimulus for Party Change : The Consolidation of PASOK's Internal Change Process from the Extraordinary to the 7th Congress.* Paper presented at the 2nd PhD LSE Symposium on Modern Greece. London: London School of Economics. June 10, 2005.

Rose, David and Shannon O'Connell. *Candidate Selection Processes: An Options Paper*. Unpublished. National Democratic Institute-West Bank and Gaza.

Scarrow, Susan. (2005). *Political Parties and Democracy in Theoretical and Practical Perspectives: Implementing Intra-Party Democracy*. Washington, DC: National Democratic Institute.

Seyd, Patrick. (1999). New Parties/New Politics? A Case Study of the British Labour Party. *Party Politics,* 5(3). London: Sage Publications. pp. 383-405.

Sitoe, Eduardo J., Zefanias Matsimbe and Amilcar F. Pereira. (2005). P*arties and Political Development in Mozambique*. Johannesburg: Electoral Institute for Southern Africa.

Social Democratic Party of Bosnia and Herzegovina. (2006.) *The Rules on Criteria for the Nomination and Selection of SDP BiH Candidates for the 2006 General Election*. Sarajevo: SDP Number 002-04-428-1/05, as informally translated by National Democratic Institute Bosnia and Herzegovina staff.

Spourdalakis, Michalis and Christantos Tassis. (2006). Party Change in Greece and the Vanguard Role of PASOK. *South European Society & Politics, 11(3-4)*. London: Routledge. pp. 497-512.

Squires, Judith. (2005). *The Implementation of Gender Quotas in Britain*. Bristol: International Institute for Democracy and Electoral Assistance.

Valen, Henry, Hanne Marthe Narud and Audun Skare. (2002). "Norway: Party Dominance and Decentralized Decision-Making." In Narud, Hanne Marthe, Mogens N. Pedersen and Henry Valen (Ed.), *Party Sovereignty and Citizen Control: Selecting Candidates for Parliamentary Elections in Denmark, Finland, Iceland and Norway*, (pp. 169-214). Odense: Odense University Press.

Webb, Paul D. (1994). "Party Organizational Change in Britain: The Iron Law of Centralization?" In Katz, Richard S. and Peter Mair (Ed.), *How Parties Organize: Change and Adaptation in Party Organizations and in Western Democracies.* Great Britain: Sage Publications.

Wu, Chung-li. (2001). The Transformation of the Kuomintang's Candidate Selection System. *Party Politics, 7(1)*. London: Sage Publications. pp.103-118.

Wuhs, Steven T. (2003). *Candidate Selection, Participation and Democratic Consolidation in Mexico.* Paper presented at the Challenges to Mexico's Democratic Consolidation Conference sponsored by American University, United States Agency for International Development and the Center for Democracy and Election Management. Washington, DC. November 13-14, 2003.

Young, Lisa and William Cross. (2002). The Rise of Plebiscitary Democracy in Canadian Political Parties. *Party Politics,* 8(6). London: Sage Publications. pp. 673-699.

Zutic, Elvis. (Undated). Political Party Practices in Selection of Candidates and Leaders: The Degree of Centralization in Comparative Perspective. National Democratic Institute-Bosnia-Herzegovina. Unpublished.

National Democratic Institute
2030 M Street, NW
Fifth Floor
Washington, DC 20036
Telephone: 202-728-5500
Fax: 202-728-5520
Website: www.ndi.org